



جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة

أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرفع من فعالية الرقابة  
الجبائية - دراسة حالة بمركز الضرائب بولاية تيارت -

الأستاذ المشرف: عبد الرحيم ليلي

أستاذ محاضر أ

إعداد الطالبين:

- عيـاش آمنة

- بن عيشوش وئام

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر أ	د. بلكرشة رابح
مقررا	أستاذ محاضر أ	د. عبد الرحيم ليلي
مناقشا	أستاذ محاضر أ	د. شريف محمد
مناقشا	أستاذ مساعد أ	د. بومدين فتيحة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2022/2021

# شكر و عرفان

الحمد لله وحده نعمده و نستعينه على ما رزقنا به من نعمة و على أن أماننا

على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي نرجو من الله أن يكون فيه إفادة  
لغيرنا و يجعله في ميزان حسناتنا و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على  
آله و صحبه و سلم تسليماً كثيراً.

إنه من العرفان بالجميل أن نتوجه في بداية هذا البحث بجزيل الشكر و التقدير  
إلى أستاذتنا المشرفة الدكتورة ~ عبد الرحيم ليلي ~ على توجيهاتها و نصائحها القيمة  
و حرصها على تقديم يد العون و المساعدة و لم تذر جهداً في تشجيعنا و مساعدتنا  
لإنجاز هذا العمل، بارك الله فيهما و جعلها في ميزان حسناتهما  
و نتقدم بخالص احترامنا و امتناننا و شكرنا إلى كل أساتذتنا خلال مشوارنا الدراسي

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة

الذين شرفونا بقبول هذه المذكرة

كما نتقدم بخالص الشكر و التقدير لكل عمال مركز الضرائب بولاية تيارت

كما نسجل شكرنا و تقديرنا لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد

في إنجاز هذا العمل

جزاكم الله عنا كل خيراً

# أهدى

إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما

إلى من دعمتني في هذا المشوار أختي العزيزة حفظها الله

إلى جميع الإخوة والأصدقاء

إلى زملائي في الدراسة

وإلى من شاركتني هذا العمل صديقتي أمينة وابنتها أية حفظها الله

إلى جميع طلبة المحاسبة والجباية معمقة ~ الثانية ماستر ~

أهدي هذا العمل المتواضع

بن عيشوش ونام



# تهنئة

إلى والداي العزيزين ووالدي زوجي الذين تعبوا معي ، حفظهم الله ورعاهم وأطال في عمرهم

إلى من دعمني في هذا المشوار "زوجي حفظها الله"

إلى حبيباتي وفترة عياني "آية و أنس"

إلى جميع الإخوة والأصدقاء

إلى زملائي في الدراسة

وإلى من شاركتني هذا العمل صديقتي ونام

إلى جميع طلبة المحاسبة والجباية معمقة ~ الثانية ماستر ~

أهدي هذا العمل المتواضع

عياش أمينة

## فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الاشكال البيانية و الجداول البيانية
IV	قائمة المختصرات
V	قائمة الملاحق
5-1	المقدمة
	<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعملية الرقابة الجبائية</b>
7	المبحث الأول: عموميات حول الجباية
7	المطلب الأول: مفهوم الجباية
10	المطلب الثاني: أهداف الجباية
13	المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للجباية
15	<b>المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية</b>
15	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية
20	المطلب الثاني: أسباب الرقابة الجبائية
23	المطلب الثالث: أهداف الرقابة الجبائية
25	<b>المبحث الثالث: مجالات تطبيق الرقابة الجبائية في الجزائر</b>
25	المطلب الأول: أشكال الرقابة الجبائية
29	المطلب الثاني: الأجهزة والأعوان المكلفون بالرقابة الجبائية في الجزائر
34	المطلب الثالث: الأشخاص الخاضعون للرقابة الجبائية
	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني</b>
40	<b>المبحث الأول: مفاهيم حول نظام التصريح الإلكتروني</b>
40	المطلب الأول: مفهوم التصريح الإلكتروني
41	المطلب الثاني: أنواع التصريح الإلكتروني

45	المطلب الثالث: مزايا نظام التصريح الإلكتروني
48	المبحث الثاني: أهداف نظام التصريح الإلكتروني
48	المطلب الأول: أهمية وفائدة نظام التصريح الإلكتروني
49	المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات نظام التصريح الإلكتروني
52	المطلب الثالث: التوصيات لتعميم نظام التصريح الإلكتروني
55	المبحث الثالث: دور نظام التصريح الإلكتروني وعلاقته بالرقابة الجبائية
55	المطلب الأول: آليات التحول من نظام التصريح الجبائي إلى نظام التصريح الإلكتروني
59	المطلب الثاني: علاقة نظام التصريح الإلكتروني بالرقابة الجبائية
59	المطلب الثالث: دور تطبيق نظام التصريح الإلكتروني على الرقابة الجبائية
	<b>الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت</b>
64	المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمركز الضرائب لولاية تيارت
64	المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت
65	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت
70	المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب لولاية تيارت
72	المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات الجبائي لمركز الضرائب لولاية تيارت
72	المطلب الأول: ماهية نظام المعلوماتي الجبائي
73	المطلب الثاني: عناصر نظام المعلوماتي الجبائي
75	المطلب الثالث: تطبيق نظام المعلوماتية "جبائتك" في المؤسسة
78	المبحث الثالث: الرقابة الجبائية الشاملة لمركز الضرائب لولاية تيارت
78	المطلب الأول: الرقابة الجبائية العامة
79	المطلب الثاني: دراسة حالة المكلف بالضريبة
88	الخاتمة:
90	المراجع:
96	الملاحق:
110	الملخص:

قائمة الأشكال البيانية

والجداول البيانية

أولاً: قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عناوين الأشكال	الرقم
29	أشكال الرقابة الجبائية	(1-1)
30	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات	(2-1)
31	الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات	(3-1)
32	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب	(4-1)
33	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	(5-1)
57	بوابة الدخول لنظام المعلوماتي الجبائي " جبايتك "	(1-2)
58	مراحل نشر نظام المعلومات	(2-2)
66	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت	(1-3)

ثانياً: قائمة الجداول البيانية

الصفحة	عناوين الجداول	الرقم
22	أوجه الاختلاف بين التهرب الضريبي والغش الضريبي	(1-1)
44	التصريحات الجبائية الخاصة	(1-2)
80	الحسابات الخاصة بالمكلف (س-أ)	(1-3)
81	الضريبة على الدخل الإجمالي للمكلف (س-أ)	(2-3)
82	الضريبة على النشاط المهني للمكلف (س-أ)	(3-3)
82	الضريبة على الشراء للمكلف (س-أ)	(4-3)
83	حقوق الطابع للمكلف (س-أ)	(5-3)
84	الضريبة على أرباح الشركات للمكلف (س-أ)	(6-3)
85	الرسم على القيمة المضافة للمكلف (س-أ)	(7-3)

# جدول المختصرات

قائمة المختصرات

الدلائل باللغة العربية	المختصرات	الدلائل باللغة الفرنسية
رقم التعريف الجبائي	<b>NIF</b>	Numéro Identification Fiscale
الضريبة على الدخل الإجمالي	<b>IRG</b>	Impôt sur le Revenu Global
الضريبة على أرباح الشركات	<b>IBS</b>	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés
الضريبة على النشاط المهني	<b>TAP</b>	Taxe sur l'Activité Professionnelle
الرسم على القيمة المضافة	<b>TVA</b>	Taxe sur la Valeur Ajoutée
الضريبة على الشراء	<b>TA</b>	Taxe sur l'Achat
بيان الهوية البنكية	<b>RIB</b>	Relevé Identité Bancaire
مديرية الأبحاث والمراجعات	<b>DRV</b>	Direction des Recherches et Vérifications
مديرية كبريات المؤسسات	<b>DGE</b>	Direction des Grandes Entreprises
مركز الضرائب	<b>CDI</b>	le Centre Des Impôts

# قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الصفحة	الملاحق	الرقم الملحق
96	الجداول الفردية باليد	الملحق 1
98	الجداول الفردية بالنظام المعلوماتي	الملحق 2
100	إشعار بالتسوية	الملحق 3
101	التسوية النهائية	الملحق 4
102	الإخطار بالتسوية المحاسبية	الملحق 5
103	إشعار بالتحقيق	الملحق 6
104	مراحل التصريح عن طريق بوابة "جبايتك"	الملحق 7
109	محضر معاينة	الملحق 8

# المقدمة

## المقدمة:

يعيش العالم عصر ثورة جديدة هي ثورة المعلومات والتي أدت إلى فتح آفاق واسعة لتطوير مختلف الإدارات العمومية والخاصة وتحديد أساليبها وآليات العمل فيها من أجل إنجاز مختلف الوظائف وتقديم الخدمات بصورة مرئية وسهلة ومتطورة أيضا مما سهل عملية معالجة البيانات والمعلومات واصالها إلى مستخدميها.

في ظل اعتماد المتزايد لاستخدام الأحدث للوسائل والتقنيات المعلوماتية، وادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف الجوانب الإدارية في العالم لما توفره من السرعة والدقة في إنجاز الأعمال وتقديم خدمات دقيقة في الوقت المناسب، ومع ظهور ما يسمى بالإدارة الإلكترونية التي تعتمد على الحاسوب والانترنت ألزمت الدولة الجزائرية على مسايرة هذه التطورات لتحسين وتفعيل أداء إدارتها العمومية.

ومن بين الإدارات التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تطويرها ورقمتها، نجد الإدارة الضريبية لما لها من دور كبير في جباية مختلف الضرائب التي تعتبر من أهم الموارد المالية للخزينة العمومية ومن أجل تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة تبنت الدولة من خلال وضع موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب لتمكين المكلفين بالضريبة من الاطلاع على مختلف القوانين والتشريعات الجبائية السارية المفعول بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء نظام معلوماتي " جبايتك " الذي يسمح للمكلفين بتقديم تصريحاتهم إلكترونيا وهذا لأخير يلعب دوراً هاماً لعملية الرقابة الجبائية.

## أولاً: إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما تأثير تطبيق نظام التصريح الإلكتروني على الرقابة الجبائية؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تستوقفنا الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- مفهوم الرقابة الجبائية وما أهدافها؟

- ما المقصود بنظام التصريح الإلكتروني وما هي الإيجابيات والسلبيات لهذا النظام؟

- ما هو دور التصريح الإلكتروني على الرقابة الجبائية؟

## ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة عن السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية تطلب منا وضع فرضيات البحث التي تمثل احتمالا وإمكانية حل مشكلة البحث التي تتمثل في :

-التصريح الالكتروني يعزز من فعالية الرقابة الجبائية.

-الرقابة الجبائية تطبق على كل تصريحات المكلفين بالضريبة تشمل العديد من الإيجابيات التي تعزز عمل الإدارة الضريبية كما انها لا تخلو منا المساوئ التي تعيق كاهل الموظف والمكلف على حد سواء.

-للرقابة الجبائية دور مهم في التحقق من صحة التصريحات الجبائية المكتتبه ومواجهة التهرب الضريبي.

## ثالثا: أهداف الدراسة

ومن الأهداف التي تسعى إليها الدراسة:

- التعرف على نظام التصريح الجبائي الإلكتروني وانواعه.

- معرفة أثر تطبيق هذا النظام على الرقابة الجبائية.

## رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

-معرفة أهمية التصريح الجبائي الالكتروني بالنسبة للإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة كونه نظام يساعد في التحقق من المعلومات المصرح بها ومدى التلاعبات لإكتشاف الأخطاء والغش.

-أهمية تطبيق التصريح الالكتروني في القيام بعملية الرقابة وذلك من خلال الدور الذي يلعبه نظام التصريح الالكتروني في عملية الرقابة.

-الامام بأهمية الرقابة الشكلية المطبقة على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة كونها أول عملية رقابية وأي خلل بها سيساعد المكلف على الغش.

خامسا: الدراسات السابقة

1-دراسة فلة محتال وأحمد بساس بعنوان: أثر التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دراسة نظرية و ميدانية لتأثير تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية، وتحديد وتحليل آراء مجتمع الدراسة عن أثر المتوقع لتطبيق نظام التصريح الالكتروني سواء في تعزيز إيجابيات الرقابة الجبائية الشكلية أو القضاء على سلبياتها أو الإثنيين معا.

لذلك إستعمل الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات كأداة لدراسة وإختبار العينة شملت (68) فردا من موظفي الإدارة الضريبية لولاية الأغواط وكانت أهم النتائج مايلي:

-الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموافقة على أن تطبق التصريح الالكتروني يعزز من إيجابيات الرقابة الشكلية التي تقوم بها إدارة الضرائب.

-التصريح الإلكتروني يعزز ويقوي الإيجابيات التي تتسم بها الرقابة الشكلية، ذلك بمتوسط فاق 75.3 وفي نفس الوقت قد إتفقت العينة بمتوسط فاق قيمة 4.07 على أن التصريح الالكتروني يقضي ويزيل بنسبة كبيرة على مساوئ والأخطاء الناتجة عن الرقابة الشكلية وذلك بنسبة أكبر من 80%

2-دراسة "وصيف فايزة خير الدين " بعنوان: " عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر " رسالة دكتوراه في التدقيق ومراقبة التسيير، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى الإمام بالمفاهيم و أساسيات متغيرات الدراسة من حيث الأهمية في دراسة جانب الإدارة المالية في الجزائر و الذي يعتبر شريان الحياة بمنظومته الجبائية من خلال التركيز على الأدبيات في عالم نظام الجبائي ، لذلك وجب ضرورة الحفاظ عليه من عمليات التهرب و التملص من أداءه ، بغية الحفاظ على أموال خزينة الدولة بضمان مورد و مصدر تمويل ثابت ، وهذا يكون بطريقة أسلوب الرقابة الجبائية بآلية الإدارة الالكترونية ، و قد تم إعداد أداة مساعدة على الدراسة تتمثل في إستبانة حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول كيفية إعتماد العصرنة كآلية لتحقيق فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر ، أهمها هي وجود أثر فعال لدور الإدارة الالكترونية في تفعيل العمل الرقابي داخل الإدارة الجبائية

الجزائرية ، وإعتبار عصرنة الإدارة الجبائية نموذج يجب تعميمه على جميع قطاعات الدولة مما يساهم في تحقيق الشفافية، وضرورة تفعيل العصرنة ضرورة حتمية من أجل إصلاح النظام الجبائي الجزائري.

### سادسا: مبررات إختيار الموضوع

- حداثة الموضوع.

- إندراج الموضوع ضمن إختصاصنا.

- إستخدام الأنظمة الالكترونية والرقمنة في الإدارات وضرورة إستعمالها مستقبلا.

### سابعا: حدود الدراسة

الحدود الزمنية: حيث إمتدت دراستنا التطبيقية على أربع سنوات وهي 2017.2018.2019.2020

الحدود المكانية: أجريت الدراسة في مركز الضرائب لولاية تيارت.

### ثامنا: منهج الدراسة

قصد الإمام بمجمل جوانب الدراسة والإجابة على التساؤل الرئيسي ومختلف التساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات المتبناة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري حيث اعتمدنا في هذا الجانب من دراستنا على مجموعة من الأدوات وذلك قصد الحصول على المعلومات أهمها: الكتب والمقالات والمجلات والمؤتمرات أما فيما يخص الجانب التطبيقي تم الاعتماد على الملاحق والسندات والوثائق والبيانات المقدمة من طرف إدارة الضرائب.

### تاسعا: صعوبات الدراسة

تمثلت اهم صعوبات الدراسة:

-قلت المراجع والدراسات السابقة المتعلقة بالبحث.

-عدم قبولنا في بعض الإدارات الضريبية بسبب عدم تطبيق نظام التصريح الالكتروني.

### عاشرا: خطة الدراسة

تناول هذا البحث ثلاث فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مختلف الأدبيات النظرية حول الرقابة الجبائية وذلك من خلال إلمام بمختلف المفاهيم الأساسية ومتغيرات الموضوع وتم تقسيمها لثلاث مباحث

الإطار المفاهيمي لعملية الرقابة الجبائية أما المبحث الثاني والثالث تحدثنا من أهداف الرقابة ومجالات تطبيقها أما الفصل الثاني تطرقنا إلى مختلف المحاور الأساسية المتعلقة بنظام التصريح الإلكتروني قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفاهيم حول نظام التصريح الإلكتروني، والمبحث الثاني والثالث إلى أهداف ودور نظام التصريح الإلكتروني وأما الجانب التطبيقي فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث قدمنا بطاقة تعريفية لمركز الضرائب في المبحث الأول ثم قمنا بدراسة حالة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لعملية

الرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات الضرورية التي تقوم بها الإدارة الجبائية وتكتسي أهمية بالغة نظرا لأن النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي أي أنه يمنح الحرية للمكلف بالضريبة في التصريح بمداخله من تلقاء نفسه ثم تقوم الإدارة الجبائية بمراقبة تلك التصريحات لذا تعتبر الرقابة على هذه التصريحات المكتتبه لازمة لأنها في الكثير من الأحيان تكون غير صحيحة، نظرا للأخطاء المرتكبة أثناء إعدادها سواء عن حسن نية أو سوء نية من دفع الضريبة.

وعليه كانت الرقابة الجبائية من أهم الوسائل لمكافحة هذه التصريحات السلبية من طرف المكلفين بالضريبة ويوقف نجاح العملية على أساس الوسائل المادية والكفاءات البشرية في الميدان المحاسبي والقانوني وحتى الجبائي والتي يجب توفر لديها مهارات عالية تمكنها من اكتشاف أي أعمال تدليسية من طرف المكلفين وفي الوقت المناسب و بالسرعة المطلوبة فهي وسيلة فعالة تضمن مصلحة الخزينة العمومية من جهة ومكافحة الغش الضريبي من جهة أخرى.

ومنه نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عموميات حول الجباية.

المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية.

المبحث الثالث: مجالات تطبيق الرقابة الجبائية.

## المبحث الأول: عموميات حول الجبائية

تعتبر الضرائب من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها العامة لذلك منح المشرع الجزائري الإدارة الجبائية الحق في حماية حقوق الخزينة والممولين ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف الجبائية، مكوناتها وأهدافها.

### المطلب الأول: مفهوم الجبائية ومكوناتها

#### أولاً: تعريف الجبائية

تتضمن الجبائية في أي دولة من الدول تشكيلات متنوعة من الضرائب والرسوم تغطي جميع النواحي الاقتصادية للدولة، ويتحدد نوع وعدد الضرائب والرسوم المفروضة وفقاً للسياسية الاقتصادية والمالية المنتهجة من طرف الدولة.

- وتعرف الجبائية بأنها: "مجملة الاقتطاعات الإلزامية المطلقة على مدا خيل الأفراد وأرباح المؤسسات المؤدات لفائدة الدولة وإدارتها العمومية من أجل تمويل المشاريع لخدمة الصالح العام"<sup>1</sup>
  - ويعرف القاموس LAROUSSE الجبائية " كنظام لتحصيل الضرائب وهي مجموعة القوانين التي ينص عليها والرسائل التي تصل إليها أما فرع القانون العمومي يعرفها بأنها تتكون من مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالضرائب والتي تضم المشاركة في المواضيع القانونية وكذلك الأشخاص الطبيعية والمعنوية في تمويل الدولة."<sup>2</sup>
  - "الجبائية هي مجموعة الاقتطاعات الإلزامية مفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب والرسوم، الإتاوات والمساهمات الاجتماعية"<sup>3</sup>.
- من هذا التعريف يتضح أن مفهوم الجبائية أوسع من مفهومي الضرائب والرسوم، فالجبائية وفقاً للتعريف السابقة تتضمن الضرائب، والرسوم إضافة إلى الإتاوات والمساهمات الاجتماعية.

#### ثانياً: مكونات الجبائية

يشمل مفهوم الجبائية عدة عناصر ترتبط بشكل أو بآخر وسنح اول فيما يلي أن نوضح ونشرح أهم هذه العناصر من خلال التطرق لتعريف كل من الرسوم والضريبة العناصر المرتبطة بهذه الأخيرة.

<sup>1</sup> - محمد عباس محرز، المدخل الى الجبائية والضرائب، الجزائر، 2020، ص 05.

<sup>2</sup> - رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دارهومة، الجزائر، 2014، ص 243.

<sup>3</sup> - محمد عباس محرز، إقتصاديات الجبائية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 217.

### 1- الضريبة :

يمكن أن نعرف الضريبة على أنها: "اقتطاع مالي، تأخذه الدولة جبراً من الأفراد دون مقابل، بهدف تحقيق مصلحة عامة"<sup>1</sup>.

وتعرف أيضاً: "هي اقتطاع نقدي جبري تجبره الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقاً لمقدرتها التكليفية"<sup>2</sup>.

أما التعريف الثالث فيرى أن: "الضريبة اقتطاع إلزامي ونهائي من المال محدد سلفاً، دون مقابل يقع على كاهل الذمة المالية لبعض الجماعات والأفراد من أجل تحقيق نفعاً عاماً وتغطية النفقات العامة"<sup>3</sup>.  
ومن التعاريف السابقة للضريبة نستنتج أهم الخصائص للضريبة<sup>4</sup>:

#### أ- خصائص الضريبة :

- تدفع الضريبة بصفة جبرية وليس للفرد الخيار بين الدفع أو عدمه.
- الدولة أو إحدى المؤسسات العمومية هي المخولة قانونياً في الضرائب.
- تفرض الضريبة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الموجودين في الجزائر.
- تحديد نسبة الضريبة ومصدرها حسب قانون المالية.
- تدفع الضريبة بصفة نهائية ولا ترجع إلى دافعها.
- الضريبة اقتطاع نقدي جبري من موارد الوحدات الاقتصادية سواء كانت لأشخاص معنوية أو طبيعية وتعكس الضريبة أبرز مظاهر سيادة الدولة.<sup>5</sup>
- تعتبر الضرائب مبلغ نقدي تجتبيه الدولة لسهولة التقنية بحيث تأخذ عينياً إلا بعض المجتمعات البدائية أو في حالة الضغوطات.

#### ب- أنواع الضريبة :

تضم الضرائب في الوقت الحاضر أنواعاً عديدة تتفاوت في أهميتها وكذلك في أثارها الاقتصادية والاجتماعية وستنظر إلى أهم أنواع الضرائب:

<sup>1</sup>- احمد فيندس، منازعات الضرائب المباشرة في الجزائر، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية، مصر، 2014، ص14.

<sup>2</sup>- فتحي احمد دياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار رضوان، الأردن، 2013، ص121.

<sup>3</sup>- ابراهيم محمد خريس، الضرائب في النظام المالي الإسلامي المالي، الطبعة الأولى، دار الأيام، الأردن، 2013، ص 50.

<sup>4</sup>- مولود ديدين، أبحاث في الإصلاح المالي، دار بلقيس، الجزائر 2020، ص24.

<sup>5</sup>- فتحي احمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص121.

### -الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر بأي حال فمثلاً ضريبة الدخل سواء كانت على الأشخاص كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي أم على الشركات كما هو الحال بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات يتحملونها مباشرة دون استطاعتهم نقل العبء إلى غيرهم.<sup>1</sup>

وتنقسم الضرائب المباشرة إلى ثلاث أقسام:

- الضرائب على الدخل.
- ضرائب على رأس المال.
- ضرائب على الزيادة في رأس المال.

### -الضرائب الغير المباشرة:

تعتبر الضرائب الغير مباشرة، إذا كانت تحصل بمناسبة حدوث وقائع وتصرفات معينة، ويستطيع المكلف بها نقل عبئها إلى شخص آخر ولا يمكن معها اعمال فكرة شخصية الضريبة، وتتمثل الضرائب غير مباشرة في الضرائب على الاستهلاك والتداول، ويجري هنا تتبع الثروة وفقاً لتداولها أو استعمالها انتقالها من خلال التصرفات والمعاملات ومن مميزات الضرائب غير المباشرة:<sup>2</sup>

- السهولة والملائمة في الجباية.
- المرونة في التكاليف.
- الوفرة في الحصيلة.

### 2-الرسم:

**تعريف 1:** "تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة وتتميز بأنها من الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تقوم السلطات العمومية باستعمالها في تمويل النفقات العامة وتحقيق المنافع العامة".<sup>3</sup>

**تعريف 2:** " يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال تجنيه الدولة أو أحد الأشخاص العامة من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم مقابل نفع خاص عاد إليه من هذه الخدمة".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 21.

<sup>2</sup> - احمد فنيديس، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>3</sup> - بن غماري ميلود، " الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية"، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد،

تلمسان، الجزائر، 2018، ص 23.

<sup>4</sup> - حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

### المطلب الثاني: أهداف الجبائية

الضريبة هي ظاهرة اجتماعية مرتبطة أساساً بتطور المجتمعات والدول وخاصة هيئاتها، المالية والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية ولها عدة أهداف تتغير حسب تغير هذه الهيئات أهمها:

#### 1-الأهداف المالية :

تسمح الضريبة بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة من أفراد المجتمع وتمويل الإنفاق الخاص بالخدمات العامة والإنفاق الخاص بإيرادات الدولة، أي توجد تكاليف أوجب تغطيتها، هذه التغطية تكون لتمويل من الضريبة حسب ماكس ويبر.

حسب النظرية الكلاسيكية فإن تغطية النفقات العمومية هو الهدف الوحيد للضريبة والتي يجب ألا يكون لها تأثير اقتصادي، إن هذا المفهوم يعطي للضريبة وظيفة مالية تحصر دورها في تعبئة صناديق الخزينة العمومية لإرتباط دور الضريبة بفكرة الدولة الحارسة، وبالتالي لا يمكن تسجيل لها أي تأثير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فهي تتصف بالحياد أمامها، فالضريبة تقلص من القدرة الشرائية للأفراد وتزيد من الأسعار وتؤثر في حجم الاستهلاك.

تشكل المردودية المالية الهدف التقليدي لأي نظام ضريبي باعتبار أن الهدف من الضريبة هو الوصول إلى التوازن في الميزانية العامة للدولة، كما يعتبر هذا الأثر المالي المباشر للضريبة محور أي سياسة جبائية، خاصة دول العالم الثالث تحصر مصادر الموارد المالية في الضرائب.<sup>1</sup>

تغطية التكاليف العمومية: أول وظيفة للضريبة تضمن تغطية النفقات العمومية " توجد نفقات لا بد من تغطيتها كتبها البروفسور Gastonjaz النظام الجبائي يشمل أحسن توظيف لهذه الوظيفة فهو يتطلب عدد كبير لفرض الضريبة ليضمن أحسن إيراد.

وكمبدأ عام يمكن أن يحتل الهدف المالي الأولوية وأمثلة الأوضاع التي يتحقق فيها التعارض كثيرة، فضرية جمركية مرتفعة لحماية الصناعة الوطنية تؤدي إلى تقليص الإيرادات الضريبية لأن أثرها يرجع إلى نقص الإيرادات من السلع الأجنبية التي تتنافس مع المنتجات الوطنية كذاك الحال بالنسبة للضريبة المرتفعة على الثروة، فهي وإن جاءت بحصيلة مرتفعة في البداية إلا أنها تؤدي وفي الأجل الطويل إلى ضمور إيراداتها لأنها تؤدي إلى تناقص وعائها.

<sup>1</sup> - خلاصي رضا، شذرات النظرية الجبائية، دارهومة، الجزائر، 2014، ص116.

## 2- الأهداف الاقتصادية:

تستطيع الضريبة أن تحدث أثراً اقتصادياً على مستوى الاقتصاد القومي كما يمكنها أن تحدث آثاراً في قطاعات اقتصادية معينة أو في فرع من قطاع معين ويوكل للضريبة أهم دور في النشاط الاقتصادي وهو قدرتها في امتصاص القوة الشرائية الزائدة و محاربة الاتجاهات التضخمية، أما النتائج والآثار التي يمكن أن تحققها الضريبة في القطاعات المختلفة.

فمثلاً: تهدف الضريبة الجمركية إلى حماية الإنتاج الوطني أو لنوع معين من أنواعه كما يمكن أن يكون هدف السياسة الضريبية هو تشجيع محور معين من محاور النشاط الاقتصادي كتشجيع السكن لذلك يمكن تخفيف أو إلغاء الضرائب المفروضة على المواد الاستثنائية أو على مواد البناء أو على دخل العقارات المبنية أو إحدى هذه الضرائب وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، لما يمكن أن يكون هدف السياسة الضريبية تشجيع فرع معين من فروع صناعة أو مشروع معين من مشاريعهم فتتخفف أو تلغى الضرائب. خلال فترة معينة المفروضة على هذا النوع وذلك المشروع وقد يكون الهدف عكساً أي إلى الحد من توسع هذا النشاط من الأنشطة فنفرض ضرائب عالية على النشاطات التي يراد الحد من نموها لتنمية أنشطة أخرى أكثر أهمية. ويجري كل ذلك في حدود طبيعة النظام الاقتصادي القائم وهدف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة كفرض ضرائب مرتفعة على صناعة السيارات في بعض الدول للحد من التوسع فيها وتنمية صناعات أخرى أساسية ترى السلطة العامة ضرورة تنميتها.<sup>1</sup>

وأيضاً من الأهداف الاقتصادية الضريبية:

- التخفيض من حدة الضغوط التضخمية بالتأثير على تغيرات الكتلة النقدية وحجم المعاملات التجارية.
- توجيه عناصر الإنتاج للفروع الإنتاجية التي تهدف الدولة لتطويرها بإعفاءها من الضرائب والرسوم.
- تشجيع بعض أنواع المشاريع لاعتبارات اجتماعية أو اقتصادية والتي تهدف من خلالها الدولة لتطبيق وتوجيه سياستها.
- الحد من استهلاك الكماليات المستوردة من الخارج لتوجيه نمط استهلاك المجتمع ولتشجيع الصناعات المحلية.
- تغطية المصاريف العامة لاقتصاد من خلال الرفع من فعالية خدمات الدولة بزيادة المصاريف العامة الضرورية والتي تؤدي مباشرة للرفع من الموارد الموجهة للإنتاج.
- أداة لسياسة اقتصادية تستعملها الدولة لتوجيه الاختيارات الاقتصادية.

<sup>1</sup> - فتحياً حمدان بعباد، اقتصاديات مالية عامة، الطبعة الأولى، داررضوان، الأردن، 2013، ص 125.

3-الأهداف الاجتماعية:

الضريبة هي محور العلاقة بين المجتمع والسلطة الحاكمة وتمثل أهدافها الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التوزيع العادل للثروات والخيرات بين أفراد المجتمع والتقسيم العادل لأعباء الدولة بين أفراد المجتمع حسب قدرتهم التساهمية وتمثل أساساً في:<sup>1</sup>

- التخفيف من أزمة السكن وذلك بإعفاء مداخيل الإيجار والعمليات المتعلقة بالسكن، أو التأثير على عمليات الإيجار وعلى عمليات التنازل أو الشراء السكن بالانكماش أو التوسع.
- توجيه السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع المضر بالصحة العمومية من خلال رفع أسعار الضرائب والرسوم على السجائر مثلاً.
- تخفيف حدة التفاوت بين المداخيل والثروات وذلك بتعمد الدولة، زيادة الضرائب على المداخيل والثروات المرتفعة لتقوم بإعادة توزيعها على أصحاب المداخيل المنخفضة، تستخدم الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل، فالإجراءات الضريبية تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية لفئات محدودة الدخل.
- التقسيم العادل العامة للدولة وفق القدرة التساهمية للمكلفين بها وحسب حجم الاستفادة من خدمات الدولة من جهة أخرى.
- وتمثل بإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع بتطبيق مبدأ الشريحة التصاعدية على دخولهم و بالتالي تقليل حدة التفاوت بين مستويات الدخل و تمويل الخدمات العامة من الضريبة لمصلحة الدخل المنخفضة ، إما تكون هناك إصلاحات يفترض أن تكون إصلاحات شاملة بناءً على فكرة الضريبة من حيث أنها فكرة اجتماعية و اقتصادية في آن واحد و هكذا يكون من المفيد تقييم أثر النظام الضريبي الحالي على مستوى أداء دافعي الضرائب مثلاً: إطلاق ميثاق ضريبي يساوي بين جميع المواطنين ،وضع معايير ضريبية جديدة لاستهداف إنتاج الثروة و التشغيل ودعم النشاطات التنافسية وحفز الطلب الاستهلاكي الداخلي، تأسيس قضاء ضريبي لمعالجة ملفات التهرب وقبل هذا و ذاك ترشيد إنفاق الحكومة بما يقلل من نسبة اعتمادها على الجباية الى الدخل الوطني وحتى يمكن إيجاد هامش للمناورة في مجال التخفيف من العبء الضريبي على المكلفين.

كذلك للوظيفة الاجتماعية الضريبية نوعان: جانب ممارسة للضريبة عادلة لتغطية المصاريف العمومية الشروط اللازمة للممارسة الجبائية للمواطنين والبحث عن التنظيم الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل.

<sup>1</sup> - رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 504.

### 4-الأهداف السياسية:

يمكن استخدام الضريبة لتحقيق أهداف سياسية معينة سواء داخل الدولة من خلال تمييز المعاملة الضريبية بين الطبقات أو استخدام الضريبة كأداة سياسية لتعزيز مركز السلطة أو الدولة من خلال تسهيل التجارة الخارجية مع بعض الدول أو للحد منه.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للجباية

تعد الضريبة مورداً أساسياً من موارد الدولة تحتل في الوقت الحاضر أهمية خاصة في الدول كافة وعلى اختلاف أوضاعها الاقتصادية، ونظراً لما قد يحصل من تعارف في المصالح بين الدول والأفراد كان لابد من قواعد أساسية عامة يجب اتباعها أو اعتمادها عن فرض الضريبة وهي قاعدة العدالة واليقين والملائمة و الاقتصاد، يعد آدم سميث من حدد هذه المبادئ.

### 1-مبدأ العدالة:

يقصد آدم سميث بقاعدة العدالة هي أن تساهم أعضاء الجماعة في نفقات الدولة بحسب مقدرتهم النسبية يقدر الإمكان أي نسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة ويعني ذلك أن آدم سميث يميل إلنا لأخذ بالضريبة النسبية أي بضرورة تناسب الضريبة على الدخل ، على أساس الخدمة التي يحصل عليها الممول تزداد مع ازدياد دخله وقد ساد هذا المنطق معظم كتاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر و هو تطبيق لنظرية العقد المالي التي سادت في تلك الفترة ، والتي كانت تعد الضريبة ثمناً مقابلاً للخدمات التي تقدمها الدولة و هو ما يتطلب تناسبها مع الدخل ، ولم يخرج عن هذا الإجماع سوى "ساي" حيث يرى على عكس آدم سميث أن الضريبة التصاعدية هي أكثر لضرراً اقتراباً من العدالة وأن الضريبة التصاعدية هي أكثر الضريبة النسبية تكون أكثر عبثاً على الفقير منها على الغني.

وإن كان ذلك الفكر المالي التقليدي بحكم اعتماده على نظرية العقد المالي فإن الفكر المالي الحديث وبحكم اعتماده على نظرية التضامن الاجتماعي يرى في الضريبة التصاعدية ما يحقق العدالة لأنها هي التي تسمح بأن يساهم الممولون في الأعباء العامة كل تبعاً لمقدرته المالية.

ولا يقتصر السعي لتحقيق العدالة في الفكر المالي الحديث على الأخذ بالضريبة التصاعدية وأنها يقضي الأمر أن تكون الضريبة عامة تفرض على جميع الأشخاص وعلى جميع الأموال مع بعض الاستثناءات التي

<sup>1</sup> - مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص51.

تقرر لمقابلة الاعتبارات الشخصية أو تلك التي تقرر تبعاً لنوع الدخل الخاضع للضريبة وسنأتي في تفصيله عند دراسة موضوع التنظيم الفني للضريبة.<sup>1</sup>

### 2- مبدأ اليقين:

ويعني هذا المبدأ أن تكون الضريبة الملزم بدفعها المكلف محدودة على سبيل اليقين ودون غموض أو اجتهاد شخصي، بحيث يكون ميعاد دفع الضريبة وطريقة الدفع، والمبلغ الواجب دفعه واضح أو معلوماً للمكلف والهدف من ذلك هو حماية المكلف من التعب، ويتطلب هذا المبدأ وضع تشريعات قانونية تتميز بالاستقرار النسبي والوضوح في النصوص التشريعية.<sup>2</sup>

### 3- مبدأ الملائمة في الدفع:

يقضي هذا المبدأ أن يكون ميعاد دفع الضريبة مناسباً وملائماً للقدرة المالية للمكلف والتخفيف قدر المستطاع من وقع نقلها ودفعها، وهذا يعني أن جباية الضريبة وتحصيلها يكون في وقت لاحق على حصول الدخل، وبدون تعسف أو تحكم والتخفيف قدر الإمكان من وطأتها.<sup>3</sup>

### 4- مبدأ الاقتصاد بالتحصيل:

ويعني هذا المبدأ ضرورة أن تعمل الدولة جاهدة على ضغط نفقات تحصيل الضرائب إلى أقل قدر ممكن مقارنة مع ما يدفعه المكلفون بالضريبة إلى الخزينة العامة من حصيلة الضرائب. فلا خير في ضريبة تتكلف جبايتها الجزء الأكبر من حصيلتها، وتظهر أهمية هذا المبدأ حديثاً حيث تتحمل الدولة نفقات كبيرة في سبل تحصيل الضرائب ومراقبتها و لمنع التهرب من دفعها لدرجة أن الكثير من الدول تتردد أحياناً إلى فرض الضريبة على الدخل الزراعي مثلاً أو فرض ضريبة على الأراضي الواقعة خارج تنظيم المدن والقرى الواقعة خارج تنظيم المدن والقرى، خوفاً من ضخامة نفقات التحصيل مقارنة مع إيراداتها التي يعتقد أنها ستكون قليلة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دارالحامد، الأردن، 2007، ص 96.

<sup>2</sup> - محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج، الأردن، 2015، ص 92.

<sup>3</sup> - أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثامنة، دار الثقافة، مصر، 2011، ص 129.

<sup>4</sup> - جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، للطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2010، ص 123.

## المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية

الرقابة بشكل أو بآخر أمر طبيعي في أي نظام كان إداري أو مالي أو جبائي لأنها تمثل الوسيلة الردعية لكل تصرف يؤثر سلباً على خزينة الدولة، فأي نظام لا تتوفر فيه رقابة صحيحة وفعالة ومنظمة يعتبر نظاماً ناقصاً، حيث تعد الرقابة الجبائية من بين الوسائل المستعملة للكشف عن مواطن التهرب الضريبي وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الرقابة الجبائية، أسبابها وأهدافها.

### المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية أداة قانونية لضمان مصلحة الخزينة العمومية، وحدد لها القانون إطارها التشريعي والتنظيمي من أجل اكتشاف النقائص وتصحيح الأخطاء المرتكبة من قبل المكلفين، سنتطرق إلى مفهوم الرقابة الجبائية كفرع أول وإطارها التشريعي (القانوني) كفرع ثاني.

#### أولاً: تعريف الرقابة الجبائية

**التعريف الأول:** عرف -فيول- الرقابة على أنها: "التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها."<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** "هي عملية تنفيذية تتضمن برنامج فحص مصادق عليه من طرف المديرية العامة وتتضمن هذا الاطلاع المدقق مجمل السندات المالية والمحاسبية للمؤسسات الخاضعة للضريبة التي أجبر القانون الضريبي الممول التمسك بها وفرض هذا الإطلاع هو التأكد من صحة النتائج والأرقام المصرح بها."<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** "فحص للتصريحات وكل السجلات و الوثائق و المستندات الخاصة بالمكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية بهدف التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية، و المقارنة بين ما هو مصرح به، و المعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى، و بالتالي التأكد من مدى التطابق الموجود بينهما وكذلك النظر في الوضعية المالية للمكلف بالضريبة."<sup>3</sup>

و من خلال ما سبق نستنتج بأن الرقابة الجبائية هي التي تخدم المكلف من خلال التقسيم العادل للضريبة كما أنها تخدم مصلحة الدولة عن طريق التأكد من صحة التصريحات الجبائية التي تخضع للمراقبة من قبل الإدارة الجبائية بناءً على ما هو موجود لديها من معلومات و مصادر، و المتحصل عليها من مصادر أخرى لها علاقة بنشاط المكلف.

<sup>1</sup> - حمدي سليمان الفتيلات، "الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية"، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998، ص13.

<sup>2</sup> - خضراوي الهادي "الرقابة الجبائية ودورها في محاربة الغش والتهرب الضريبي"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية المجلد 1، العدد 2، جامعة الأغواط، الجزائر، 2015، ص40.

<sup>3</sup> - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص46.

ثانياً: الإطار التشريعي (القانوني) للرقابة الجبائية

إن التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، تكون محل فحص ومتابعة دقيقة من طرف مصالح الإدارة الجبائية وهذا للتأكد من مدى صحتها ومصداقيتها، وعليه تتمتع الإدارة الجبائية بحقوق قانونية تسمح لها بمباشرة مهامها على أكمل وجه وتمثل في:

### 1- الحقوق المخولة للإدارة الجبائية:

أ- حق الرقابة: يعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صدق المعلومات المقدمة ضمن التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين و عليه فحق الرقابة يمثل مجموع العمليات المنجزة من قبل الأعوان المكلفين برقابة تلك التصريحات بمعطيات خارجية بغية التحقق من صحتها و نزاهتها، كما تخضع الرقابة لقواعد صارمة و منظمة معروفة من قبل الأعوان المدققين و كذا المكلفين بالضريبة لأنها تشكل ضمانات بالنسبة لهم و عدم احترام هذه القواعد يؤدي إلى إلغاء هذه العملية وكذا التقويمات الضريبية الموافقة لها، و من أهم ما جاء به قانون الإجراءات الجبائية في حق الرقابة نجد:<sup>1</sup>

- ترأب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم.
- تمارس حق الرقابة على المؤسسات الإدارية والهيئات العمومية التي تدفع أجوراً وأتعباً.
- يراقب المفتش التصريحات ويطلب التوضيحات والتبريرات كتابياً مع دراسة الوثائق المحاسبية.
- وفي إطار ممارسة حق الرقابة فإنه يمكن الإدارة الجبائية توجيه مطالب إلى المكلفين من بينها:
- طلب المعلومات للبيانات غير واضحة في التصريحات المقدمة، وعدم الرد يلزم بتقديم إثباتات.
- طلب إثباتات وأدلة من المكلف لتجميع معلومات صحيحة ودقيقة يمكن استعمالها في عملية الرقابة الجبائية.

- طلب توضيحات من المكلف في حالة وجود معلومات غير متجانسة مع التصريحات السنوية.

ب- حق الطلاع: هو وسيلة قانونية منحها المشرع الجبائي لأعوان الإدارة الجبائية، فيواسطته يمكنهم الإطلاع على مختلف الوثائق والمستندات الخاصة بالمكلف الذي هو بصدد عملية التدقيق، بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الكافية لأداء المهمة على أكمل وجه، كما يمكننا القول إن حق الإطلاع هو أداة تدخل في كل إجراء رقابي، إما لإتمام المعلومات الموجودة بحوزة الإدارة أو التأكد من صحة المعلومات المستخلصة من دراسة الملفات.

<sup>1</sup> - المادتين 18-19 من قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، 2009، ص 10.

"يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات من مختلف الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات سعياً لجلب المعلومات والكشف عن مختلف المخالفات المرتكبة من المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية."<sup>1</sup>

**ج- حق استدراك الأخطاء:** هو الوسيلة الممنوحة للإدارة الضريبية لإجراء تقويمات لنفس المدة ونفس الضرائب، عندما يقدم لها المكلف عناصر غير كاملة أو خاطئة، وهذا عن طريق إعادة النظر في الاقتطاع الضريبي سواء بتعديله أو إنشاء اقتطاع جديد.

كما حدد المشرع الجبائي الأجل العام الذي يتقادم فيه عمل الإدارة بأربع سنوات، إلا في حالة وجود مناورات تدليسية، وكل إغفال أو خطأ أو نقص في الضريبة يتم اكتشافه أثر التدقيق، أما الآجال الاستثنائية يمكن أن تخص العمليات والأعباء المتعلقة بسنوات مالية متقدمة، ولكن ذات تأثير على سنوات مالية غير متقدمة، محل الرقابة والتسوية تكون بعنوان السنوات غير المتقدمة فقط.<sup>2</sup>

**د- حق المعاينة:** من أجل ممارسة الإدارة الجبائية حقها الرقابي ووجود قرائن تدل على ممارسات تدليسية، يمكن للإدارة الجبائية أن ترخص لأعوانها المؤهلين قانون القيام بإجراءات المعاينة في كل المجالات قصد البحث و الحصول على كل المستندات و الوثائق و الدعائم المادية التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من تحديد الوعاء الضريبي، ويتم المعاينة و حجز الوثائق و الأملاك التي تشكل أدلة على وجود ممارسات تدليسية تحت سلطة القاضي و رقابته و لهذا الغرض يقوم وكيل الجمهورية بتعيين ضابط من الشرطة القضائية و يعطي كل التعليمات للأعوان المشاركون في العملية.<sup>3</sup>

كما لا يجوز الترخيص بحق إجراء المعاينة إلا بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليمياً أوقاضي يفوضه هذا الأخير، بطلب مقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل لذلك، ويحتوي الطلب على البيانات التي بجوزة الإدارة الجبائية لتبرر بها عملية المعاينة ونجد أهمها في:

- التعريف بالشخص المعنوي أو الطبيعي المعني بعملية المعاينة وعناوين الأماكن التي ستتم معاينتها.
- العناصر الفعلية والقانونية التي يفترض منها وجود ممارسات تدليسية، ويتم البحث عن دليل عليها.
- أسماء وألقاب الأعوان المكلفين بعمليات المعاينة ورتبهم وصفاتهم ويكونوا حاملين بطاقة الانتداب.

<sup>1</sup> - المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>2</sup> - لباس قلاب ذبيح، "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011، ص 35.

<sup>3</sup> - المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية المعدلة والمتممة بموجب المادة 24 من قانون المالية لسنة 2008، ص 25.

### 2-التزامات المكلفين بالضريبة:

نص المشرع الجبائي على جملة من الواجبات والحقوق على المكلفين بالضريبة ذات طابع محاسبي وجبائي في نفس الوقت.

أ-الالتزامات ذات طابع محاسبي: هذه الالتزامات محددة في القانون التجاري في المواد 09-10-11 ويمكننا تلخيصها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

● **دفتر اليومية:**حسب المادة 09 من القانون التجاري فإن: "كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية، يعد فيه يوما بيوم العمليات المقامة شرط أن يحفظ هذا الدفتر وكل المستندات التي تسمح بالتحقيق في هذه العمليات".

فدفتر اليومية هو دفتر موقع ومنظم ومرقم ويجب أن يصادق عليه من قبل قاضي القسم التجاري للمحكمة فيما يخص الأشخاص الذين يقومون بأرباح غير تجارية فدفتر يوميتهم موقع من قبل رئيس مصلحة الضرائب الموجودة في مقر نشاطهم.

● **دفتر الجرد:** مثل دفتر اليومية ألزم القانون التجاري بمسكه والذي يقتضي بإجراء الجرد على جميع عناصر الأصول والخصوم السنوية بصفة مدققة والجرد يسمح برصد جميع الحسابات من أجل إنجاز الميزانية الختامية وبالتالي معرفة وضعية المؤسسة.

● **حفظ الدفاتر المحاسبية ووسائل الإثبات:** يتم الاحتفاظ بدفتر اليومية والجرد ووسائل الإثبات لمدة 10 سنوات وهذا لأهميتها في عملية التحقيق.

ب-التزامات ذات طابع جبائي: وهي التي فرضها المشرع الجبائي قصد تنظيم العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة وتنحصر هذه الالتزامات في عدة تصريحات نذكرها بإيجاز:

- التصريح بالوجود.
- التصريح السنوي.
- التصريح والتسديد الشهري أو الثلاثي للضرائب الرسوم المستحقة.
- التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط.

### 3-الحقوق المخولة للمكلف بالضريبة:

لا يمكن القيام بالرقابة الجبائية إلا عن طريق إجراء قانون صارم، يملك فيه المكلف حق الرقابة عدة ضمانات تؤمن له حقوق خاصة في حالة أي خلاف أو نزاع مع أعوان الإدارة الجبائية وتتمثل تلك الضمانات في:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - المادة 09 من القانون التجاري رقم 75-59 المؤرخ في 26/09/1975/المتضمن التجاري، الجريدة الرسمية، العدد101، ص04.

<sup>2</sup> - وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، "ميثاق المكلف بالضريبة" ص ص 15، 16.

أ- الإشعار المسبق بالرقابة: لا يمكن الشروع في التحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة مسبقاً، بهدف تحضير وثائق ومستلزمات التحقيق عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقاً بميثاق حقوق وواجبات المكلف المحقق في محاسبته على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير مدته عشرة أيام ابتداءً من تاريخ استلام هذا الإشعار.

غير أن هناك استثناء والمتعلق بحالة حدوث مراقبة مفاجئة يكون الهدف منها أو مبررها هو المعاينة المادية للعناصر الطبيعية للاستغلال، أو التأكد من وجود الوثائق المحاسبية وحالتها في هذه الحالة يسلم الإشعار بالتحقيق في المحاسبة عند بداية عملية الرقابة.

ج- حق استحالة إعادة الرقابة: في حالة القبول الصريح بين العون المحقق والمكلف يصبح أساس فرض الضريبة المحدد نهائياً، ولا يمكن للإدارة الرجوع فيه سواء كان نمط الرقابة تحقيقاً محاسبياً، أو إجراء تحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة، ولا يمكن للإدارة الجبائية بعد ذلك الشروع في تحقيق جديد خاص بنفس الفترة ونفس الضريبة، إلا إذا كان المكلف بالضريبة قد أدلى بمعلومات غير كاملة أو خاطئة خلال التحقيق أو يكون قد استعمل أساليب تدليسية.

د- محدودية مدة الرقابة: لا يمكن أن تتعدى مدة التحقيق المحاسبي في التصريحات والوثائق المحاسبية، طبقاً لرقم الأعمال المحقق سنوياً طبيعة نشاط المؤسسة آجال محددة، فهذه الأخيرة محددة طبقاً لرقم الأعمال المحقق سنوياً وطبيعة نشاط المؤسسة.

- بالنسبة لكل المؤسسات تأدية الخدمات الأخرى إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 1000000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

- بالنسبة لكل المؤسسات الأخرى إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2000000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

وفي جميع الحالات الأخرى مدة التحقيق لا تتعدى 09 أشهر، واستثناء كما سبق ذكره فإن مدة التحقيق المبينة أعلاه لا تطبق في الحالات الآتية:

- استعمال طرق تدليسية مثبتة قانوناً أو تقديم معلومات خاطئة وغير كاملة، أو عدم استجابة المكلف لطلبات المكلف بعد انتهاء التحقيق، يتم تحديد مدة التحقيق ابتداءً من تاريخ التدخل الأول للمراقبين الوارد على الإشعار بالتحقيق.

هـ- السر المهني: يجب على الأعوان المحققين الاحتفاظ بالسر المهني باعتبارهم قد اطلعوا على ملف المكلف، وعملوا على جمع معلومات هامة حول نشاطه وتعاملاته وبالتالي لا يمكن كشف هذه المعلومات.

- و-الإبلاغ بنتائج الرقابة: لقد فرض المشرع على المراقب ضرورة إبلاغ المكلف بالنتائج المتوصل إليها اعترافاً منه لهذا الأخير بحق الاطلاع على النتائج وذلك بواسطة رسالة مسجلة مع وصل الاستلام، ويشترط أن يكون الإشعار بالتقويم مفصلاً وبطريقة تساعد المكلف أو الخبير على تقديم ملاحظاته في أجل أربعين يوماً، أو الإدلاء بقبوله ويعتبر عدم الرد بالقبول في هذا الأجل قبولاً ضمناً.<sup>1</sup>
- ز-حق الطعن: يحق للمكلف الاحتجاج على بعض الضرائب المفروضة عليه من قبل المحقق بهدف استدراك الأخطاء المرتكبة في وعاء الضريبة أو حسابها والاستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي، وذلك بتقديم شكاوى لدى الجهات المعنية بالمنازعات حسب التدرج وهي:<sup>2</sup>
- الطعن أمام إدارة الضرائب، وهذا يعتبر أولى مراحل المنازعات لكونه إجراءً أساسياً ممنوحاً للمكلف للدفاع عن حقه، وكذلك وسيلة للإدارة الجبائية لتصحيح أخطائها قبل اللجوء إلى القضاء، كما تقبل الشكاوى إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الموالية لسنة إدراج التحصيل.
- الطعن أمام اللجان الإدارية: وهذا قبل التوجه للمنازعات القضائية لكونها تختص بدراسة الطعون المقدمة من المكلفين أو من الإدارة الجبائية على حد سواء، لكون المشرع أحدث هذه اللجان للمحافظة على توازن القوى بين الطرفين، غير أنه يتم الطعن أمام اللجان المختصة في أجل شهرين ابتداءً من تاريخ تبليغ قرار الإدارة، تلتزم هذه اللجان بإصدار قراراتها حول الطعون المرفوعة إليها بالقبول أو بالرفض الصريح في أجل أربعة أشهر من تاريخ تقديم الطعن إلى رئيس اللجنة.
- الطعن أمام الجهات القضائية: وهذا بالتوجه إلى الغرفة الإدارية بالمجلس القضائي للنظر في النزاعات المتعلقة بمختلف الضرائب والرسوم إذا لم يقتنع المكلف بقرارات المنازعات أو لجان الطعن في أجل محدد بأربعة أشهر من تاريخ تقديم الطعن، وفي حالة الطعن للقرارات الصادرة من المجالس القضائية فيجوز إعادة النظر أمام مجلس الدولة للفصل في قرارات الغرفة الإدارية بالمجلس القضائي.

### المطلب الثاني: أسباب الرقابة الجبائية

من خلال الدراسة المتعلقة بالرقابة الجبائية لوحظ أنها وسيلة لمكافحة التهرب الضريبي بحيث يعتبر ظاهرة خطيرة، فالإدارة الجبائية واعية بالزامية مواجهتها باعتبار أن التهرب والغش الضريبي هو السبب الأساسي للرقابة الجبائية.

<sup>1</sup> - قتال عبد العزيز، "أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة المدينة، الجزائر، 2009، ص58.

<sup>2</sup> - العبد صالح، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2006، ص85.

## أولاً: التهرب الضريبي

هناك عدة تعريفات تناولت موضوع التهرب الضريبي ومن بينها:

**التعريف الأول:** التهرب الضريبي هو مجمل الأعمال التي يقوم بها المكلف للتخلص من الضريبة دون مخالفة القوانين.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** هي ظاهرة يحاول المكلف بالضريبة عدم دفعها كلياً أو جزئياً بعد تحقق واقعتها المنشأة، والتهرب قد يكون مشروعاً والذي يطلق عليه تجنب الضريبة وهو الذي لا يتضمن مخالفة قانونية أو تهرباً غير مشروعاً وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية، وهو الذي يقصد في الدراسات المالية بالتهرب<sup>2</sup>.

من خلال هذه التعاريف نستخلص أن التهرب الضريبي هو تلك المراوغة أو البراعة التي يستخدمها المكلف بالضريبة للتخلص من دفعها أو لتخفيض من وعائها دون الإخلال بالقواعد الجبائية وذلك بالاستفادة من ثغراتها و نقائصها، فمثلاً تقوم بعض الشركات بتوزيع أرباحها على شكل أسهم لصالح مساهميها للتخلص من أداء الضريبة و ذلك في حالة عدم وجود النص القانوني.

وقد يستعين المكلف في التهرب الضريبي من ذوي الاختصاص في استنباط طرق التحايل مستفيدين من الثغرات القانونية ومستغلاً لها بغية عدم تحقق الضريبة عليه بصورة صحيحة والامتناع عن دفعها.

**1- أشكال التهرب الضريبي:** ينقسم التهرب الضريبي إلى عدة أشكال وأنواع حيث يمكن أن يكون هذا الأخير بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية.

**أ- التهرب الضريبي المشروع:** هو محاولة التخلص من الضريبة في حدود القانون، ويتجلى ذلك من خلال سلسلة الإعفاءات والتخفيضات الدائمة أو المؤقتة والتي تمس فروع إنتاجية أو قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية... إلخ، فهو يستند إلى استغلال ثغرات في التشريع الضريبي تمكن المكلف من التملص من الضريبة.<sup>3</sup>

**ب- التهرب الضريبي غير مشروع (الغش الضريبي):** ويأتي التهرب غير مشروع عندما يقوم المكلف بمخالفة الأحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضرائب مرتكباً بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عوادي مصطفى، رجال ناصر، الغش والتهرب الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مطبعة شخري، الجزائر، 2010/2011، ص10.

<sup>2</sup> - عادل فليح علي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007، ص123.

<sup>3</sup> - مهداوي عبد القادر، "الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي"، مجلة دفتر السياسة والقانون، المجلد 07، العدد12، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015 ص03.

<sup>4</sup> - خالد عبادة عليمات، "التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله و طرق الحد منه"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 4، العدد09، جامعة إربيد، الأردن، 2013، ص20.

ويعرفه غازي حسين: هو محاولة الممول التخلص من الضريبة وعدم الالتزام القانوني بأدائها.<sup>1</sup>

ومن خلال ما سبق يمكننا التمييز بين التهرب الضريبي والغش الضريبي و تحديد أوجه التشابه و أوجه الاختلاف كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف بين التهرب الضريبي والغش الضريبي

التهرب الضريبي	الغش الضريبي
- غير مخالف للقانون والتشريع الجبائي.	- يتم باستعمال أساليب مختلفة للتشريع الضريبي.
- يشمل على العنصر المعنوي.	- يشمل على العنصر المعنوي والعنصر المادي.
- لا يعاقب عليه القانون.	- يعاقب عليه القانون.

المصدر: ناصرمراد، "أسباب التهرب الضريبي وأثاره على الاقتصاد الوطني"، مجلة دراسات، المجلد 10، العدد 14، ص 08.

### أوجه التشابه:

- سلوك يهدف من خلاله المكلف إلى التخلص من دفع الضريبة كلياً أو جزئياً.

- حرمان الخزينة العمومية من الإيرادات.

- كل منهما ناجم عن سوء نية.

### 1- طرق التهرب الضريبي:

أ- التهرب عن طريق العمليات المحاسبية: تتعدد طرق التهرب الضريبي والتي تمتد من التخفيض التافه لمبالغ المبيعات أو الاستيراد دون تصريح إلى إهمال تسجيل الإيرادات محاسبياً وتضخيم الأعباء القابلة للخصم.<sup>2</sup>

● **تخفيض الإيرادات:** يعد أكثر استعمالاً من خلال تخفيض المكلف لوعاء الضريبة وهذا من خلال اعتماده على البيع دون فواتير الصكوك مما لا يترك أثر على قيام العملية وهذا ما يسمح بتخفيض أو إخفاء جزء من رقم الأعمال.

● **تضخيم النفقات:** يسعى المكلف من خلال الرخصة التي منحها إياه المشرع الجزائري إلى تضخيم الأعباء القابلة للخصم من الربح الجبائي، كأن تتصل هذه الأعباء بأعباء فعلية مرفقة بمبررات ووثائق رسمية، أن تكون موضوعة في صالح نشاط المؤسسة المتهربة تكون في درجة امتياز عن ثلث التي تؤدي واجباتها بأمانة وهذا لإمكاناتها التمويلية الهائلة.

<sup>1</sup> - غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 2006، ص 340.

<sup>2</sup> - نوي نجاة، "فعالية الرقابة الجبائية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و علوم تجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003، ص 12.

- ب- التهرب عن طريق عمليات مادية وقانونية: هذا النوع أكثر تنظيماً من النوع الأول إذ يقوم المكلف بممارسة عمليات وهمية بوضع فواتير شراء وبيع بكتابات متكاملة دون جلب الاهتمام أو الشك فيها.<sup>1</sup>
- الغش عن طريق العمليات المادية: ويكون عند تغيير المكلف بطريقة غير قانونية واقعة مادية، يتكون الإخفاء الكلي للمادة الخاضعة للاقتطاع في حالة عدم الإخطار بمزاولة النشاط التجاري، والصناعي أو الحرفي فيكون بإقرار مزاولة نشاط ما لكن بإخفاء جزء من المادة التي تقع عليها الضريبة بإخفاء جزء من الممتلكات أو المخزونات.
- ج- الغش عن طريق العمليات القانونية: ويتم ذلك باستغلالاً للإميازات القانونية الممنوحة لبعض النشاطات، حيث يقوم المكلفين بإدراج جزء من أنشطتهم ضمن الأنشطة المعفية أو لها إعفاء جزئي.

### المطلب الثالث: أهداف الرقابة الجبائية

تعددت أهداف الرقابة الجبائية إلا أن الهدف الأساسي هو حماية المال العام للدولة الجزائرية بالدرجة الأولى من التهرب من طرف المكلفين بالضريبة سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين تنقسم هذه الأهداف إلى:<sup>2</sup>

1-إهداف إدارية:

- تلعب الرقابة الجبائية دوراً هاماً في توفير المعلومات التي تساعد على تحقيق الفعالية والأداء وذلك من خلال:
  - التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريع المعمول بها.
  - تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء التي تساعد الإدارة الجبائية في المعرفة الجبائية والإلمام بأسبابها وتقديم أثارها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل التي تنجم عنها.
  - تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب الغش الضريبي.
- 2-أهداف قانونية:

تتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين مع القوانين والأنظمة وحرصاً على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة على أساس الانحرافات و المخالفات المطلقة أثناء التهرب من دفع لمستحقات الجبائية.

3-أهداف إجتماعية :

<sup>1</sup> - واضح صالح ، " أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص51.

<sup>2</sup> - فيظ بسمه، حيران محمد، "الرقابة الجبائية للشركات الأجنبية على مستوى مديرية كبريات المؤسسة"، مجلة دراسات جبائية، المجلد10، العدد02، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص30.

تتمثل هذه الأهداف من الجهة الاجتماعية:

- محاربة انحرافات المكلفين بالضريبة بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو التقصير في أداء الواجبات اتجاه المجتمع.
- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.

### 4-الهدف المالي والإقتصادي:

تلعب الرقابة الجبائية دوراً هاماً في المحافظة على أموال الخزينة من خلال محاربة الغش والتهرب الضريبي وكذا كل الممارسات التدليسية التي تؤدي على ضياعها وبالتالي ضمان دخول صحيح للموارد الجبائية الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وبالتالي زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

من خلال ما سبق نجد بأن الرقابة الجبائية لا تقتصر فقط على أهداف قانونية وإدارية واجتماعية ومالية واقتصادية بل هناك العديد من الأهداف أهمها:<sup>1</sup>

- تجنب العقوبات والزيادات الناتجة عن عدم التصريح أو التأخر فيه أو الإنقاص منه.
- توضيح أهمية الحضر الجبائي الناتج عن عدم الأمن الجبائي.
- إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف في المساهمة في وضع القرار.
- الحد من الغش والتهرب الضريبي وذلك باكتشاف الغش والأخطاء المرتكبة وكل التلاعبات التي يمكن استعمالها.
- توسيع الوعاء الضريبي مما يسمح بتحصيل موارد إضافية وتوجيهها إلى تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية.
- توسيع نطاق الرقابة الجبائية إلى جميع المتعاملين وضمن المنافسة النزيهة والشريفة بينهم.
- دفع المكلفين على التصريح الصحيح وتجنب الطرق التدليسية واحترام التنظيمات والقوانين التشريعية.
- المحافظة على أموال الخزينة لاسترجاع أموالها المنقوصة.
- تساعد الرقابة في إعداد الإحصائيات كنسب التهرب الضريبي.
- إمكانية كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص من الضريبة ومحاولة إيجاد حلولها.

<sup>1</sup> -قروح شهنياز،طويلب محمد،"الرقابة الجبائية كأداة لتشخيص الأخطار الجبائية في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة المؤسسة،جامعة الجزائر3، الجزائر المجلد10، العدد،02، 2021، ص30.

### المبحث الثالث: مجالات تطبيق الرقابة الجبائية في الجزائر

تمتلك الإدارة الجبائية بمقتضى القانون السلطة المطلقة في إجراء الرقابة والتي تتمثل على وجه الخصوص في حق إجراء تحقيق شامل أو معمق له حول الوضعية الجبائية الشاملة على المكلفين بالضريبة، وقد خولت هذه الرقابة أجهزة وأشخاص مختصة قانوناً لإجراء هذه الرقابة.

#### المطلب الأول: أشكال الرقابة الجبائية

عن الرقابة الجبائية يمكن أن تباشر بطريقة مجملية كما يمكن أن تكون على مستوى كل مجال الإدارة الجبائية.

#### أولاً: الرقابة العامة

##### 1- الرقابة الشكلية:

من بين أول العمليات التي يقوم بها المراقب هي فحص شكلي للتصريح المقدم من طرف المكلف لدى مكتبة، وهي تتم على مستوى مركز الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، وهي تنجز من طرف المراقب كل سنة وهي تعتبر مرحلة تمهيدية وتشمل مجموعة من التدخلات:<sup>1</sup>

- فحص مجمل التدخلات التي لها علاقة بتصريح الأخطاء المادية العمدية والغير العمدية الظاهرة في التصريحات والملاحظة من طرف المراقبين الجبائيين مثل أخطاء الجمع، وأخطاء التحويل.

- كذلك تهدف إلى التأكد من هوية المكلف بالضريبة وعنوانه ورقم التعريف الجبائي NIF.

- محاولة حصر المعلومات المهمة التي تم اكتشافها من خلال التصريح.

وتحاول في هذه المرحلة إدارة الضرائب كشف المعلومات والعناصر المهمة باستدعاء المكلف بالضريبة للحضور وملئ وتصحيح جميع هذه الإعفاءات كي يكون المكلف مقبولاً شكلاً وبجدر التنويه إلى أن هذا هذا النوع من الرقابة لا يأخذ بعين الاعتبار مدى صحة المعلومات التي تحملها التصريحات بل تهتم بالشكل الذي قدمت بهذه المعلومات وتعتبر هذه مرحلة سابقة للرقابة والتي تكون على الوثائق.<sup>2</sup>

##### 2- الرقابة على الوثائق:

في هذا النوع من الرقابة الجبائية يحق الإدارة الضريبية، مراقبة التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو رسم أو أتاوة، وبالمقابل يتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الضريبية

<sup>1</sup> - بن غماري ميلود، "الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم

التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017 ص10.

<sup>2</sup> - عاشور يوسف، "دراسة تحليلية لظاهرة الغش الجبائي"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر،

2009، ص90.

الدفاتر والوثائق المحاسبية الضرورية، ويتعين على العون المكلف (المفتش) الذي يفترض ان يكون له دراية بالمعلومات المحاسبية لفحص هذه التصريحات، ومقارنتها مع المعلومات المتوفرة لدى مفتشية الضرائب.<sup>1</sup> وتعرف الرقابة على الوثائق على انهما:

تتم الرقابة على الوثائق بإجراء فحص شامل للتصريحات الجبائية المكتبة ومقارنتها بالمعلومات المتوفرة في الملف الجبائي للمكلف الذي مجوزته الإدارة، وكذا مجمل المعلومات التي يتم الحصول عليها من بعض الإدارات والمتعلقة بالبيانات التي أبرمها معها المكلف وتهدف إلى:<sup>2</sup>

- اكتشاف الأخطاء في الحسابات والمعدلات.
- فحص التصريحات ومقارنتها بالمعطيات الحقيقية الموجودة لدى إدارة الضرائب.
- تحليل المعلومات وربطها بالحالة المالية للمكلف من سنة لأخرى .
- طلب معلومات إضافية من المكلف مع تقديم تبريرات وتوضيحات.
- التأكد من التطبيق السليم للتشريع الجبائي (حق الإخضاع، المعدلات... الخ).
- تساعدي اختيار الملفات للرقابة المعمقة لما ترى إدارة الضرائب ضرورة ذلك.

#### ثانيا: الرقابة المعمقة

ان هذا النوع يكون تكملة للاستمرار المنطقي للرقابة على الوثائق، يتم في هذا النوع التمييز بين الفحص المحاسبي والفحص للوضعيات الجبائية للمكلف، وهي وسيلة مراقبة خارجية لاستدراك وعقوبة الغش الجبائي.<sup>3</sup>

### 1- التحقيق في المحاسبة: La vérification de la comptabilité

إن التحقيق في المحاسبة هو مجموعة العمليات التي تستهدف من ورائها مراقبة التصريحات المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته (مهما كانت طريقة حفظها حتى ولو كانت بطريقة معلوماتية إلا الدفاتر التجارية الواجبة قانوناً)، والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها.<sup>4</sup>

فوفقا للمادة 20 من القانون الإجراءات الجبائية: "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة و إجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها. ووفقا لنفس المادة فإن

<sup>1</sup> واضح صالح، " أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص26.

<sup>2</sup> رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة، الجزائر، ص 121.

<sup>3</sup> رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره ص 122.

<sup>4</sup> خلوفي سفيان، بوجريو عبد الرؤوف، " دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال فترة 2010-2014 "، مجلة ميلاف للبحوث العلمية، المجلد 05، العدد 1، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2019، ص204.

التحقيق في المحاسبة يعني مجموع العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة ، ويجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان ، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابياً وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونياً من طرف المصلحة " .و منه فالتحقيق المحاسبي يهدف إلى التأكد من :

- صحة الإقرارات الضريبية المقدمة.
- صدق المحاسبة بمقارنتها مع مختلف المعطيات المتاحة والوثائق الثبوتية وكما هو معلوم أن التحقيق المحاسبي يجري تنفيذه ضمن حقوق المكلف بدأً من الإشعار الأولي للتحقيق وانتهاءً بتتبع النتائج النهائية للمكلف بالضريبة.

وما يمكن ملاحظته من نقائص تقف دون تحقق الأهداف المرجوة من هذا النوع من الرقابة ما يلي :

- برجة المكلفين الذين لا يملكون خطراً جبائياً.
- النقص الفادح في عدد المحققين وعدم تأهيل البعض فيهم مما يؤثر على عدم تناسب توسع الأنشطة من برامج التحقيق، فالمؤسسة التي يتم برمجتها قد لا يعد برمجتها سنوات طويلة أو مدى حياتها.
- عدم تحديث معايير اختيار المؤسسات القابلة للتحقيق تماشياً مع تطور تقنيات التحايل القانوني من دفع الضرائب خصوصاً المعاملات الالكترونية وتطور التكنولوجيا.

## 2- التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة: *vérification*

### *approfondie de la situation fiscale d'ensemble (VASFE)*

عرفته المديرية العامة للضرائب على أنه : " مجموعة من العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف و الدخل المصرح به ، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام (المداحيل المحققة خارج الجزائر ، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية والغير المبنية .. الخ ) " .و الذي يطبق على الأشخاص الذين يبين التحقيق في ملفاتهم الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG وجود تناقضات بين الدخل المصرح به و المصاريف الهامة والجلية التي قاموا بها، والأشخاص الذين لا يملكون ملفات جبائية غير أن مسار حياتهم يظهر مؤشرات ودلائل تبرر مداحيل هامة مخفية ، مع العلم أن هذه المعايير ليست هي الوحيدة ، فالإدارة لها الحق في اختيار الأشخاص الخاضعين تبعاً لمعايير تراها مناسبة، و الأشخاص الذين خضعوا للمراقبة الجبائية في المحاسبة ، ولم ينتج عنها تسويات مقبولة تعكس الحقيقة <sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - لواج عبد الرحيم، درغوم محفوظ، "تقييم فعالية الرقابة الجبائية المعمقة في ظل إعادة هيكلة المصالح الخارجية للإدارة الجبائية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2021، ص 259.

### 3- التحقيق المصوب في المحاسبة: vérification ponctuelle en comptabilité.

هو التحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع الضرائب لفترة كاملة أو جزء منها غير<sup>1</sup> متفادمة، أو مجموعة عمليات أو معطيات محاسبية تقل عن سنة جبائية ، حيث يمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير ، والعقود ، ووصول الطلبات المتعلقة بالتحقيق ، أن ممارسة التحقيق المصوب لا يمنح للإدارة الضريبية من إمكانيات إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحقا و الرجوع الى الفترة التي تمت فيها المراقبة ، و التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق و مطالبها نتيجة لإعادة التقييم عند التحقيق المصوب .

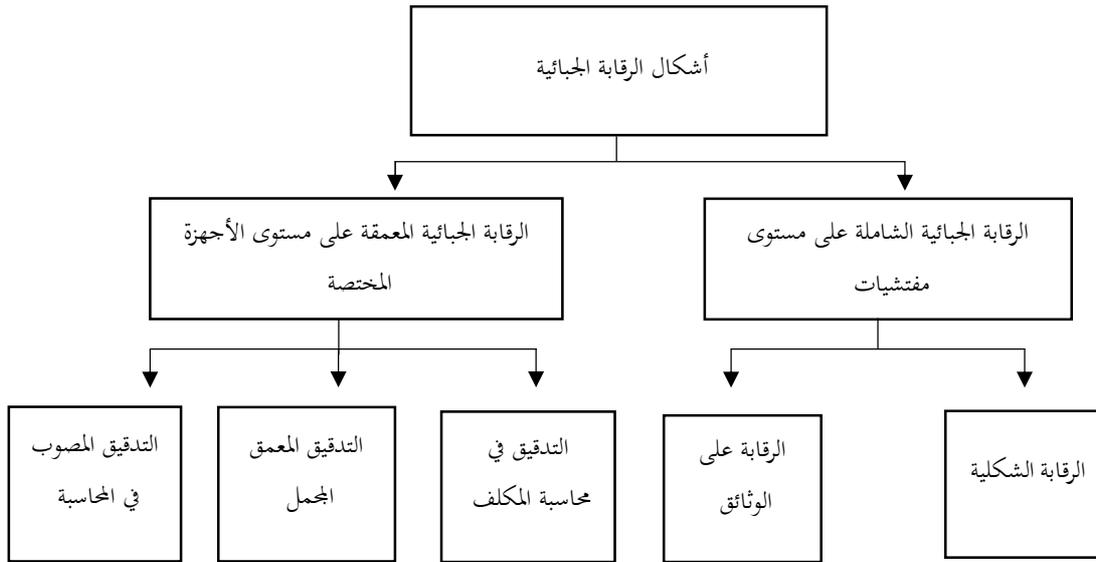
-لا يمكن تحت طائلة بطلان لإجراء ان تستغرق مدة التحقيق في عين المكان في الدفاتر والوثائق أكثر من شهرين.

-يتمتع المكلف بالضريبة بأجل ثلاثين يوماً لإرسال ملاحظته أو قبولها ابتداء من تاريخ تسليم الاشعار بإعادة التقييم.

-لا يمكن الشروع في إجراء التحقيق المصوبة في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصل مرفقاً بميثاق حقوق والتزامات المكلف بالضريبة المحقق في المحاسبة، على أن يستفيد من أجل أدنى التحقيق، مدته 10 أيام ابتداء من تاريخ التسليم.

<sup>1</sup> - آسيا قاسيمي، فهيمة حدادو، "الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها"، مجلة أوراق اقتصادية"، المجلد 03 العدد 01، جامعة البويرة ، الجزائر، 2019، ص159.

الشكل رقم: (1-1): أشكال الرقابة الجبائية في الجزائر<sup>1</sup>



المصدر: معلومات من المديرية العامة للضرائب، سنة 2010.

المطلب الثاني: الأجهزة والأعوان المكلفون بالرقابة الجبائية في الجزائر.

أولاً: الأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية.

الإدارة الجبائية لها من الهياكل مايسمح باتخاذ عمل متوازن يخصص تحسين طرق أداء الرقابة، حيث تكون المصالح بالرقابة حسب اختصاصها ممايلي:

**1- مديرية الأبحاث والمراجعات DRV:**

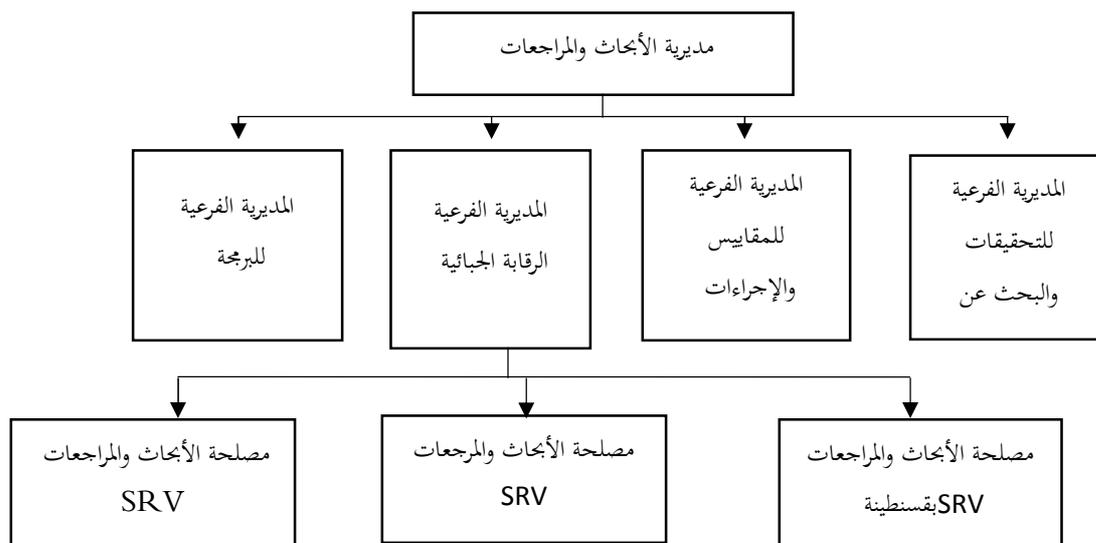
جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي. تنحصر مهامها في تحديد المكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التدقيق من خلال برنامج مسبق لاقتناء الملفات الجبائية، بالإضافة إلى سد منافذ التهرب الضريبي واسترجاع حقوق الخزينة العمومية، كما تسند لهذه المديرية مهمة الرقابة الجبائية بتوفير شرط مستوى رقم الأعمال لأربع سنوات الأخيرة محل التدقيق على أن لا يتجاوز 4.000.000 دج سنويا بالنسبة لمقيمي الخدمات ورقم الأعمال 10.000.000 دج سنويا بالنسبة للمؤسسات الأخرى.<sup>2</sup>

- يحتوي الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات التابعة لمديرية العامة للضرائب على أربع مديريات فرعية على مستوى المركزي وثلاث مصالح خارجية على مستوى الجهوي كما يوضحه الشكل الموالي:

<sup>1</sup> - بن غماري ميلود، مرجع سبق ذكره، ص186.

<sup>2</sup> - منور أوسرير، محمد حمو، "محاضرات في جباية المؤسسة (مع تمارين محلولة)"، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009، ص206.

الشكل رقم: (1-2): الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: المرسوم التنفيذي رقم 228/08 تنظيم الإدارة المركزية وزارة المالية، المؤرخ في 13/07/1998 المادة 06 الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 15/07/1998 العدد 31.

## 2- مديرية كبريات المؤسسات DGE:

هي مؤسسة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 2002-303 المؤرخ في 28/29/2002 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 2005-494 المؤرخ في 26/12/2005 ولا مجموعة من الصلاحيات على مستوى الوطني، ومن مهام مديرية كبريات المؤسسات كل العمليات الخاصة بالوعاء، التحصيل، المراقبة والمنازعات معاً.<sup>1</sup>

وتعين الهيئة المكلفة بالمؤسسات الكبرى كمحل إيداع التصريحات الجبائية وتسديد الضرائب والرسوم بالنسبة إلى:<sup>2</sup>

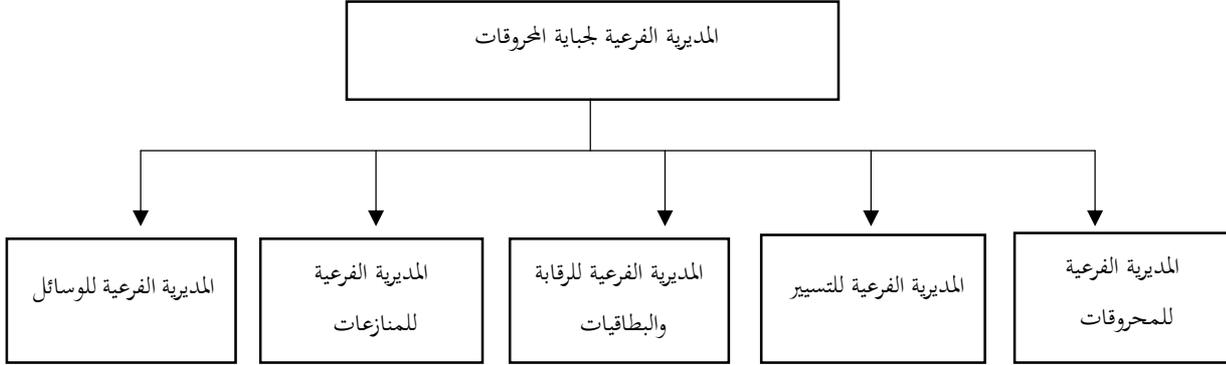
- الأشخاص المعنوية أو تجمعاتها المشكلة بقوة القانون أو فعلياً والعاملة في قطاع المحروقات وكذا الشركات التابعة لها.
- شركات الأموال وشركات الأشخاص التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال المنصوص عليها في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي يساوي أو يفوق رقم أعمالها مائة مليون 100.000.000 دج في نهاية السنة المالية.

<sup>1</sup>- المرسوم التنفيذي رقم 06-327، المؤرخ في 26 شعبان 1427 هـ الموافق 18/09/2006، المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المادة 3 منه، الجريدة الرسمية المؤرخة في 1 رمضان 1427 هـ الموافق ل 24/09/2006 العدد 59.

<sup>2</sup>-قويدير محمد الطيب، "عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 06، العدد 1 جامعة المنار، تونس، 2021، ص146.

- تجمعات الشركات المشكلة بقوة القانون أوفعياً التي يفوق رقم أعمال أحد أعضائها مائة مليون 100.000.000 دج

الشكل رقم: (1-3): الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: قرار وزاري مشارك مؤرخ في 25 صفر 1430 هـ الموافق 21 فبراير 2009، يحدد تنظيم المصالح الجهوية الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المواد من 59-79 منه، الجريدة الرسمية، العدد 20.

3- مفتشيات الضرائب:

مفتشيات الضرائب هي وحدة تابعة لمديرية الضرائب للولاية، حيث تحتوي هذه الأخيرة على العديد من المفتشيات تختص بنوع من الضرائب:<sup>1</sup>

-مفتشية خاصة بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

-مفتشية خاصة بالضرائب الغير مباشرة.

-مفتشية خاصة بالطابع والتسجيل.

وتشكل المفتشيات حجر أساس في تنظيم الإدارة الجبائية الساري العمل به إلى غاية هذا اليوم وفيما يخص

الرقابة، تعتبر الحلقة الأكثر أهمية في النظام الجبائي الجزائري. وهي تنقسم الى:

-مصلحة جباية مداخيل أشخاص الطبيعيين.

-مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة.

-مصلحة التدخلات

-مصلحة جباية الجباية العقارية.

اعتمادا على هذه المصالح تقوم مفتشية الضرائب بمراقبة مختلف التصريحات التي تستلمها من المكلف، وفي

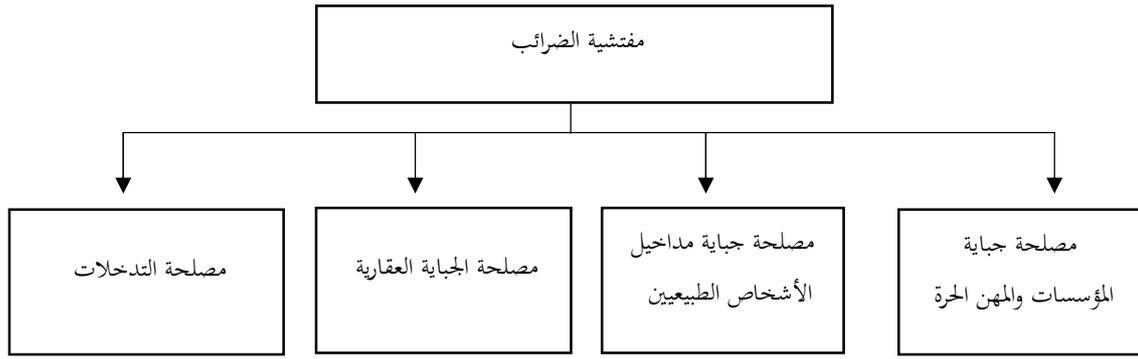
حالة وجود الخطأ أو النسيان أو نقائص مسجلة تجري مراقبة معمقة وفحص التصريحات يتم بناءً على

المعطيات الموجودة في الملف الجبائي وفي كشوفات الربط وبطاقات المعلومات.

<sup>1</sup> - تيسوكاي حياة، سعودي صبرينة، "حقوق و ضمانات المكلف بالضريبة في إطار الرقابة الجبائية"، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، كلية

الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2013، ص 28.

الشكل رقم: (1-4): الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب.



المصدر: مبادئ الطالبين بالاعتماد على المادة 12 من المرسوم التنفيذي 60-97 مؤرخ في 23-02-1991 الذي ينظم تحديد المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها جريدة رسمية عدد 9 لسنة 1991.

#### 4- المديرية الولائية للضرائب CDI:

تشكل مديرية الولاية للضرائب من 5 مديريات فرعية هي:<sup>1</sup>

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.

- المديرية الفرعية للتحصيل.

- المديرية الفرعية للمنازعات.

- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

- المديرية الفرعية للوسائل.

حيث تضم المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ثلاثة مكاتب هي:

● مكتب البحث عن المعلومات الجبائية.

● مكتب البطاقات ومقارنة المعلومات.

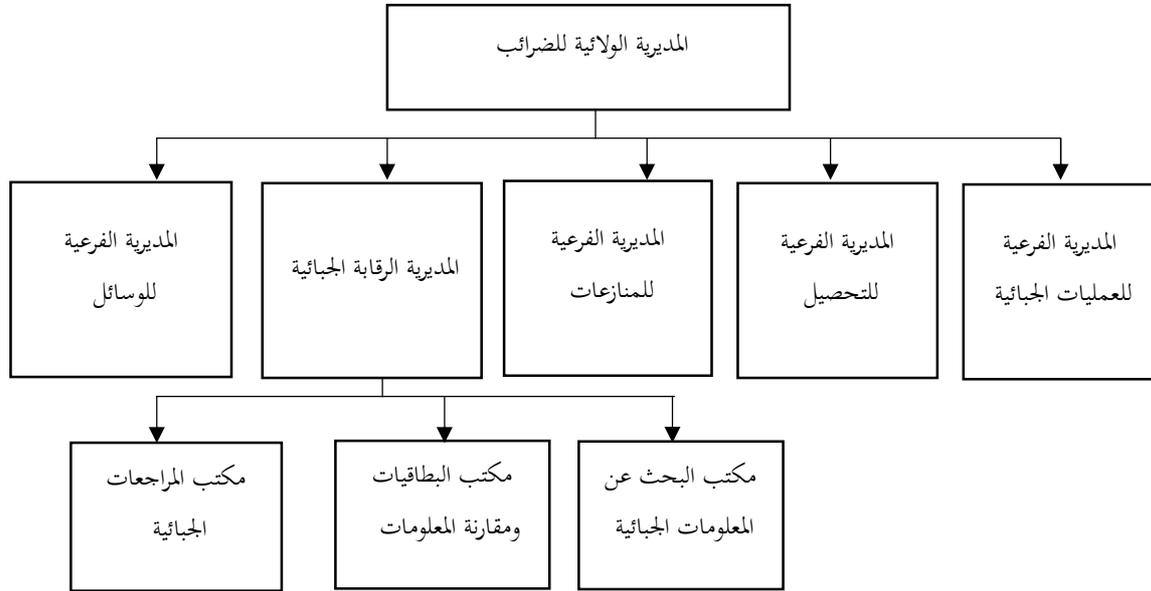
● مكتب المراجعات الجبائية.

حيث يكلف مكتب البحث عن المعلومات الجبائية مايلي:

- رسم جدول من دقيق وبطاقات خاصة بالجماعات المحلية الإدارات المؤسسات والأشخاص الطبيعية أو المعنوية الذين من المحتمل أن تتوفر لديهم المعلومات التي تفيدهم في تأسيس وعاء الضريبة لاستخراج الحقوق الواجبة الدفع.

<sup>1</sup> - بن غماري ميلود، "الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 261، 263.

- برمجة التدخلات التي ستجرها الفرقة المختلطة من أجل بناء رقم أعمال الخاضع للضريبة وذلك يجمع المادة الجبائية وارسال المعلومات المحصل عليها إلى المكتب المكلف بمصلحة مقارنة المعطيات.
  - تقييم أنشطة المكتب والمفتشيات بمقارنة النتائج المتحصل عليها.
- الشكل رقم: (1-5): الهيكل التنظيمي لمديرية الولائية للضرائب.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المادة 54 من القرار المشار إليه المؤرخ في 12/07/1998، جريدة رسمية عدد 79 سنة 1998.

## ثانيا: الأعدان المكلفون بالرقابة الجبائية:

أن الرقابة الجبائية حق للإدارة الجبائية وحدها والتي تمارس من طرف موظفيها الذين لهم رتبة مفتش على الأقل وبطاقة انتداب تسلم لهم من طرف المديرية العامة للضرائب والأعدان المكلفون بالرقابة هم:<sup>1</sup>

### 1- نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية:

وهو المسؤول المباشر عن إعداد برنامج المراجعات الممنوحة للمصلحة كما يراقب أعمال فرق التدقيق الجبائي، أو يستقبل بعض الحالات المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية بصفة ممثل الإدارة كما يحرص على ضمان إجراء التدقيق وفقاً للأسس القانونية، على أنه مدى تطبيق الضمانات الممنوحة للمكلفين في إطار مجالات التدقيق الحاسبي والجبائي.

### 2- رئيس مكتب الأبحاث والمراجعات:

إن القانون يستوجب أن يكون لرئيس مكتب الأبحاث والمراجعات على الأقل رتبة مفتش، وخبرة لا تقل عن 06 سنوات كمدقق جبائي، كما يكون تحت سلطة فرق للتدقيق لكونه مسؤولاً عن النظام العام داخل فرق

<sup>1</sup>- لياس ذبيح قلاب، "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية"، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية أم البواقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد خبضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص 31.

التدقيق ويسهر على حضور ومواظبة الأعوان المدققين في أماكن عملهم، مع مسؤولية التكفل بالقضايا المبرجة والسهر على تنفيذها، كما يتدخل أحيانا في مناقشة التدقيق مع نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية وتقييم السير الحسن للجهود المبذولة من طرف الأعوان المدققون.

### 3- الأعوان المدققون:

حتى تستند مهمة التدقيق لأعوان الإدارة الجبائية يجب على الأقل أن يكونوا حاملين رتبة مفتش ضرائب وهذا التزامنا بالتشريع الجبائي "لا يمكن إجراء المراجعات في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل"، كما يسند إلى الأعوان المدققون مهام التدخل وأعمال المراجعة بكل مراحلها مع الإشارة الى أنه يجب أن تنجز مهامهم من مقرات المكلفين، باستثناء حالات خاصة مرخصة من طرف المدير الولائي تحت طلب المكلف للضريبة مع ذكر السبب المنع للقيام بعملية التدقيق خارج مقره و التي تتم على مستوى مكاتب الأعوان المدققين .

### المطلب الثالث: الأشخاص الخاضعون للرقابة الجبائية:

يقصد بالأشخاص الخاضعين للرقابة الجبائية أولئك الأشخاص الخاضعين للضريبة سواء الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات أو حق الرسم على القيمة المضافة و ذلك حسب التشريع الجزائري.

### 1- الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي كل من:<sup>1</sup>

- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر.
- الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين له، أو مستنفعين به، أو مستأجرين له عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه باتفاق وحيد أو اتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل.
- الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية، أو مركز مصالحهم الأساسية.
- الأشخاص أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم، أو حتى يكلفون بمهامهم في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.
- الأشخاص من جنسية جزائرية، أو أجنبية الذين يحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يعود فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بموجب اتفاقية دولية خاصة بازواجية فرض الضريبة.

<sup>1</sup> - حميدة بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 11، 12.

- الشركاء في الشركات الأشخاص والشركات المدنية المهنية.
- الأعضاء في الشركات المدنية بشرط أن تكون منظمة على شكل شركات أسهم وقانونها الأساسي ينص على مسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة.
- الأعضاء في شركة المساهمة الذين لهم مسؤولية التضامنية وغير المحدودة فيها.
- المسكرون ذوي الأغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة ومسكرون شركات الوصية فيما يخص المكافآت عن وظائفهم.
- المساهمون في شركات الأموال فيما يتعلق بأرباح الأسهم والأرباح والنسب المئوية من الربح.

#### أ- الأشخاص المعفيون من الضرائب:

- الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي.
- السفراء والأعوان الدبلوماسيين، القناصل والأعوان القنصليين من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان الدبلوماسيون الجزائريين.<sup>1</sup>

#### 2- الأشخاص الخاضعون للضريبة على أرباح الشركات IBS:

أ- الأشخاص المعنويون الخاضعون: تطبق الضريبة على أرباح الشركات المحققة من طرف:

- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- شركات الأموال (شركات المساهمة S.P.A، والشركات ذات المسؤولية المحدودة S.A.R.L، والشركات الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة E.U.R).
- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء المعفاة بواسطة قوانين المالية.
- الشركات التي تحقق العمليات والإيرادات المبينة في المادة 12 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة في عمليات شراء القطارات من أجل بيعها وعمليات تأجير المؤسسات التجارية والصناعية بما فيها الأثاث أو العتاد اللازم لاستغلالها.<sup>2</sup>

#### ب- الأشخاص الطبيعيون:

تخضع اختياريًا لهذه الضريبة والشركات الأشخاص التي اختارت لخضوع الضريبة على أرباح الشركات.

<sup>1</sup> - المادة 05 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2018، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، ص 10.

<sup>2</sup> - حميدة بوزيدة، التقنيات الجبائية (مع تمارين محلولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 72، 73.

ج- الإعفاءات:

تمنح الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات وتحدد بموجب قوانين المالية وحسب المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة نجد مايلي:

-تستفيد النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب A.N.S.E.J من أعفاء كلي لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ بداية الاستغلال ويمدد الى 06 سنوات، إذا كانت هذه النشاطات تعفى بصفة دائمة تعاونية الاستهلاك للمؤسسات والمنظمات العمومية، تمارس مناطق إيراد فيها والمحددة من طرف التنظيم.

-تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة والمنتجة في الولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتهم المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى هذه الولايات يقدر ب 15% لفائدة ولايات الهضاب و 20% لفائدة ولايات الجنوب لمدة 05 سنوات ابتداء من اول يناير سنة 2004.

3- الأشخاص الخاضعون للرسم على القيمة المضافة TVA:

يخضع للرسم على القيمة المضافة:<sup>1</sup>

أ- المنتجون: يقصد بلفظ المنتج:

-الأشخاص أو الشركات الذين يقومون بصفة رئيسية أو ثانوية باستخراج أو صناعة المنتجات ويتعهدون بالتصنيع أو التحويل بصفتهن صناعات أو مقاولين قصد إعطائها شكلها الصناعي أو الغرض التجاري يقدمه للمستهلك لكي يستعملها وذلك سواء استلزمت عمليات التصنيع باستخدام مواد أخرى أولاً.

-الأشخاص والشركات التي تحمل فعلاً صفة الصانع للقيام في مصانعها أو حتى خارجها بكل الأعمال المتعلقة لصنع المنتجات أو توبييها التجاري النهائي، مثل التزيم او التعليب وإرسال و إيداع هذه المنتجات وذلك سواء بيعت تحت علامة أو اسم من يقومون بهذه العمليات أولاً.

-الأشخاص أو الشركات الذين سندون للغير، القيام بالعمليات المشار إليها في العقدین 1 و 2 أعلاه.

ب- تجار الجملة:

-عمليات التسليم المتضمنة أشياء لا يستعملها الأشخاص العاديون عادة، مضرراً لطبيعتها أو لاستخدامها.  
-عمليات تسليم سلع تتم بأسعار مماثلة، سواء أنجزت الجملة أو بالتجزئة.

<sup>1</sup> - الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2020، ص 9.

-عمليات تسليم منتجات موجهة لإعادة بيعها مهما يكن حجم الكمية المسلمة.

### ج- تجار التجزئة:

نقصد بلفظ تاجر بالتجزئة، التجار الذين يقومون بعمليات البيع في شروط التجزئة.

### د- الشركات الفرعية:

تعد شركة فرعية كل شركة تكون في تبعية لشركة أخرى أو تحت إدارتها بحكم أنها تقوم باستغلال فرع أو عدة فروع من هذه الشركة.

### هـ- الإعفاءات: ينص قانون الرسم على القيمة المضافة عدد من الإعفاءات:<sup>1</sup>

● عمليات البيع الخاصة بالخبز والدقيق المستعمل في صنع هذا الخبز والحبوب المستعملة هذا الدقيق، وكذا العمليات الخاصة بالسميد.

● العمليات التي يكون هدفها الوحيد إقامة نصب تذكارية لشهداء ثورة التحرير الوطني، أو لشرف جيش التحرير الوطني المبرمة مع جماعة عمومية أو مجموعة مؤسسة بصفة قانونية.

● السلع المقتناة محليا أو المرسله، على سبيل الهبات، للهلل الأحمر الجزائري وللجمعيات أو الأعمال ذات الطابع الإنساني، عندما تكون موجهة للتوزيع مجانا على المنكوبين أو المحتاجين أو لفئة أخرى من الأشخاص الذين يستحقون المساعدة أو المستعملة لغايات إنسانية وكذا التبرعات الموجهة على أي شكل للمؤسسات العمومية.

● التظاهرات الرياضية أو الثقافية أو الفنية، وبصفة عامة الحفلات المنظمة في إطار الحركات الوطنية أو الدولية لتعاون. يمنح الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بموجب قرار يصدره المدير العام للضرائب.

<sup>1</sup> - الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة لسنة 2020، مرجع سبق ذكره، ص 10.

### خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم من دراستنا للفصل الأول نستنتج أن عملية الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي حولها التشريع الجبائي للمصالح الضريبية من أجل المعاينة و التأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين من جهة ، ومكافحة التهرب الجبائي من جهة أخرى، و ذلك باعتبارها وسيلة هامة تستمد قوتها من روح التشريع الضريبي نفسه، و لذلك وجب تكثيفها من أجل خلق نظم رقابية ضريبية تتميز بالدقة في مختلف المخالفات المرتكبة مع اعتماد نظم أكثر صرامة في مجال العقوبات.

و نشير في هذا الصدد كذلك أن الإدارة الجبائية سخرت كل الوسائل المادية و البشرية و القانونية من أجل أن تثري الخزينة العمومية و تحقيق مبدأ المساواة بين المكلفين، لذلك استوجب الاهتمام بالرقابة الجبائية ومحاولة تحسينها و ذلك عبر تنظيم الإطار القانوني لها و كذا تحسين وسائل الفحص و المراجعة أو تحد يد معايير دقيقة لاختيار القضايا المبرمجة للمراجعة و تبسيط إجراءات المنازعات و إضفاء شفافية عليها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لنظام

التصريح الإلكتروني

تسعى الإدارة الجبائية إلى عصنة قطاعها والتكيف مع عالم يتطور بشكل مستمر، والانتقال إلى إدارة ديناميكية ونشيطة من خلال دمج الثقافة الرقمية، ويمثل تجسيد الإدارة الإلكترونية رهان كبير يفرض عليها مضاعفة جهودها على نطاق واسع وإثبات فعاليتها وكفاءتها لتكون في مستوى التحديات المرفوعة وفي هذا العدد أطلقت الإدارة الجبائية نظام تصريحي جديد وهو ما يعرف بالتصريح الإلكتروني وهذا ما سنعرفه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول نظام التصريح الإلكتروني

المبحث الثاني: أهداف نظام التصريح الإلكتروني

المبحث الثالث: دور وعلاقة نظام التصريح الإلكتروني بالرقابة الجبائية

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

### المبحث الأول: مفاهيم حول نظام التصريح الإلكتروني

تعتمد الإدارة الجبائية تطبيق نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية والتخلي عن نظام التصريحات الجبائية الورقية تدريجياً في ظل تسهيل عمليات التصريح الجبائي وخاصة المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية.

#### المطلب الأول: مفهوم التصريح الإلكتروني

##### أولاً: تعريف التصريح الإلكتروني

**التعريف الأول:** هو السماح للمكلف بالضريبة بالتصريح عن الضرائب الخاضع لها بما فيها الملفات أو البيانات باستخدام وسائل تكنولوجية لنقلها إلى الإدارة الضريبية بطريقة عصرية باستعمال الأنترنت.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** هو تطبيق تضعه الإدارة الجبائية تحت تصرف مكلفيها، بحيث يقوم هذا الأخير بتحميل الملفات الخاصة به واستعراضها وتعبئتها، بحيث يقوم المكلف بتتبع ملفه بالقبول أو الرفض من قبل الإدارة الجبائية سواء عن طريق شاشة التنبهات أو بحساب المكلف أو بالبريد الإلكتروني.<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** هو كافة التصاريح والبيانات الضريبية الممكن إرسالها إلى الوزارة المالية عبر النظام الضريبي الإلكتروني.<sup>3</sup>

ومما سبق نستنتج بأن نظام التصريح الإلكتروني، يهدف دائماً إلى عصنة الإدارة، حيث هذا الأخير يساعد في تسهيل عمليات التصريح الجبائي مما ساعد في تقليص المدة والوقت، المكلفين بالضريبة، وأيضاً بالنسبة للإدارة الجبائية.

##### ثانياً: أسباب ظهور نظام التصريح الإلكتروني:

إن التحول إلى نظام التصريح الإلكتروني ليس درياً من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل و المشاركة و توظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح، و قد فرض التقدم العلمي و التقني و المطالبة المستمرة برفع جودة التصريحات و ضمان سلامة العمليات، و يمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول إلى نظام التصريح الإلكتروني في النقاط التالية:<sup>4</sup>

#### 1- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.

<sup>1</sup> - أحمد بسباس، فلة محتمل، "أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الشكلية"، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 11، العدد 2، الاغواط، الجزائر، 2020، ص 60.

<sup>2</sup> - قناص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية"، مجلة المقريري للدراسات الإقتصادية و المالية، المجلد 05، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، ص 220.

<sup>3</sup> - www.mfdgi.dz، الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، اطلع عليه يوم 2022/02/16، على الساعة 15:15.

<sup>4</sup> - بن عزوز منير، مسقم مريم، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي"، مجلة طنبه للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2020، ص 518.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

- 2- القرارات والتوصيات الفورية التي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.
- 3- إنتشار الفساد المالي والمحسوبة.<sup>1</sup>
- 4- صعوبة التعامل بين الإدارة الجبائية والمكلف.
- 5- استفحال ظاهرتي التهرب والغش الضريبي.
- 6- نقص المداخيل الجبائية.
- 7- استغراق مدة أطول في التنقل من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- 8- زيادة التكاليف من خلال الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.
- 10- وجود تباطؤ لعملية تبادل المعلومات بين المصالح المختلفة للمؤسسة.
- 11- غياب الدقة والموضوعية في إنجاز مختلف العمليات المتعلقة بالتصريحات الجبائية.
- 12- غياب الشفافية.
- 13- استخدام الورق بكثرة مما يؤثر سلباً على عمل أعوان إدارة الضرائب.
- 14- الإعتماد على سجلات ووثائق في أرشيف وهذا ما يأخذ وقتاً في العمليات الإيجابية.
- 15- لا يمكننا إستبعاد وجود الأخطاء.

### المطلب الثاني: أنواع التصريح الإلكتروني

منذ إعتقاد الإدارة الجبائية تطبيق نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية والتخلي عن التصريحات الجبائية الورقية تدريجياً، لم تغير الإدارة الجبائية أنواع التصريحات من حيث المضمون، بل كان التغير فقط في وسيلة تقديم التصريحات من قبل المكلفين بالضريبة للإدارة الجبائية.

#### 1- التصريح بالوجود:

إن المكلفين بالضريبة الجدد مطالبون باكتتاب تصريح بالوجود في أجل 30 يوماً، إبتداءً من تاريخ بداية النشاط لدى مفتشية الضرائب بمقر فرض الضريبة، بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة الحزافية، حيث تنص المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على أنه: "يجب على المكلفين بالضريبة و الخاضعين للضريبة على الشركات أو الضريبة على

<sup>1</sup> - رمزي حموش، بوضياف سامية، "معوقات الإدارة الإلكترونية الجبائية وأثرها على جودة الخدمات الجبائية"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، جامعة بليدة 2، الجزائر، 2021، ص 371.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

الدخل الإجمالي أو للضريبة الجزافية الوحيدة أن يقدموا في الثلاثين يوماً الأولى من بداية نشاطها، إلى مفتشية الضرائب المباشرة التابعين لها، تصريحاً مطابقاً للنموذج الذي تقدمه الإدارة".<sup>1</sup>

فعلى كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاط تجاري، صناعي أو مهني القيام بإكتتاب تصريح بالوجود يمنح نموذج منه من طرف الإدارة الضريبية، كما يجب أن يتضمن التصريح بالوجود المعلومات التالية:

- الإسم، اللقب والعنوان بالجزائر وخارج الجزائر إذا كان المكلف من جنسية أجنبية.<sup>2</sup>

- يدعم التصريح بالوجود بعقود الدراسات والأشغال التي يتولى الأشخاص الأجانب المقيمين بالجزائر القيام بها وإنجازها في الجزائر، ويعاقب المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريحاً بالوجود، المنصوص عليه في المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بدفع غرامة جبائية محددة تقدر ب 30000 دج.<sup>3</sup>

### 2- التصريح الشهري:

هو تصريح وحيد يعتبر كجدول إشعار بالضريبة والرسوم المحصلة نقداً، عن طريق الاقتطاع والرسوم على النشاط المهني على الحساب، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي صنف أجور، مداخيل الأموال المنقولة، الضريبة على الدخل الإجمالي الأرباح غير تجارية، الرسم على القيمة المضافة حيث يجب اكتتاب التصريح من طرف المؤسسات التابعة للنظام الحقيقيون كذا من طرف الإدارات العمومية و يتم التصريح في 20 يوم من كل شهر.<sup>4</sup>

### 3- التصريح الفصلي:

يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط اكتتاب تصريحاتهم فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، أجور والرسم على النشاط المهني وكذا الرسم على القيمة المضافة، خلال العشرين (20) يوماً الأولى للشهر الموالي للثلاثي المدني الذي تم من خلاله دفع الأجور أو تم تحقيق رقم الأعمال فيه.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2011.

<sup>2</sup> - نوي نجاة، "فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003، ص 53.

<sup>3</sup> - المادة 194 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2011، ص 85.

<sup>4</sup> - المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2007، ص 97، 98.

<sup>5</sup> - مرجع سابق، ص 77.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

يلزم هذا التصريح المكلفون بالضريبة الخاضعون ل:<sup>1</sup>

أ- **النظام المبسط:** أي الأشخاص المعنويون، المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص تحت ضريبة الدخل الإجمالي في فئة الأرباح الصناعية والتجارية، ويتم تحديد الأرباح حسب النظام الحقيقي والنظام المبسط.

ب- **الخاضعون لنظام التصريح المراقب:** ملزمون بكتابة تصريحتهم عن الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور، أي أصحاب المهن الحرة الشاملين للضريبة على الدخل الإجمالي في فئة الأرباح الغير تجارية ويتم تحديد أرباحهم حسب نظام التصريح المراقب.

### 4- التصريح السنوي:

في هذا النوع نميز بين ثلاثة من التصريحات السنوية، الأول يتعلق بالضريبة على الدخل الإجمالي، والثاني يتعلق بالضريبة الجزافية الوحيدة، أما النوع الثالث فيتعلق بالضريبة على أرباح الشركات.

### أ- الضريبة على الدخل الإجمالي:

• **التصريح الإجمالي بالمدخيل:** المكلفين المعنيين بهذا التصريح هم:<sup>2</sup>

- الأشخاص الطبيعيين التابعين للنظام الحقيقي الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو حرفياً أو غير تجاري أو فلاحي.

- الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون مداخيل متتالية من تأجير عقارات مبنية أو غير مبنية بما فيها الأراضي الفلاحية.

- الأشخاص المستفيدين من مداخيل رؤوس الأموال المنقولة.

- الإجراءات على الذين يتحصلون على مداخيل أجنبية وغير أجنبية زيادة على أجرتهم الرئيسية.

- ويجب اكتاب التصريح الإجمالي وجوباً قبل 30 أفريل من كل سنة.

• **التصريح الإجمالي بالمدخيل (نظام مبسط):** المعنيين بهذا التصريح المكلفين بالضريبة غير

الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم عشرة ملايين

دينار (10000000 دج)، يجب اكتاب التصريح بأرباح السنة المالية المنصرمة الخاضعة للضريبة

قبل أفريل من كل سنة.

<sup>1</sup> - قحموش سمية، "دور المرجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 62.

<sup>2</sup> - سليمان عنتر، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص 117.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

- التصريحات المهنية الخاصة: إضافة إلى التصريح الإجمالي بالمداحيل، يتعين على المكلفين اكتابة تصريحات خاصة هي<sup>1</sup>

الجدول رقم: (1-2): التصريحات الجبائية الخاصة

مكان إيداع التصريحات	آخر أجل لإيداع التصريحات	المطبوعة	نظام فرض الضريبة	فئة المداحيل
مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان ممارسة النشاط وفي حالة تعدد الإستغلالات، المفتشية التي يتبع لها مقر الشركة أو مقر المؤسسة الرئيسي.	قبل أول أفريل من كل سنة.	سلسلة ج11	النظام المبسط	أرباح صناعية وتجارية.
مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان ممارسة النشاط أو مقر المؤسسة الرئيسي.	قبل أول أفريل من كل سنة.	سلسلة ج13	التصريح المراقب	أرباح غير تجارية.
مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان الإستغلال.	قبل أول أفريل من كل سنة.	سلسلة ج15	جزائي	مداحيل فلاحية.
مفتشية الضرائب التي يتبع لها الموطن الجبائي للمستفيد.	قبل أول أفريل من كل سنة.			مداحيل رؤوس الأموال المنقولة.
مفتشية الضرائب التي يتبع لها مسكن رب العمل أو مقر المؤسسة أو المكتب الذي قام بعملية الدفع.	قبل أول أفريل من كل سنة.	سلسلة ج29		رواتب وأجور.

المصدر: الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2021، ص83.

<sup>1</sup> - سليمان عنتر، مرجع سبق ذكره، ص118.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

### ب- الضريبة الجزافية الوحيدة:

يلزم المكلفون بالضريبة الخاضعون للضريبة الجزافية الوحيدة باكتتاب وإرسال تصريح خاص تحدد نمودجه الإدارة الجبائية، إلى مفتش الضرائب الذي يتبع له مكان تواجد النشاط وذلك قبل أول فيفري من كل سنة، ويتعين عليهم مسك وتقديم عند كل طلب دفتر مرقم و موقع من طرف المصالح الجبائية يتضمن فواتير الشراء و البيع و الوثائق الثبوتية.<sup>1</sup>

### ج- الضريبة على أرباح الشركات:

يتعين على المكلفين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات اكتتاب تصريح يتضمن مبلغ أرباح المؤسسة الخاضعة للضريبة والمتعلقة بالسنة المالية السابقة، حيث يجب تقديم التصريح قبل 30 أبريل من كل سنة و يكون التصريح مرفوقاً بالميزانية الجبائية التي تتضمن كشف المدفوعات الخاضعة بالرسوم على النشاط المهني، كشف مفصل على التسبيقات المدفوعة، وثائق تسمح بتبرير سياسة الإشعار، التحويل المعمول بها في إطار العمليات المختلفة مع الشركات المتصلة بها.<sup>2</sup>

### 5- التصريح بالتوقف بالنشاط:

إن المكلف بالضريبة الذي توقف عن النشاط ملزم بإعلام الإدارة الجبائية حسب الاختصاص الإقليمي لموقع النشاط وهذا من خلال عشرة أيام من التوقف عن النشاط، سواء كان توقف نهائي أو توقف جزئي أو كلي، والهدف من هذا التصريح هو تصفية حسابات الضريبة وتطهير الوضعية الجبائية للمكلف تجاه مصالح الإدارة الجبائية.<sup>3</sup>

## المطلب الثالث: مزايا نظام التصريح الإلكتروني

**1- بالنسبة للإدارة الجبائية:** تعددت مزايا نظام التصريح الإلكتروني وخاصة بالنسبة للإدارة الجبائية حيث يقوم هذا النظام ب:<sup>4</sup>

- يسهل التصريح الإلكتروني العمل الملقى على كاهل الإدارة الضريبية، بحيث يمتاز بأنه يوفر كثيراً من الإجراءات والوقت حسب المادة الخاضعة.

<sup>1</sup> - ministère des finances ,direction générale des impôts ,le système fiscal algérien, Algérie.

<sup>2</sup> - سليمان عنتر، مرجع سبق ذكره، ص77.

<sup>3</sup> - طالي بن عيسى، "التصريح الجبائي كأداة إثبات للفصل في منازعات الوعاء الضريبي في الجزائر"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد11، العدد2، جامعة البليدة2، الجزائر، 2014، ص514.

<sup>4</sup> - قناص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية الإلكترونية و أثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية"، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد05، العدد02، جامعة الوادي ، الجزائر، 2021، ص211.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية والتخلص من المطبوعات الورقية للتصريحات الجبائية يعني القضاء على البيروقراطية.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط لوزارة المالية.
- التشغيل الآلي من استقبال المكلف بالضريبة واستفساراته إلى تسديد الضريبة والعمليات المحاسبية والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح.
- 2- بالنسبة للمكلف بالضريبة:** ومن مزايا التصريح الإلكتروني المتعلق بالمكلف بالضريبة نجد:<sup>1</sup>
  - إجراء التصريحات من المقر وتجنب التنقلات إلى مراكز الضرائب من أجل تقديم التصريحات.
  - الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع.
  - تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية مع التزاماته الجبائية.
  - الإطلاع على دينه الجبائي.

بالإضافة إلى مزايا أخرى نذكر منها:<sup>2</sup>

- التسجيل في خدمة التصريح الإلكتروني يتجدد كل سنة ضمناً إلا في حالة إلغائها من أحد الطرفين.
- هو نظام سهل التطبيق ومجاني، وهو نظام مؤمن.
- يمكن من متابعة كل العمليات التي تمت بين المكلف وإدارة الضرائب.
- يحتوي على برنامج آلي لحساب معدلات الضرائب والرسوم فهو يقلل بذلك من الأخطاء في حساب المعدلات والحقوق.
- يمكن للمكلف إلغاء تسجيله في هذه الخدمة، وذلك بتحرير طلب يرسله إلى مديرية كبريات الشركات حيث تستغرق عملية الإلغاء شهراً واحداً.
- يمكن لإدارة الضرائب إلغاء التسجيل في حالات: التوقف عن النشاط أو عدم احترام قواعد التصريح، ويتم إبلاغ المكلف من طرف الإدارة عن طريق رسالة موصى عليها.

<sup>1</sup> - سعدي بن شهرة، قمان عمرة، "عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره" مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الخلفة، الجزائر، 2020، ص 267.

<sup>2</sup> - بودالي محمد، بو شنب موسى، "رقمنه الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 05، العدد 2، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016، ص 271.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

- في ظل التصريحات الإلكترونية تستخدم الأخطاء المادية التي هي من جوهر عملية الرقابة الجبائية لأنه يتم ملئ جميع الخانات وتفادي تكرار المعلومات الشخصية للمكلف في كل مدة.<sup>1</sup>
- من خلال التصريح الإلكتروني يمكن إنشاء بنك المعلومات خاص بالمكلفين يسمح بالولوج إليها.
- التصريح الإلكتروني يساعد على حصر وانتقاء المعلومات المهمة بطريقة آلية نيابة عن عملية الرقابة ويراقب جميع التصريحات دون استثناء.
- التصريح الإلكتروني متوفر طيلة أيام الأسبوع وكل ساعات اليوم مما يحقق العبء على أعوان إدارة الضرائب، حتى بالنسبة للمكلف يصرح إلكترونياً أحسن من غياب بعض المعلومات التي توجب عليه التنقل إلى إدارة الضرائب مرة أخرى.<sup>2</sup>
- في ظل التصريح الإلكتروني يتم توفير مبالغ ضخمة كانت مخصصة للتصريحات الورقية.
- التصريح الإلكتروني يسمح بضمان شفافية أكبر وعدالة تامة مع المكلفين بالضريبة.
- التصريح الإلكتروني يسمح بحفظ وتأثير التصريحات آلياً مما يقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية أو عدم تأثيرها بسبب العدد الكبير لتصريحات المكلفين.
- التصريح الإلكتروني يقوم بعملية الرقابة بطريقة فعالة وبالتالي الاستغناء عن الرقابة الجبائية التي يقوم بها أعوان إدارة الضرائب.
- التصريح الإلكتروني يضيف شفافية أكبر ومكافحة أمثل للرشوة والفساد وتخفيف العبء على أعوان الإدارة الجبائية.

<sup>1</sup> - أحمد بسباس، فلة محتال، "أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02 جامعة الاغواط، الجزائر، 2020، ص 69.

<sup>2</sup> - أحمد بسباس، فلة محتال، مرجع سبق ذكره، ص 69.

## المبحث الثاني: أهداف نظام التصريح الإلكتروني

تهدف رقمنة الإدارة من خلال التصريح الإلكتروني وكذا المواقع الإلكترونية إلى تقليل معاناة المكلفين و تحسين جودة الخدمة، و هذا يصب في مصلحة المكلف و من خلال هذا المبحث سنتعرف على أهمية و أهداف نظام التصريح الإلكتروني بالإضافة إلى سلبيات و إيجابيات هذا النظام.

### المطلب الأول: أهمية وفائدة نظام التصريح الإلكتروني

أولاً: دواعي نظام التصريح الإلكتروني:

يهدف نظام التصريح الإلكتروني إلى:<sup>1</sup>

- 1- الإلمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة أو خصوصياته.
- 2- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.
- 3- المساهمة في تخفيض الحصص التي تمثل مستحقات ضريبية للإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الإدارة الجبائية.
- 4- التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية أو الانشغالات الخاصة بحسن الاستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية.
- 5- المعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي آن واحد.
- 6- سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يقومون بالغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.
- 7- توسيع الوعاء الجبائي وتخفيض عمليات الغش الضريبي الذي سيؤدي إلى تعظيم عائدات الخزينة وهذا يصب في مصلحة الإدارة الجبائية.
- 8- يهدف نظام التصريح الإلكتروني إلى تقليل معاناة المكلفين وتحسين جودة الخدمة وهذا يصب في مصلحة المكلف.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بوزيان فيصل محي الدين محمود عمر، "عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة و تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 12، العدد 01، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021، ص 156.

<sup>2</sup> - بودالي محمد، بوشنب موسى، "رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 05، العدد 2، جامعة بومرداس، 2020، ص ص 273، 274.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

9- إن التدابير التي جاءت لعصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الخدمة العمومية لم تشمل جميع المكلفين فهي تقتصر في غالب الأحيان على المكلفين التابعين لمديرية كبريات الشركات.

10- عمدت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة إلى مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية كما استخدمت بعض التقنيات الإلكترونية لرقمنة الإدارة والمكلفين بالضريبة وهذا بإنشاء بطاقة مغناطيسية خاصة بتقييم المكلفين وبطاقة إلكترونية لإحصاء المكلفين الغشاشين وتم انشاء مواقع الكترونية تحتوي وتحتوي على الوثائق والتشريعات الجبائية بالإضافة إلى تقنية التصريح الإلكتروني.

### ثانياً: أهمية التصريح الإلكتروني:

يلعب التصريح الجبائي الإلكتروني أهمية بالغة سواء بالنسبة للمكلف وبالنسبة للإدارة الضريبية نلخصها فيما يلي:<sup>1</sup>

- 1- التصريح الإلكتروني يسمح بضمان شفافية أكبر وعدالة تامة مع المكلفين بالضريبة.
- 2- التصريح الإلكتروني يساعد على حصر وانتقاء المعلومات المهمة بطريقة آلية.
- 3- سهولة الرقابة الجبائية للمكلفين مما يسمح بالكشف على أي تملص من أداء الالتزامات.
- 4- التصريح الإلكتروني يحفظ تأثير التصريحات آلياً مما يقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية أو عدم تأثيرها بسبب العدد الكبير لتصريحات المكلفين.
- 5- إلغاء الطابع المادي لنشاط الإدارة الجبائية وازدواج إلزامية التصريح الإلكتروني سيمكّن المكلف بالضريبة من أداء واجباتهم بعيداً من القيود المرتبطة بالإجراءات الإدارية القديمة، كما تسمح بتوسيع الوعاء الجبائي عن طريق تقريب الإدارة الجبائية من المكلفين بالضريبة وأفضل الخاضعين للضريبة.
- 6- تعزيز الثقة بين المكلف بالضريبة وأعوان إدارة الضرائب وزيادة التفاعل بينهما.
- 7- يسمح تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني أرحبية كبيرة في اتخاذ قرارات صائبة وسليمة سواء من طرف المكلفين أو إدارة جبائية.

### المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات نظام التصريح الإلكتروني

يعتبر نظام التصريح الجبائي الإلكتروني نظاماً ناجحاً فهو يسهل العمليات على مديرية الضرائب كونه يحتوي على العديد من الإيجابيات كما أنه لا يخلو من السلبيات.

<sup>1</sup> - لبنى حمود، فريال قحالي، "أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني على الرقابة الجبائية الشكلية"، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2021، ص10.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

أولاً: إيجابيات نظام التصريح الإلكتروني

لنظام التصريح الإلكتروني العديد من الإيجابيات التي تميزه من بينها:<sup>1</sup>

- 1- التصريح الإلكتروني يرصد تلقائياً ويصوبها.
- 2- يعتبر إيصال التصريح الإلكتروني بمثابة إيصال رسمي بتسليم التصريح.
- 3- التصريح الإلكتروني يمكن للمكلف الحصول على إيصال دفع إلكتروني الغير المفعل إلى غاية الآن.
- 5- في ظل التصريح الإلكتروني تقلل الأخطاء والحسابات.
- 6- التصريح الإلكتروني يضيف على المعلومات الدقة والجودة.
- 7- يقوم التصريح الإلكتروني بعملية الرقابة الشكلية نيابة عن عمل أعوان إدارة الضرائب، مما يسمح بإلغائها لاحقاً.
- 8- التصريح الإلكتروني يساعد على حصر وانتقاء المعلومات المهمة.
- 9- التصريح الإلكتروني آلية جديدة بات ولوجها سهلاً على المكلف لتسديد مختلف الضرائب والرسوم الواجبة عليه.
- 10- في ظل التصريح الإلكتروني يتم ملئ جميع خانات ضرورية قبل الموافقة والتصديق عليه.
- 11- التصريح الإلكتروني يتميز بتوافره طيلة أيام الأسبوع بما فيها مختلف العطل الدينية، الوطنية... إلخ.
- 12- في ظل التصريح الإلكتروني يمكن للمكلف بعد حصوله على الرقم السري، تصفح رزنامة الالتزامات الجبائية المتوجبة عليه والتصاريح الضريبية التي تقدم بها سابقاً.
- 13- في ظل التصريح الإلكتروني يمكن تصفح الديون الجبائية العامة إلى جانب تصفح وتعديل المعلومات الشخصية إذا اقتضت الضرورة ذلك.
- 14- التصريح الإلكتروني يمكن للإدارة الجبائية من تحسين فعاليتها وتحصيلاتها الجبائية وتحسين علاقتها بالملزمين بالضريبة.
- 15- التصريح الإلكتروني يسمح بتوحيد لإجراءات والتبادلات مع الملزم بالضريبة.
- 16- التصريح الإلكتروني يسمح بضمان شفافية أكبر ومكافحة أمثل للرشوة والفساد وتخفيف العبء على الأعوان الجبائية.
- 17- التصريح الإلكتروني يضيف السرية والخصوصية على معلومات المكلفين بالضريبة.
- 18- التصريح الإلكتروني يسمح بحفظ جميع التصريحات مما يقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية.

<sup>1</sup> - موسى عبد الناصر، محمد القريشي، "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي"، مجلة الباحث، المجلد 9، العدد 09، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص 89.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

19- التصريح الإلكتروني يسمح بتوفير مبالغ ضخمة مخصصة للطبع والتخزين وتوزيع التصاريح الجبائية الورقية.

ثانياً: سلبيات نظام التصريح الإلكتروني: بالرغم من تعدد الإيجابيات لهذا النظام إلا أنه لا يخلو من السلبيات ومن بين سلبيات التصريح الإلكتروني:<sup>1</sup>

### 1- عدم توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

إن تطبيق فكرة نظام التصريح الإلكتروني يقتضي توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وهو الأمر الذي يستدعي تحسين مستوى الخدمات الهاتفية وتوفيرها في جميع أنحاء الدولة، كذلك إنشاء وتطوير الشبكة الرقمية لخدمات الأنترنت والعمل وخفض تكاليف استخدامها، إلى أنه بالرجوع إلى الجزائر نجد أن هذه التكنولوجيا تتسم بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ، إلى جانب أن هناك مناطق ما زالت لم تزود بخدمة الأنترنت وغيرها.

### 2- عدم توافر وسائل الدفع والسداد الإلكتروني:

يتطلب نجاح تطبيق معاملات الإدارة الضريبية الإلكترونية ضرورة استبدال الوسائل التقليدية للدفع والسداد بوسائل إلكترونية تصلح لهذا الغرض مع ضرورة توفير الحماية لها من كل الجرائم، وهذا الأمر الذي لم تقبل إليه الجزائر بعد، في حين نجد أن بعض الدول ككينيا قد عملت على جعل المكلفين يدفعون ضرائبهم باستخدام هواتفهم المحمولة.

### 3- غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الإلكتروني:

إن عملية تقديم التصاريح إلكترونياً تلعب دوراً هاماً في عملية تحسين التحصيل الضريبي، وكذلك مكافحة التهرب الضريبي، إلى أنه نجد المشرع الجزائري لم يعمم نظام التصريح الإلكتروني بالنسبة لكل الفئات إذ نجد أنها تقتصر على المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات فقط.

### 4- عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الإلكترونية:

يقتضي نجاح وتحقيق فعالية تطبيق نظام التصريح الإلكتروني ضرورة إعادة النظر في التشريع والتحول نحو العمل بتشريعات جديدة يتلائم مع طبيعة الإدارة الضريبية الإلكترونية ويعترف بكل المعاملات التي تتم من خلالها وهو الذي يتم تصدده في الجزائر بعد المجال الضريبي.

<sup>1</sup> - بن عزوز منير، مسقط مریم، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي"، مجلة طنبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، جامعة البليدة، الجزائر، 2020، ص 525.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

### 5- عدم وجود حماية للمعاملات الإلكترونية:

يحتاج نجاح تطبيق النظام الإلكتروني ضرورة توفير متطلبات خاصة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعلوماتو كذلك حمايتها من الاحتيال.

وأيضاً يوجد سلبيات أخرى لهذا النظام نذكر منها:<sup>1</sup>

أ- نقص الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة لمواكبة ثورة الإعلام والاتصال.

ب- ضعف غياب الوعي الضريبي لدى الكثير من المكلفين.

ج- غياب الثقافة المعلوماتية لدى غالبية المكلفين بالضريبة.

د- ضعف البنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الرقمية في الجزائر.<sup>2</sup>

هـ- عدم إلمام غالبية أعوان الإدارة الجبائية بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

و- عدم استقرار التشريعات الضريبية نتيجة التعديلات المستمرة.

ز- قلة الكفاءات وعدم القدرة في إستخدام هذه التكنولوجيا.<sup>3</sup>

ح- غياب الوعي الكافي وتقبل هذا التغيير.

### المطلب الثالث: التوصيات لتعميم نظام التصريح الإلكتروني

إن تطبيق نظام التصريح الإلكتروني يخفف العبء على أعوان إدارة الضرائب بالقضاء على الرقابة الجبائية الشكلية و منه نوصي بتعميم هذه التجربة على مستوى كافة المصالح الجبائية المعنية ( المراكز و المراكز الجوية )، إضافة لتفعيل عملية الدفع الإلكتروني التي تتلقى استحسان أكبر من طرف المكلفين بالضريبة كما أنه بإطلاق أنظمة إلكترونية أخرى سيخفف العبء على مفتشية الضرائب و ذلك بوضع برامج تمكن من عملية التحقيق في محاسبة المكلفين بغية تبني نظام تحقيق محاسبي إلكتروني يضمن سرعة الإنجاز و دقة الحساب و رفع كفاءة عمل إدارة جبائية.

ومن أهم التوصيات التي تمكننا من تعميم هذا النظام لكافة مراكز الضرائب بالوطن هي:

<sup>1</sup> - وشان أحمد، بلعزوز بن علي، "الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة الأكاديمية

للدراستات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2020، ص ص 67،74

<sup>2</sup> - وصيف فائزة خير الدين، "عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر"، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021، ص 38.

<sup>3</sup> - قناص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية"، مجلة المقريري للدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 05،

العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، ص 220..

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

- تعزيز اعتماد الإدارة الضريبية على تكنولوجيا الرقمية وبالتالي إستخدام الإدارة الإلكترونية مع توفير متطلباتها.<sup>1</sup>
- التفكير في وضع شبكة إلكترونية تربط مركز الضرائب بمختلف الإدارات والهيئات الحكومية لتسهيل عملية تبادل المعلومات.
- تعميم منظومة الإعلام الآلي في كافة المصالح الضريبية وربطها بالإنترنت لعرضها وضمن جودة الخدمة المقدمة من حيث سرعة وإتقان العمل.<sup>2</sup>
- إجراء دورات تدريبية لأعوان الإدارة الضريبية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- نشر ثقافة ضريبية جديدة بين المكلفين بالضريبة من خلال تشجيعهم على التصريح الضريبي باستخدام تقنية الأنترنت واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في تسديد المستحقات الضريبية.
- تعميم وجوب استخدام نظام التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم على جميع المكلفين بالضريبة مع تعزيز استخدام نظام الدفع الإلكتروني.<sup>3</sup>
- يجب أن يكون مشروع التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ذا رؤية شاملة تبدأ من أعلى المستويات في الدولة إلى أدناها، وذلك بتضافر الجهود، ضمن إستراتيجية واضحة على المدى الطويل.
- توفير البنية التحتية للإتصالات والبرمجيات للولوج إلى العالم الإلكتروني بمعناه الحقيقي وتطبيقه بالنجاعة المنتظرة منه.
- توفير الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية التي يستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الإتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.<sup>4</sup>
- توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية معلومات وطنية وشخصية للمكلف ولصون الأرشيف الإلكتروني للدولة وللأفراد.

<sup>1</sup> - قوراري أسماء، بن عبو الجليلي، "التوجه نحو الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، جامعة معسكر، الجزائر، 2020، ص 84.

<sup>2</sup> - أسماء عيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبوبي، "أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية"، مجلة تنافسية مؤسسات صغيرة ومتوسطة، المجلد 02، العدد 01، جامعة وجدة، المغرب، 2021، ص 87.

<sup>3</sup> - رمادلية عبد الله سفيان، قويدري كمال، "تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 14، جامعة البلدة 2، الجزائر، 2020، ص 480.

<sup>4</sup> - أحسن ركي، سمير عماري، "واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر"، مجلة الدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2020، ص 32، 33.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

- توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالإنترنت وأن تكون أسعار مناسبة من أجل فتح مجال أكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الضريبية في أقل جهد وأقصر وقت وأقل كلفة ممكنة.<sup>1</sup>
- تحسين نوعية المواقع الإلكترونية التي يستخدمها الإدارة الجبائية في تقديم خدماتها.
- زرع الثقة لدى المكلفين في الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الإدارة الجبائية.
- تفعيل أقسام البحث والدراسات في مجال تكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة الجبائية.<sup>2</sup>
- توسيع التقنيات الإلكترونية وعلى رأسهم التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم ليشمل جميع المكلفين وكل أنواع المؤسسات التي تنشط داخل الاقتصاد الوطني.
- ربط إدارة الضرائب إلكترونياً بمختلف الإدارات العمومية الأخرى من أجل الحصول على المعلومات الجبائية وإجبار كل الإدارات والمؤسسات على منح المعلومات التي يحتاجها أعوان الضرائب.
- إشراك المكلفين بالضرائب في سن القوانين الجبائية من أجل الرفع من الوعي الجبائي وكسب ولاء المكلفين لإدارة الضرائب.<sup>3</sup>
- رفع التنسيق بين الوحدات المشكلة للإدارة الجبائية لا سيما بين مفتشية الضرائب والقابضات من أجل تقليل الأخطاء التي يقع فيها أعوان الإدارة الجبائية وبالتالي تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين.
- ضرورة الاهتمام أكثر بوسائل الدفع والسداد الإلكتروني من خلال تفعيل الجهاز المصرفي لإتمام عملية التحصيل الجبائي باستيفاء الإيرادات العامة بواسطة التحويل المالي الإلكتروني.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - أحسن ركي، سمير عماري، مرجع سبق ذكره، ص33.

<sup>2</sup> - رمزي حموش، بو ضياف سامية، "معوقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على جودة التصريحات الجبائية"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، جامعة بليدة، الجزائر، 2021، ص386.

<sup>3</sup> - بودالي محمد، بوشنب موسى، "رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 05، العدد 2، جامعة بومرداس، الجزائر، ص273.

<sup>4</sup> - قناص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية"، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 05، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، ص233.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

### المبحث الثالث: دور نظام التصريح الإلكتروني وعلاقته بالرقابة الجبائية

في ظل عصنة الإدارة الضريبية وتجسيد فكرة الإدارة الإلكترونية عرفت المديرية العامة للضرائب تغييرا واسعا في مجال الإدارة الضريبية وتقديم خدمات الكترونية حيث أصبح للتصريح الإلكتروني دورا فعالا في عملية الرقابة الجبائية.

#### المطلب الأول: آليات التحول من نظام التصريح الجبائي إلى نظام التصريح الإلكتروني

سعت المديرية العامة للضرائب لإحداث جملة من التغييرات في قطاع الضرائب وهذا بإدخال جملة من التغييرات في قطاع الضرائب وهذا بإدخال جملة من التغييرات في الخدمات الإلكترونية تتمثل في:

##### 1- إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية:

ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربط الإدارة الضريبية بتقنية الاعلام الآلي والأنترنت بإحداث موقع إلكتروني للإدارة الضرائب، حيث يسمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة نصوص ومناشير جبائية، حيث تهدف الإدارة الضريبية من خلال هذا الموقع الإلكتروني إلى نشر المعلومات الجبائية والتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال فضاء تشاوري عبر الأنترنت.<sup>1</sup>

##### 2- رقم التعريف الجبائي الإلكتروني:

- أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي إلكترونياً عن طريق الدخول إلى الموقع الإلكتروني الذي أعدته المديرية العامة للضرائب لهذا الغرض، فكيفية إدخال البيانات الخاصة للمكلف بالضريبة على الموقع الإلكتروني وإتباع الخطوات.<sup>2</sup>
- ووفقا لأحكام قانون المالية لعام 2006 فإن إدارة الضرائب اعتمدت على رقم التعريف الضريبي كأداة لتحديد دافعي الضريبة لتحل محل رقم التعريف الإحصائي.<sup>3</sup>
- ابتداء من ماي 2016، أصبح بإمكان المتعاملين الاقتصاديين الاعتماد بين الحصول على رقم التعريف الجبائي (NIF) عبر الأنترنت وهذا بفضل وضع المديرية العامة للضرائب لموقع أنترنت مخصص لإتمام هذا الاجراء، يمكن الولوج إليه عبر الرابط التالي:

<https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/>

في هذا السياق وعن مديرية الضرائب المتعاملين الاقتصاديين لاستعمال هذا الفضاء المبسط و السهل و الذي يسمح لهم بمراقبة أكثر ديناميكية فيما يخص إتمام إجراءاتهم الخاصة، بالتسجيل الجبائي كما يمكن

<sup>1</sup> - رمادية عبد الله سفيان، قويدري كمال، مرجع سبق ذكره، ص 475، 477.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، 476.

<sup>3</sup> - [www.jecremonentrise.dz](http://www.jecremonentrise.dz) البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات، وزارة المالية، أطلع عليه يوم 2022/02/12، على الساعة 13:30

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

القيام بالطلب من خلال ملئ استمارة طلب رقم التعريف الجبائي عبر الانترنت و يمكن للمكلف بالضريبة بعد ذلك أن يشرع في استخراج شهادته انطلاقاً من الموق وتقديمها الامضاء من طرف مصالح الضرائب التابع لها ،حيث يمكن استعمال هذه الشهادة الممضاة في جميع إجراءات لدى المؤسسات المختصة (الضرائب، الجمارك ، التجارة، و البنوك).<sup>1</sup>

ومن بين الخدمات التي يقدمها رقم التعريف الجبائي:<sup>2</sup>

- رقم التعريف الجبائي يسمح بتتبع الأموال وإدارة الحسابات المصرفية.
- رقم التعريف الجبائي وسيلة لتسيير الملف الوطني للمحتالين.
- رقم التعريف الجبائي وسيلة لتسيير المدفوعات التي يقوم بها المحاسبون العموميون كتعويض لعمليات الشراء العامة.
- رقم التعريف الجبائي وسيلة لتسيير التجارة الخارجية.
- رقم التعريف الجبائي يسمح بتتبع الأموال وإدارة الحسابات المصرفية.

### 3- نافذة التوثيق الجبائي:

تم مؤخراً إعداد موقع أو نافذة عبر الانترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف التقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين وهو ما يساعد إضفاء الشفافية والمصدقية في التعاملات.

### 4- اعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني:

في إطار التحول التدريجي من نظام تصريح جبائي إلى نظام تصريح الإلكتروني، اقتصر المشرع في السابق على أن عملية الرقابة والفحص تكون في الدفاتر الورقية، نص المشرع الجزائري على قبول إمكانية فحص الحاسبة الممسوكة وفق الإعلام الآلي حيث يعكس هذا الاجراء الاستراتيجية الجديدة وهي تكيف آليات الرقابة الجبائية مع متطلبات الإدارة الإلكترونية.

فالفحص الضريبي التقليدي يعتمد على أمانة ونظامية الدفاتر والسجلات فإن الفحص الضريبي الإلكتروني يعتمد على أمانة نظامية الملفات الإلكترونية وقواعد البيانات الإلكترونية، وهو ما تسعى الإدارة الضريبية إلى تحقيقه عن طريق إضفاء الصبغة الغير المادية للإدارة الجبائية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- شعباني لطيف وآخرون، "دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري"، مؤتمر علمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحمية، الأردن 08/06 نوفمبر 2017، ص ص 13، 14.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 14.

<sup>3</sup>- الحمزة عبد الحليم، "الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية" مجلة دراسات جبائية، المجلد 7، العدد 12، جامعة تبسة، الجزائر، 2018، ص 91.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

### 5- تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد:

في إطار رقمته الخدمة العمومية تسعى الإدارة الضريبية إلى تبسيط وتخفيف الإجراءات الضريبية وتقريب الإدارة من المواطن، في هذا الإطار تم وضع نظام لتحميل التصريحات والوثائق الجبائية عبر الأنترنت، من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية، فأصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على جميع الوثائق والتصريحات الجبائية وحساب الضريبة واكتتاب التصريحات من خلال الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض.

### 6- إطلاق نظام معلوماتي جديد "جبايتك":

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي، حيث يعتمد هذا النظام على التشغيل الآلي ورقمته الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات عن بعد للتصريح ودفع الضرائب والرسوم.<sup>1</sup>

في هذا السياق فتحت المديرية العامة للضرائب نافذة مخصصة للمكلفين بالضريبة تسمح لهم بالقيام

بتصريحاتهم الجبائية الشهرية عبر الموقع التالي: [www.Jibayatic.dz](http://www.Jibayatic.dz)

الشكل رقم: (2-1): بوابة الدخول للنظام المعلوماتي الجبائي " جبايتك".



**المصدر:** من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع المديرية العامة للضرائب [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz)

تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلاً يسمح للمكلفين بالضريبة ما يلي:

- تجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.

- الولوج الى الدارة الجبائية 24/24 خلال كامل أيام الأسبوع.

- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامة الجبائية.

- الدفع عن طريق الأنترنت لضريبة ورسومه.

<sup>1</sup> - بوزيان فيصل و محي الدين محمود عمر، مرجع سبق ذكره، ص161.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

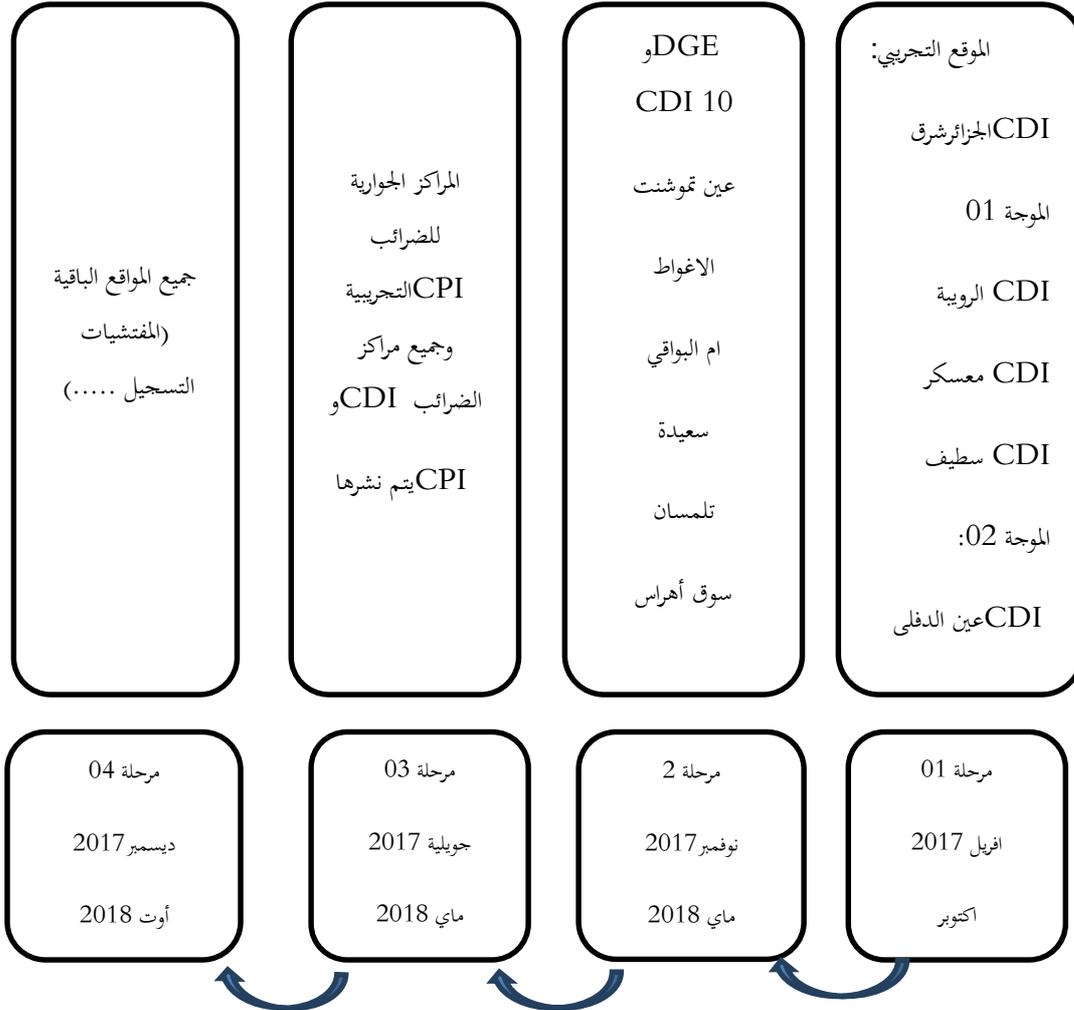
- الولوج الى استمارات التصريحات المودعة والاطلاع عليها.

❖ النشر التدريجي لنظام المعلومات "جبايتك"

ينقسم نشر نظام المعلومات "جبايتك" الى أربعة مراحل أساسية خلال سنتي 2017-2018، ويمكن

توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: (2-2): مراحل نشر نظام المعلومات



**La source** : la lettre de la DGI « le lancement du nouveau système d'information de la DGI jibaya 'tic » Ministère des Finances, Direction des Impôts , 2017, p 04

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

### المطلب الثاني: علاقة نظام التصريح الإلكتروني بالرقابة الجبائية

تعمل الإدارة الجبائية بشكل مستمر على عصنة عملياتها ووظائفها و الانتقال الى إدارة ديناميكية نشيطة، وذلك سعياً منها للتكيف مع المستجدات المتسارعة التي يعرفها القطاع خاصة في مجال رقمة البيانات الجبائية و التي من بينها ما يعرف بنظام التصريح الجبائي الإلكتروني و الذي هو عبارة عن تطبيق تضعه الإدارة الجبائية تحت تصرف مكلفيها، حيث يلتزم المكلف بتبيان المبالغ و الأوعية الخاضعة للضريبة بطريقة عصرية تعتمد على خدمة الإعلام الآلي و الانترنت، هذا الإجراء من شأنه أن يسهل العلاقات بين الإدارة الجبائية و المكلفين بالضريبة كما يضمن التعامل بشفافية و عدالة أكثر مع جميع المكلفين على حد سواء لأنه يتم بشكل آلي كما أنه ساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية لصالح المكلفين بالضريبة و التخفيف من عناء التنقل لتقديم التصريحات الجبائية بشكل ورقي بما يضمن اختصار الوقت والجهد.<sup>1</sup>

وفي المقابل يتيح نظام التصريح الإلكتروني للإدارة الجبائية فرصة إجراء المقارنات الأزمنة والضرورية للتأكد من صحة البيانات المصرح بها على مستوى مصالحها الضمان الاجتماعي. كما يضمن هذا النظام الاستغلال الأفضل للبيانات الجبائية من خلال المساعدة على حصر وانتقاء المعلومات المهمة بطريقة آلية،

إلى جانب هذا يسمح التصريح الإلكتروني بالقضاء على مشكلتي ضياع التصريحات الورقية وعدم التأثير على بعض التصريحات بسبب العدد الكبير. لهذا كل ما ذكرناه سابقاً من شأنه أن يعين الإدارة الجبائية على القيام بإجراءات الرقابة الشكلية وتصحيح الأخطاء الملحوظة في التصريحات في حينها والكشف عن أي تملص من أداء الالتزامات.

### المطلب الثالث: دور نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية

تساهم رقمنة الاقتصاد الضريبي في إحداث تغييرات في حياة الناس و الدولة ككل حيث أصبح إدخال تقنيات المعلومات إحدى عوامل التي تضمن إتخاذ القرارات الإدارية السريعة، الأمر الذي تطلب بدوره استقبال فوري للمعلومات و تحليلها من جميع المصادر الممكنة. كما أدى تطور تدفق المستندات بنشاط في مجال الافتراضي بالمساهمة في المزيد من التحول لكل من نموذج من الأعمال و العمليات التجارية للمؤسسات وأصبح تطور الرقابة الجبائية أمر ضروري، وهو ما يفسر تحسن إدارة الضرائب بشكل كبير في العديد من البلدان النامية و المتقدمة في السنوات الأخيرة من خلال تحسين آليات جمع المعلومات و زيادة

<sup>1</sup> - لبنى حمود، فريال قحالي، "أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني على الرقابة الجبائية الشكلية"، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2021، ص10.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

قوة معالجة البيانات مما يسمح للسلطات بتحسين الأساليب الحالية لجمع المعلومات الضريبية و محاربة الغش و التهرب الضريبي<sup>1</sup>.

### أولاً: جمع المعلومات الضريبية

المعلومات الضريبية هي المادة الخام للرقابة الجبائية. تعتمد فعالية أي مراقبة ضريبية وتحصيلها بشكل كبير على ضمان مجموعة بيانات موثوقة ولحمة عامة عن دافع الضرائب، فقد أحدث العصر الرقمي ثورة في عملية جمع المعلومات باستخدام الوسائل الرقمية حيث يسهل تطور الخدمات الرقمية تبادل المعلومات بين السلطات الضريبية.

### ثانياً: محاربة الغش والتهرب الضريبي

يشير التهرب الضريبي إلى استخدام وسائل غير مشروعة من قبل دافع الضرائب لتقليل المبالغ المستحقة من الضرائب أو التهرب منها تماماً، في بادئ الأمر قد تعمل البيانات الضخمة و التحليلات "مقترنة بالذكاء الصناعي" بشكل أفضل لمساعدة المنظمين على تحسين الامتثال الضريبي بشكل كبير على سبيل المثال "من خلال تحليل البيانات التاريخية حول ردة فعل دافعي الضرائب عند استلام الإشعارات، كما يمكن للمرء توقع خطواتهم التالية" وبالتالي القضاء على إمكانية الاحتيال قبل حدوثه و تحليل الاتجاهات و الإبلاغ عن مشكلات التدقيق المحتملة و تحديد حالات عالية المخاطر و إجراء مزيد من التحقيق بعد ذلك التدقيق المتقاطع لمجموعة من المعلومات و مصادر مختلفة بالحصول على رؤية متكاملة لدافعي الضرائب و القرارات الضريبية باستخدام الموارد بالطريقة المثلى وهو ما يجعل من الممكن التعامل مع التجاوزات الضريبية .

بحيث تهدف عملية رقمنة الإدارة الضريبية من خلال الإجراءات الإلكترونية المستخدمة إلى تحسين جودة الخدمة للمكلفين بالضريبة والتقليل من معاناتهم وهذا بإنشاء موقع إلكتروني يوفر جميع المعلومات الضرورية والتصريحات الجبائية بالإضافة إلى التصريح الإلكتروني، وعملية التصريح الإلكتروني تمكن الرقابة الجبائية من مراقبة العمليات والتصريحات، وبالتالي تنخفض عمليات الغش والتهرب الضريبي فالتصريح الإلكتروني يساهم في السير الأمثل لعملية الرقابة الجبائية<sup>2</sup>.

على عكس الرقابة التقليدية تركز على الماضي لأنها تأتي بعد التخطيط والتنفيذ فإن الرقابة الجبائية على التصريحات الإلكترونية تكون آلية من خلال شبكة المؤسسة أو الشركة الداخلية.

مما يعطي إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين عملية اكتشاف الانحراف أو الخطأ وعملية تصحيحه.

<sup>1</sup> - إسماعيل بن محمد بن عبد الله، وآخرون " أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب" (دراسة وصفية) مجلة تنافسية لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المجلد 02، العدد1، جامعة وحدة، المغرب، 2021، ص 77، 78.

<sup>2</sup> - قويدري كمال، وآخرون، "تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر- عصرنة إدارة الضرائب نموذجاً -"، مجلة أبحاث إقتصادية إدارية المجلد14، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2020، ص279.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام التصريح الإلكتروني

وهي عملية مستمرة متجددة تكشف الخطأ أول بأول من خلال تدفق المعلومات بين المديرين والعاملين تحقق رقابة مستمرة بدلاً من الرقابة الدورية بما يولد تدفقاً مستمراً للمعلومات الرقابية في كل وقت بدلاً من الرقابة المتقطعة لإجرائها في أوقات متباعدة.<sup>1</sup>

بحيث هذا النوع من الرقابة يمنح درجة عالية من الشفافية والموثوقية كونها تمكن المكلف بالضريبة من تتبع ومراقبة وضعيته الجبائية من جهة والاطلاع على المستجدات من النصوص والقوانين الجبائية ومن ثم زيادة نسبة التحضر والامتثال الجبائيين للمكلفين وذلك فإن وضع نظام المعلوماتي لعمليات الرقابة سيؤدي إلى تحقيق درجة عالية من المرونة في فرض الضريبة كما أنه يتكيف مع مختلف أنواع الضرائب من خلال قدرته على إدراج النماذج الانتقالية والمعايير المتغيرة للنظام الجبائي.<sup>2</sup>

ويمكن القول أن التصريح الإلكتروني يضيف على الرقابة الجبائية الشكلية لأن التصريح الإلكتروني في حد ذاته يقوم بهذه العملية و بطريقة فعالة من خلال:<sup>3</sup>

- التصريح الإلكتروني يضيف على معلومات تصريحات المكلفين الدقة والجودة من أول فتح الحساب للمكلف وبالتالي الاستغناء عن مراقبة التصريحات من حيث الشكل في كل مرة.
- كما أنه في ظل التصريحات الإلكترونية ستندعم الأخطاء المادية التي هي جوهر عملية الرقابة الشكلية لأنه يتم ملئ جميع الخانات وتفادي تكرار ملئ المعلومات الشخصية.
- التصريح الإلكتروني يساعد في حصر وانتقاء المعلومات المهمة بطريقة آلية نيابة عن عمل الرقابة الشكلية ويراقب جميع التصريحات دون استثناء بدلاً من ضياع بعضها خلال إجراء الرقابة الشكلية.
- التصريح الإلكتروني متوفر طيلة أيام الأسبوع وكل ساعات اليوم مما يخلف العبء على أعوان إدارة الضرائب بدلاً من مراقبة التصريحات خلال ساعات وأيام العمل في الأسبوع فقط.
- في ظل التصريح الإلكتروني يتم توفير مبالغ ضخمة مخصصة للتصريحات الورقية.
- التصريحات الإلكترونية تسمح بحفظ وتأشير التصريحات آلياً مما يقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية.

<sup>1</sup> - وهيبة خيثري وآخرون، " دور الإدارة الإلكترونية في تحسين وتطوير العمل الإداري"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 04 العدد 2 جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص 80.

<sup>2</sup> - تومي سمية، بن عمارة منصور، " الإدارة الجبائية ركيزة أساسية لتفعيل الرقابة الجبائية (دراسة حالة) إدارة الجبائية الجزائرية"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 37، الأردن، 2019.

<sup>3</sup> - فلة محتال، أحمد سباس، " أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 11، العدد 2، سنة 2020، الجزائر، ص 68، 69.

### خلاصة الفصل:

ختاماً للفصل الثاني يمكننا القول بأن نظام التصريح الإلكتروني كأسلوب حديث يهدف إلى ترقية وتطوير الإدارة الجبائية ، حيث أصبح ضرورة ملحة واجبة التطبيق خصوصاً في القطاع الضريبي الذي يعتبر من أهم القطاعات في جل الدول وذلك يعود لكونه يرتبط بتحصيل الموارد الضريبية التي تلعب دوراً هاماً في تزويد الخزينة بالأموال وعليه يمكن القول بأن نظام التصريح الجبائي الإلكتروني هو الوسيلة الأكثر سهولة للمكلف و التي تتم لدى الشعور بالمشاركة في قيمة الضريبة المستحقة عليه ويزيد التزامه بتقديم تصريحاته مما ينعكس إيجاباً على ارتفاع حصيلة الجباية من الضرائب .

الفصل الثالث:

دراسة حالة بمركز الضرائب

لولاية تيارت

بعد تعرفنا على الجانب النظري الذي تطرقنا من خلاله إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالرقابة الجبائية و كذا التصريح الجبائي الإلكتروني في الفصلين السابقين، سنقوم الآن من خلال هذا الفصل بصب البحث النظري على الواقع العملي، و كنموذج للدراسة تم اختيار مصلحة من المصالح الجبائية، فاخترنا مركز الضرائب لولاية تيارت و الذي يتناسب مع موضوع دراستنا، و على هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمركز الضرائب لولاية تيارت.

المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات الجبائي داخل مركز الضرائب.

المبحث الثالث: الرقابة الجبائية الشاملة بمركز الضرائب.

### المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمركز الضرائب لولاية تيارت

يعتبر مركز الضرائب من الهياكل الجديدة على مستوى المصالح الخارجية التي تعززت بها الإدارة الجبائية، وذلك بغية تجميع المفتشيات و القباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة، و من بين هذه المراكز نجد مركز الضرائب لولاية تيارت الذي يعتبر حديث النشأة، إلا أنه سجل تطوراً كبيراً من حيث الأداء المالي، ومعالجة القضايا النزاعية، الرقابة و الإستقبال.

### المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت

#### أولاً: التعريف بالمركز

يعود الأساس القانوني لإنشاء مركز الضرائب بتيارت إلى المرسوم التنفيذي رقم 06-327- المؤرخ في 18/09/2006، الذي يحدد بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحيتها، حيث نجد المادة 02 من نفس المرسوم أعلاه تنص أن من بين المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، نجد مراكز الضرائب، بالإضافة إلى مديرية كبريات المؤسسات، المديرية الجهوية للضرائب، المصالح الجهوية للبحث و المراجعات، المراكز الجهوية للإعلام و الوثائق، المديرية الولائية للضرائب، المراكز الحوارية للضرائب.

تم الشروع في بناء مركز الضرائب بولاية تيارت في نهاية سنة 2011 و دخل حيز الخدمة الرسمية في 07/10/2014.

كما يعتبر مركز الضرائب بتيارت مصلحة عملية جديدة من الصنف الثاني ، تابعة محلياً للمديرية الولائية للضرائب بتيارت، و إقليمياً للمديرية الجهوية للضرائب بشلف، تختص حصرياً بتسيير الملفات، و الرقابة الجبائية للمؤسسات المتوسطة، و الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للنظام الحقيقي و كذا أصحاب المهن الحرة، و كما تختص بتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم، و يعود الإختصاص الإقليمي لمركز الضرائب بتيارت على كافة إقليم ولاية تيارت.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - معلومات مقدمة من قبل رئيس مصلحة الإعلام الآلي و الإستقبال.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

ثانياً: الأشخاص و الضرائب المسيرة من طرف مركز الضرائب

1- الأشخاص التابعين للمركز: يتبع مجال اختصاص مركز الضرائب:<sup>1</sup>

- أ- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي التي يفوق رقم أعمالها السنوي 30000000 دج.
- ب- الشركات غير الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات التي يفوق رقم أعمالها السنوي 30000000 دج.
- ج- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزائي التي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي.

2- الضرائب والرسوم المسيرة من طرف المركز:

- أ- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح المهنية.
- ب- الضريبة على أرباح الشركات.
- ج- الرسم على القيمة المضافة.
- د- الرسم الداخلي على الإستهلاك.
- هـ- رسم المرور على الكحول.
- و- الرسم على النشاط المهني.
- ز- الإقتطاعات من المصدر المستحقة للأجور و المرتبات و المكافآت.
- ح- الإقتطاعات من المصدر المستحقة على توزيع أرباح الأسهم على الشركات.
- ط- حقوق الطابع.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت

من خلال هذا المطلب سنحاول تقديم هيكل مركز الضرائب بولاية تيارت، وكذا تحديد المهام التي حددها المشرع الجبائي.

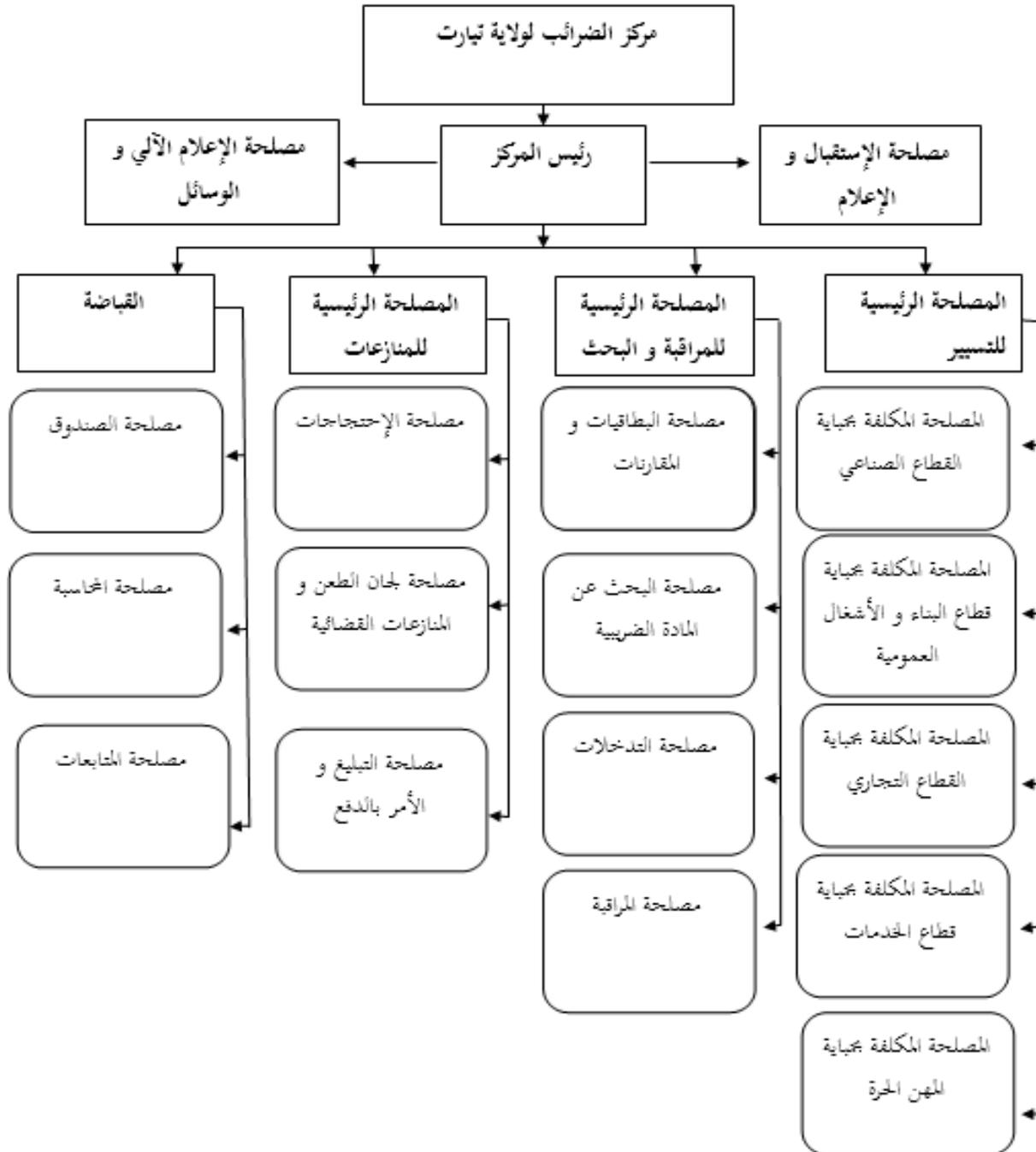
<sup>1</sup> - www.mfdgi.dz الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، اطلع عليه يوم 2022/04/15 الساعة 11:00.

## الفصل الثالث:

### دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

أولاً: عرض الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت: تمت هيكلة مركز الضرائب لولاية تيارت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 60-327 المؤرخ في 2006/09/18، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2009/02/21 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، فهو هيكل على النحو التالي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت.



المصدر: مركز الضرائب لولاية تيارت، مصلحة المراقبة و البحث.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

ثانياً: مهام هيكل مركز الضرائب لولاية تيارت

يتكون مركز الضرائب لولاية تيارت من ثلاثة (03) مصالح رئيسية و قبضة و مصلحتين:

### 1- المصلحة الرئيسية للتسيير: و تكلف ب:<sup>1</sup>

أ- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، و المراقبة الجبائية ومتابعة الإمتيازات الجبائية و الدراسة الأولية للإحتياجات.

ب- المصادقة على الجداول و سندات الإيرادات و تقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلاً مفوضاً للمدير الولائي للضرائب.

ج- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو لمراجعة المحاسبة.

د- إعداد تقارير دورية وجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل و تنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على إنسجامها.

تعمل على تسيير:

أ- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.

ب- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء و الأشغال العمومية.

ج- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.

د- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

### 2- المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث: وتكلف ب:<sup>2</sup>

أ- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية و معالجتها و تخزينها و توزيعها من أجل إستغلالها.

ب- اقتراح عمليات مراقبة و إنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية و حواصل تقييمية دورية.

<sup>1</sup> - معلومات مقدمة من قبل رئيس مصلحة التسيير بمركز الضرائب لولاية تيارت.

<sup>2</sup> - معلومات مقدمة من قبل رئيس مصلحة المراقبة والبحث بمركز الضرائب لولاية تيارت.

تعمل على تسيير:

أ-مصلحة البطاقات و المقارنات: و تكلف ب:

- تشكيل و تسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام و الإستعلام الخاصة بوعاء الضريبة و كذا مراقبتها و تحصيلها.

- مركز المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، و تخزينها و استردادها من أجل استغلالها.

- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

ب-مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق: و تكلف ب:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الإطلاع .

- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و في عين المكان إنطلاقاً من المعلومات و الإستعلامات المجمعة.

ج-مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق: و تكلف ب:

- برمجة و إنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق و حق الزيارة و المراقبة عند المرور و كذا إنجاز في عين المكان لكل المعائنات الضرورية لوعاء الضريبة و مراقبتها و تحصيلها.

- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقاً من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

د-مصلحة المراقبة التي تعمل في شكل ورق: و تكلف ب:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات في عين المكان.

- إعداد وضعيات إحصائية دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة و تقديم مردودها.

3- المصلحة الرئيسية للمنازعات: و تكلف ب:<sup>1</sup>

أ- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، و كذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

ب- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

أ-مصلحة الإحتجاجات: و تكلف ب:

<sup>1</sup> - معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المنازعات بمركز الضرائب لولاية تيارت.

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات أو العقوبات المحتج عليها أو استرجاع الضرائب و الرسوم و الحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.

- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع إقتطاعات الرسم على القيمة المضافة .

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الإحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.

- معالجة منازعات التحصيل.

**ب-مصلحة لجان الطعن و المنازعات القضائية: و تكلف ب:**

- دراسة الطعون التابعة لإختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة و الرسم على القيمة المضافة و لإختصاص لجان الطعن الإعفائي.

- المتابعة بالإتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب و الطعون و الشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

**ج- مصلحة التبليغ و الأمر بالدفع: و تكلف ب:**

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و على المصالح المعنية.

- الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.

- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات و تبليغها للمصانع المعنية.

**4-القباضة: و تكلف ب:<sup>1</sup>**

أ- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم و كذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

ب- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساريين المفعول و المتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة .

ج- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة و تقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

أ- مصلحة الصندوق.

ب- مصلحة المحاسبة.

ج- مصلحة المتابعات تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

<sup>1</sup> - مقابلة شخصية مع موظف القباضة بمركز الضرائب لولاية تيارت.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

5- مصلحة الإستقبال و الإعلام: تحت سلطة رئيس المركز، و تكلف ب:<sup>1</sup>

أ- تنظيم إستقبال المكلفين بالضريبة و إعلامهم.

ب- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لإختصاص مركز الضرائب.

6- مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل: و تكلف ب:

أ- استغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها و كذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافقة لها.

ب- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى، و كذا التكفل بصيانة التجهيزات .

ج- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة و أمن المقرات.

### المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب بولاية تيارت

يتولى مركز الضرائب بولاية تيارت على وجه الخصوص تتمثل مهام مركز الضرائب ما يأتي:<sup>2</sup>

أولاً: في مجال الوعاء:

1- تمسك و تسيير الملف الجبائي للشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

2- تمسك و تسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية و التجارية.

3- تصدر الجداول و قوائم التحصيلات و شهادات الإلغاء أو التخفيض و تعينها و تصادق عليها.

ثانياً: في مجال التحصيل:

1- تتكفل بالجداول و سندات الإيرادات و تحصيل الضرائب و الرسوم و الأتاوى.

2- تنفيذ العمليات المادية للدفع و القبض و استخراج النقود.

- تضبط الكتابات و تركز تسليم القيم.

<sup>1</sup> - مقابلة شخصية مع المدير الفرعي للإعلام الآلي و الوسائل بمركز الضرائب لولاية تيارت.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، 2006/09/59، المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحيتها ص 11.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

### أ- في مجال الرقابة:

- تبحث عن المعلومات الجبائية و تجمعها، و تستغلها و تراقب التصريحات .
  - تعد وتنجز برامج التدخلات و المراقبة لدى الخاضعين للضريبة و تقييم نتائجها.
- ثالثاً: في مجال المنازعات:

1- تدرس الشكاوي و تعالجها.

2- تتابع المنازعات الإدارية و القضائية.

3-تعوض قروض الرسوم.

### رابعاً: في مجال الإستقبال و الإعلام:

1- تتضمن مهمة الإستقبال و إعلام المكلفين بالضريبة.

2- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات و تعديل نظامها الأساسي .

3-تنظم المواعيد و تسيورها.

4- تنشر المعلومات و الآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

### المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات الجبائي لمركز الضرائب لولاية تيارت

تشكل المعلومات الضريبية مورداً مهماً و عاملاً فعالاً في مساعدة السلطة الضريبية في تحقيق أهدافها و التي من أهمها، المكلفين المشمولين بالضريبة و المعلومات الضريبية الخاصة بهم من أجل احتساب الضريبة المستحقة عليهم لتمويل النفقات العامة للدولة، إذ أن الدعم المعلوماتي مهم جداً لنجاح العمل الضريبي.

#### المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات الجبائي

##### أولاً: تعريف نظام المعلومات الجبائي:

هناك عدة تعريفات لنظام المعلومات الجبائي و من بين هذه التعريفات ما يلي:<sup>1</sup>

- تعرف نظم المعلومات الجبائية على أنها الجزء الأساسي و الأهم في إنجاز العمل الضريبي بكفاءة و فعالية إذ أنها تساعد في حصر و تجميع البيانات من مصادر داخل البيئة العامة للضرائب و خارجها، ثم يقوم بمعالجة هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مفيدة تستخدم لتحديد دخول المكلفين الخاضعين للضريبة و إجراء عمليات التحاسب الضريبي.
- يمكن تعريف نظام المعلومات الجبائي على أنه هو الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق و مزج الموارد المالية و المادية و البشرية لتحويل البيانات و المعطيات الجبائية و التي تعتبر مدخلات النظام المعلوماتي الجبائي إلى مخرجات، و هي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية و بالتالي فنظام المعلومات الجبائي يتكون من بيانات جبائية و معلومات جبائية.
- يعرف نظام المعلومات الجبائي بالنسبة للمؤسسة حيث تقوم الإدارة الجبائية بتقديم معلومات مختلفة للمؤسسة، يحولها نظام المعلومات الجبائي إلى شكل قاعدة بيانات، حيث تستخدم بهدف القدرة على إسترجاع و فرز البيانات بالسرعة و الكفاءة المناسبة و التي تعتبر كمؤشر لمشروعات ناجحة و يعتبر هدف النظام المعلوماتي الجبائي في إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات و التي يمكن تحديدها من خلال:
- تجميع و تخزين البيانات الملائمة.
- تشغيل البيانات الجبائية في نماذج القرارات.
- إعداد تقارير المعلومات الجبائية لتقديمها للإدارة الجبائية.

<sup>1</sup>-رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، العدد61،2012، ص04.

و مما سبق يمكننا تعريف نظام المعلوماتي الجبائي بأنه عبارة عن أحد مكونات التنظيم الضريبي إذ أنه يختص بجمع البيانات الضريبية الملائمة و تبويبها ومعالجتها و تحليلها و توصيلها لاتخاذ القرارات للأطراف الخارجية منها و الداخلية ، كما يمكن القول أن نظام المعلومات الجبائي عبارة عن مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية في معالجة البيانات الضريبية و تحويلها إلى معلومات ضريبية بعد مجموعة من الإجراءات المتمثلة في الجمع و التصنيف و التحليل.

### المطلب الثاني: عناصر نظام المعلومات الجبائي

تعد نظم المعلومات الضريبية نظم قائمة بذاتها، تتكون بدورها من مجموعة من العناصر تعمل مع بعض بصورة مترابطة و متفاعلة إذ تشمل نظم المعلومات الضريبية كغيرها من نظم المعلومات على العناصر الأساسية الآتية:<sup>1</sup>

#### أولاً: البيانات (المدخلات)

إذ تمثل المدخلات بالبيانات و التي يقصد بها تلك الحقائق أو الرسائل أو الإشارات غير المبوبة و غير المنظمة و غير المفسرة مثل الأرقام و الرموز أو الإحصاءات الخام التي لا علاقة بين بعضها البعض، و تتعدد مدخلات نظام المعلوماتي الجبائي لتشمل مدخلات كل نوع من أنواع الضرائب التي تتحملها المؤسسة و التي يحتاجها النظام للقيام بعملية المعالجة كما يلي:

1- المدخلات الخاصة بتحديد الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.

2- المدخلات الخاصة بتحديد الضريبة على أرباح الشركات IBS

3- المدخلات الخاصة بتحديد الرسم على القيمة المضافة TVA.

#### ثانياً: معالجة البيانات

تتجسد عملية المعالجة بالإجراءات التي تساهم في تحويل المدخلات إلى مخرجات، إن تصميم عمليات المعالجة تعتبر من المسائل التي قد تحتاج إلى مهارات فنية عالية جداً، لكي تنسجم مع نوعية البيانات المدخلة و في الوقت نفسه تؤدي إلى المخرجات الملائمة ، فبعد تسلم البيانات من المصادر الداخلية و

<sup>1</sup> - معلومات مقدمة من قبل المفتش المركزي لمركز الضرائب بولاية تيارت.

الخارجية المختلفة يتم معالجتها بموجب مجموعة من النظم الفرعية و الذي يعمل كل منها على وظيفة معينة داعمة لنظام الأساس و المتمثلة بنظم المعلومات الضريبية.

### ثالثاً: المعلومات (المخرجات)

بعد الانتهاء من عملية معالجة المعلومات المتعلقة بتحديد مقدار العيب الضريبي الذي تتحمله المؤسسة لكل نوع من أنواع الضرائب المرتبطة بنشاطها و نتائجها، تأتي مرحلة تقديم المعلومات في أشكال مناسبة لمختلف الأطراف، سواءً داخلية و أهمها متخذي القرار، و إما أطراف خارجية و منها الإدارة الجبائية.

و تظهر المعلومات الجبائية الخاصة بالمؤسسة ضمن تقرير التسيير أو تقرير النشاط السنوي للمؤسسة، حيث يبين فيه مختلف الضرائب التي تتحملها المؤسسة في قوائمها المالية السنوية، بالإضافة إلى تحليل هذه الأعباء و تأثيرها على نتائج المؤسسة.

و الملاحظ أن المعلومات التي تقدمها المؤسسة إلى الإدارة الجبائية في مختلف الأوقات (شهر، فصل، سنة) تكون ذات أشكال خاصة، حيث تقوم المؤسسة بملا استثمارات أو وثائق تتحصل عليها من مصالح الإدارة الجبائية التابعة لها إقليمياً و كل هذا التناسق و التكامل من النظامين يزيد من فعالية الرقابة الجبائية و زيادة موارد الميزانية من خلال المداخل الجبائية، و في الأخير يمكننا القول بأن المعلومات الضريبية عبارة عن المنتج النهائي لنظام المعلومات الضريبية و المتمثلة بتحديد المكلفين و مقدار إيراداتهم و مصروفاتهم السنوية و ما يتمتعون به من تسامحات و إعفاءات ضريبية لتحديد دخولهم الخاصة للضريبة و التي تستخدم لأغراض التحاسب الضريبي.

### رابعاً: التغذية العكسية

إن فكرة التغذية العكسية هامة في فهم كيف يحافظ النظام على حالة توازنه، فإن بعض المخرجات يحدث لها تغذية عكسية في صورة مدخلات إلى النظام من اجل بعض الإعتبارات، و قد تؤدي هذه المدخلات الجديدة إلى تغيرات إما في عملية التحويل أو في طبيعة المخرجات في المستقبل، و قد تكون التغذية المرتدة إما موجبة أو سالبة، و تخدم التغذية العكسية الموجبة بصفة عامة كتعزيز الأداء للنظام، و تكون التغذية العكسية السالبة أساساً كمعلومات إدخال تشير إلى أن عمليات النظام قد حرفت عن المسار السابق و من ثم الحاجة إلى أن يعيد ضبط نفسه للوصول إلى حالة الثبات.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

المطلب الثالث: تطبيق نظام المعلوماتية "جبايتك" في المؤسسة

قامت الإدارة الجبائية منذ جويلية 2013 بتوسيع نطاق اللجوء إلى الإجراءات الإدارية الإلكترونية بغية السماح للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات باكتتاب تصريحاتهم الجبائية و هذا عبر بوابة "جبايتك".

### أولاً: تعريف نظام المعلوماتية "جبايتك"

هو نظام معلوماتي جديد يعتمد على التشغيل الآلي و رقمنة الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات عن بعد للتصريح و دفع الضرائب و الرسوم.

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية و قد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية و ترقية الخدمات عن بعد و تحسين ظروف المؤسسات و تعزيز التحضر الجبائي.<sup>1</sup>

### ثانياً: أهداف نظام المعلوماتية "جبايتك"

تنقسم أهداف نظام المعلوماتية "جبايتك" إلى نوعين داخلية و خارجية أبرزها:<sup>2</sup>

#### 1-على الصعيد الداخلي:

أ- تحسين الفعالية الداخلية للإدارة.

ب-رقمنة مجموع أعمال الجباية.

ج- الولوج إلى المعلومات الدقيقة و في الوقت المناسب.

د- تحسين النوعية و موثوقية المعلومة الجبائية.

هـ- معيارية المناهج و كفاءات عمل المستعملين.

و- تحسين إتخاذ القرار.

<sup>1</sup> - la lettre de la DGI ,N°85 ,page06.

<sup>2</sup> - معلومات مقدمة من قبل رئيس مركز الضرائب.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

### 2- على الصعيد الخارجي:

تقديم خدمات ذات نوعية للمكلفين بالضريبة من خلال:

أ- تعزيز العلاقة بين الإدارة الجبائية و المكلف بالضريبة (ولوج مباشر لحسابه الجبائي).

ب- تبسيط الإجراءات عن بعد للمكلفين بالضريبة من خلال عرض خدمات جديدة عبر الأنترنت (التصريح و الدفع الإلكترونيين و تصفح الرزنامة الجبائية... وغيرها).

ثالثاً: كيفية استخدام نظام "جبايتك" في عملية التصريح الإلكتروني

### 1- إجراء الإنخراط في التصريح الإلكتروني:

يمكن للمكلفين بالضريبة المعنيين بتنفيذ النظام المعلوماتي للاستفادة من عروض وخدمات عبر الأنترنت عبر الموقع الإلكتروني:

- [www.jibayatic.mfdgi.gov.dz](http://www.jibayatic.mfdgi.gov.dz)
- [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz)

تعد قاعدة وحدة متعددة القنوات (mcf) عنصر يدخل من خلاله المكلفين بالضريبة لنظام sap من خلال السماح لهم بالقيام بالعمليات التالية:

- دخول و تصفح استماراته التصريحية المودعة .
- طبع إشعار الدفع الخاص به.
- تصفح معلومات شخصية.

تحتوي هذه البوابة على مختلف الأدوات من أجل إعلام و مساعدة المكلفين بالضريبة الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات عبر الأنترنت، إضافة إلى نصوص مساعدة المكلفين بالضريبة تتعلق بمزايا التصريح الإلكتروني و عروض و خدمات عبر الأنترنت و كفاءات الانخراط و كذا الوثائق الواجب تحميلها:

- الإطار القانوني للتصريحات الإلكترونية.
- دفتر الأحكام العامة لمصالح جبايتك.
- استمارة اكتتاب واستمارة تعيين وكيل.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

### 2- إجراءات لطلب التسجيل في نظام التصريح عن بعد:

بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب او المراكز الجوارية للضرائب إذا أرادوا التسجيل في هذا النظام فيكفي للمكلف أن يطلب التسجيل في نظام التصريح عن بعد و يتكون ملف التسجيل في نظام التصريح عن بعد من الوثائق التالية:

أ- استمارة طلب التسجيل يتم تحميلها من الموقع الإلكتروني لمديرية الضرائب.

ب- دفتر الشروط.

ج- كشف الهوية البنكية (RIB).

د- تفويض قانوني من المكلف بالضريبة الممثل له المشار إليه في استمارة التسجيل في نظام التصريح عن بعد للقيام بجميع الإجراءات الخاصة بالتصريح عن بعد لحساب المكلف بالضريبة.

بعد القيام بتحميل الملف يقوم المكلف بالضريبة بأخذ موعد حسب اختياره و هذا من الموقع الإلكتروني jibayatic من أجل دفعه للمصالح المخولة لذلك فيتم تسليمه ظرف مغلق يحتوي على كلمة المرور الخاصة به من أجل الولوج إلى الفضاء المخصص له و القيام بالتصريحات الضريبية. الملحق رقم (07)

### 3- إجراءات لطلب التسجيل فيما يخص رقم التعريف الجبائي NIF:

وضعت المديرية العامة للضرائب لفائدة المكلفين بالضريبة إجراء يرمي إلى تسهيل مرافقة النشاط الاقتصادي الذي يتمثل في طلب الترخيم سواء كان شخص طبيعي أو معنوي بناءً على مجموعة المعلومات يتم إرسالها كوثيقة مرفقة<sup>1</sup>، عبر البريد الإلكتروني التالي:

- [did.requetes.mf.gov@dz](mailto:did.requetes.mf.gov@dz)

<sup>1</sup> - la lettre de la DGI ,N°75 ,page08 .

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

### المبحث الثالث: الرقابة الجبائية الشاملة بمركز الضرائب لولاية تيارت

في هذا المبحث نحاول التعرف على كيفية إجراء الرقابة الجبائية العامة و المعمقة في مركز الضرائب لولاية تيارت و فيما يلي تفصيل لذلك:

#### المطلب الأول: الرقابة الجبائية العامة

##### أولاً: الرقابة الشكلية

بناءً على ما درسناه في الجانب النظري حول الرقابة الشكلية وجدنا أن هذا النوع من الرقابة هو أول عملية تمر بها التصريجات الجبائية المقدمة من طرف المكلف، و ذلك عن طريق التأكد من هويته و توفر التصريجات الشهرية و الثلاثية ، و تصحيح الأخطاء في العمليات الحسابية...إلخ. و فيما يلي سوف نقدم حالتين تمت دراستهما حول الرقابة الشكلية<sup>1</sup>.

#### 1- معلومات حول المكلف:

بناءً على ما قدمه لنا رئيس المصلحة:

- المكلف سارل أنس الساكن بحي زعرورة بولاية تيارت.
- النشاط الممارس هو بيع أدوات الإعلام الآلي بالجملة.
- سنة بداية النشاط 2011.

#### 2- دراسة ملف المكلف من طرف مفتش الضرائب:

قام المفتش بالضرائب بإعتباره مفتش مركزي بمراقبة ملف السيد (س . أ) من حيث الشكل نلاحظ ما يلي:

- وجود السجل التجاري.
- وجود بطاقة إثبات الهوية.
- وجود شهادة الإقامة.
- وجود التصريح بالوجود .
- وجود البطاقة الإحصائية.

و تبين مع المكلف عدم وجود المستندات المحاسبية التي يعتمد عليها المدققون في التحقيق في عملية الرقابة الجبائية و هي:

- دفتر اليومية العام

<sup>1</sup> - Ministère de Finance, Direction Générale des Impôts ,Centre des Impôts de Tiaret, Notification de Redressement, suit à la vérification de comptabilité,2021 .

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

- دفتر الجر
- فواتير الشراء و المبيعات
- سجلات المساعدة

### ثانياً: الرقابة على الوثائق

يتم في هذه المرحلة مقارنة تصريحات المكلف مع ما هو متوفر في مكتب البحث من معلومات ووثائق ذات علاقة بالمكلفين.

### المطلب الثاني: دراسة حالة المكلف

بعد تعرفنا على ملف المكلف بالضريبة السيد سارل أنس و القيام بدراسته من قبل مفتش الضرائب سنتعرف على جميع الحسابات الخاصة بهذا المكلف.

#### 1- إعادة هيكل التحويل:

تم إنشاء إعادة تكوين رقم الأعمال الخاص به وفقاً للتحويلات و المدفوعات التي تظهر على الإئتمان المصرفي الخاص به و هذا بصفته بائع لأدوات الإعلام الآلي بالجملة، مع الإيصالات الفردية و كذلك اليومية للحساب النقدي الظهور فيه يعتبر مبيعات حسب الحالة، أود أن أشير إلى أن لديك حسابات بنكية و هي: BEA،BADR ، BDL ، AGB، وكالة تيارت ET CCP.<sup>1</sup>

و نظراً لتنوع الحسابات و كثرة الحركات يتم تلخيصها شهرياً لذلك توقف دوران الخاص بك على النحو التالي:

<sup>1</sup> - مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

الجدول رقم (3-1): الحسابات الخاصة بالمكلف

2020	2019	2018	2017	الحسابات
14505800	2961973	461676188	47084569	CCP
15588543	11141	42511690	13607409	AGB
866106	29861973	379010	10000	BDL
/	/	/	/	BEA
1418106	9799114	10000	10000	BADR
32380555	494722752	50817488	60711978	TOTAL
				TTC
27210550	41573337	42703771	51018468	TOTAL
				HT

المصدر: معلومات مقدمة من قبل المفتش المركزي لمركز الضرائب بولاية تيارت

بعد تحصلنا على المعلومات اللازمة و الحسابات الضرورية للمكلف يتم فرض الضريبة على هذه المداخل وسنفضل في هذه الحالة على النحو التالي:

**أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي "IRG"**

وفقاً لأحكام الضريبة المعمول بها سيتم فرض الضرائب من حيث الدخل الإجمالي بإسم الشركة، و ذلك عن طريق الإقتطاع من المصدر بنسبة 10% إلا سنة 2017 و 15% بالنسبة لسنة، 2019، 2018، 2020، من صافي الربح (بعد خصم IBS) ضريبة الإقتطاع بمعدل 26%. و منه فالوضع الجبائي للمؤسسة كما يلي:

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

الجدول رقم (3-2): الضريبة على الدخل الإجمالي للمكلف (س-أ)

2020	2019	2018	2017	
8986690	3576402	4947103	6369178	تعزيزات على أرباح
2236513	929864	1286246	1655986	تخفيضات على 25% IBS
6750077	2646538	3660857	4713192	قاعدة مقتطعة على IRG
1012517	396980	549128	471319	اقتطاع من المصدر 10%
253127	99245	137282	117829	غرامة 25%
1265638	496225	686410	589148	حقوق التذكير

المصدر: معلومات مقدمة من قبل المفتش المركزي لمركز الضرائب بولاية تيارت

### ثانيا: الضريبة على النشاط المهني "TAP"

قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن الزيادات في المبيعات تخضع للضريبة بالكامل و لا يمكن أن يمتد الإعفاء

إلى معدل الدوران و الدخل الخفي:

و نتيجة لذلك فإن وضعية المؤسسة فيما يخص الضريبة على النشاط المهني كما يلي:

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

الجدول رقم(3-3): الضريبة على النشاط المهني للمكلف(س-أ)

2020	2019	2018	2017	
27210550	41573337	42703771	51018468	رقم الأعمال المقتطع
18040360	37923947	69900317	144548855559	رقم الأعمال المصرح
183404	72988	/	/	حقوق TAP2%
27511	10948	/	/	غرامة 15%
210915	83936	/	/	حقوق للتذكير

المصدر: معلومات مقدمة من قبل المفتش المركزي لمركز الضرائب بولاية تيارت.

من حيث الضريبة على النشاط المهني و فرضها وفقاً للأحكام المواد 217 إلى 222 من CTD.

ثالثاً: الضريبة على الشراء "TA"

الجدول رقم(3-4): الضريبة على الشراء للمكلف(س-أ)

سنة 2017:

Total	Pénalité	Taux	TV/CCHAT	MT.HT.TVA	الشهر
			2830316	14896404	مارس
			4627345	24379338	أفريل
			6068176	31937737	ماي
16907296	3381459	25%	13525837	71213479	إجمالي

المصدر: معلومات مقدمة من قبل المفتش المركزي لمركز الضرائب بولاية تيارت.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

حق الطابع:

رسم الطوابع = المبلغ غير الشامل ضريبة القيمة المضافة \* 1% + الغرامات.

الجدول رقم (3-5): حقوق الطابع للمكلف (س-أ)

الشهر	MT/HT	Taux	Droit	TIM BRE	Taux	Pénalité
مارس	14896404					
أفريل	24379338					
ماي	31937737					
إجمالي	71213479	1%	712135		25%	178034

المصدر: معلومات مقدمة من قبل المفتش المركزي لمركز الضرائب بولاية تيارت.

رابعاً: الضريبة على أرباح الشركات "IBS"

إنها مفروضة من رفض المحاسبة في تطبيق 15% على حجم المبيعات الذي يعتبر ربحاً محتفظاً به، يعمل على ربح و يخفي حالة السيد (س-أ) في مسألة الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 26%.

## الفصل الثالث:

## دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

الجدول رقم (3-6): الضريبة على أرباح الشركات "IBS"

2020	2019	2018	2017	
4081583	6236001	6405565	7652770	CA*TAUX15%
4081583	6236001	6405565	7652770	الربح المقتطع
9170190	3649390	/	/	تعزيزات على رقم الأعمال
/	/	/	/	مصاريف المعاد إدماجها
13251173	9885391	6405565	7652770	الربح المعاد تكوينه
183404	72988	/	/	تخفيضات المتدرجة
13068369	9812403	6405565	7652772	قاعدة IBS مقتطعة
4061583	6236001	1458562	1283594	قاعدة IBS مصرحة
8986690	3576402	4947103	6369178	تعزيزات على أرباح
2236513	929864	1286246	1655986	حقوق 26%
584128	232466	321561	413996	غرامة
2820641	1162330	1607807	2069982	حقوق التذكير

المصدر: معلومات مقدمة من قبل المفتش المركزي لمركز الضرائب بولاية تيارت.

خامساً: بالنسبة للرسم على القيمة المضافة "TVA"

تخضع التحسينات التي تم إصدارها أثناء هذا التحقيق بالكامل لرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19% للسنوات: 2017، 2018، 2019، 2020، لذلك يتم تحديد الوضع الضريبي على النحو التالي:

## الفصل الثالث:

## دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تيارت

الجدول رقم (3-7): الرسم على القيمة المضافة للمكلف (س-أ)

2020	2019	2018	2017	
27210550	41573337	42703771	51018468	رقم الأعمال الخاضع
180403360	37923947	69900317	144548854	رقم الأعمال المصرح به
9170190	3649390	/	/	تعزيزات
1742336	693384	/	/	TVA19%
435584	173346	/	/	غرامة 25%
2177920	866730	/	/	حقوق التذكير

المصدر: معلومات مقدمة من قبل المفتش المركزي لمركز الضرائب بولاية تيارت.

### 1- تفسير النتائج:

قام أعوان الإدارة الضريبية باستخدام النظام المعلوماتي الجديد لاستخراج جميع المعلومات و البيانات المتعلقة بالسيد سارل أنس و التي تتمثل في المداخيل المصرح بها و المداخيل غير المصرح بها خلال السنوات 2017، 2018، 2019، 2020.

حيث يقوم أعوان الإدارة الضريبية باحتساب المبالغ المتهرب منها و المبالغ الخاضعة للضريبة و ذلك بتطبيق عليها نسب فرضها القانون الجبائي و بالتالي إعطاء المبالغ الحقيقية التي ينبغي أن يدفعها المكلف بالضريبة وتنطبق هذه الحسابات على باقي الضرائب و المتمثلة في: 26% IBS، 2% TAP، 19% TVA، 0% IRG حسب ما هو موجود في الملحق رقم (1).

و هذا كله يقوم بها مفتشي الضرائب بطريقة إلكترونية مما يساعد أعوان الإدارة الضريبية لسهولة القيام بالعمليات الخاضعة للمكلف بالضريبة. الملحق رقم (2).

### 2- النتائج المتحصل عليها:

عند قيامنا بدراسة تحليلية لعملية الرقابة الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة قصد معرفة أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في عملية الرقابة الجبائية فتحصلنا على النتائج التالية:

- يستخدم مركز الضرائب لولاية تيارت نظام المعلومات الجديد في عملية الرقابة الجبائية و ذلك من خلال جمع المعلومات و البيانات حول المكلف و فحصها و حساب قيمة الضريبة المتعلقة بالمداخيل التي تخضع

لكل من: الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة و الضريبة على النشاط المهني.

حيث تساهم الرقمنة أو البرمجة لجداول الضريبة و استخدامها بالنظام الجديد فيما تفعيل عملية الرقابة و الزيادة من كفاءتها.

- أما فيما يخص نظام التصريح الإلكتروني فإن مركز الضرائب لولاية تيارت دخل حيز الخدمة عبر بوابة "جبايتك" حيث تحصل على العديد من المزايا ، حيث أصبح مفتشين الضرائب يقومون بمعاينة التصريحات عن بعد و ذلك من خلال فحص المعلومات و البيانات أو المداخل المصرح بها إلكترونياً دون اللجوء إلى الوثائق و المستندات و السجلات و هذا قد يؤثر سلباً على عملية الرقابة الجبائية باستغراق مدة أطول في مراقبة التصريحات و قد نجد خلط في المستندات.

فالنظام المعلوماتي الجديد سرع أكثر المهمة و سهل العمل لأعوان إدارة الضرائب و هذا ما يقوم به مركز الضرائب لولاية تيارت.

### خلاصة الفصل

يعد هذا الفصل تدعيماً للفصلين السابقين من خلال التحقق من الجانب النظري الذي يتمحور حول الرقابة الجبائية و التصريح الإلكتروني عند تطبيقه ميدانياً، حيث قمنا في هذا الفصل بدراسة حالة للمكلفين بالضريبة، إعتماًداً على ما قدمه لنا مركز الضرائب لولاية تيارت من ملاحق وثائق و مستندات الخاصة بنظام المعلوماتي الجبائي و المعلومات الخاصة بالمكلفين بالضريبة، حيث تبين لنا أن نظام الضريبي يعتمد بصورة أساسية على نظام المعلومات الذي يساعده في التقرب من المكلف و تحصيل المبالغ منه فنظام المعلومات يعتبر المحرك الأساسي له أما فيما يخص عملية الرقابة الخاصة بالمكلفين من خلال تفسير و تحليل نتائج الجداول المقدمة من قبل رئيس مركز الضرائب و استنتجنا بأن نظام التصريح الإلكتروني يعزز من فعالية الرقابة الجبائية.

الخاتمة

### الخاتمة:

يعتبر نظام التصريح الإلكتروني رمزاً لعصرنة الإدارة الضريبية بحيث أنه يسمح للمكلفين بالضريبة بتقديم تصريحاتهم الجبائية عن بعد دون التنقل للمصالح الضريبية و ذلك من خلال موقع "جبايتك" بالإضافة إلى ذلك يساهم في تسهيل القيام بعملية الرقابة من طرف أعوان الإدارة الضريبية خاصة الرقابة التي تعتبر بوابة هذه العملية مما يسمح بتسهيل العلاقة بين الإدارة الجبائية و الخاضعين للضريبة و لهذا من خلال دراستنا النظرية و دراستنا التطبيقية تمكنا من استخلاص جملة من النتائج كذلك إعطاء مجموعة من الإقتراحات .

### 1- نتائج الدراسة:

- التصريح الجبائي الإلكتروني يسمح للمكلف بالضريبة بالتصريح بالضرائب الخاضع لها باستخدام وسائل تكنولوجيا.
- التصريح الجبائي الإلكتروني يسهل الرقابة الجبائية للمكلفين بالضريبة مما يسمح بالكشف من التهرب من أداء الإلتزامات.
- التصريح الجبائي الإلكتروني يحفظ تأشير التصريحات آلياً مما يقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية أو عدم تأشيرها بسبب العدد الكبير لتصريحات المكلفين.
- إعتقاد الإدارة الجبائية لنظام التصريح الالكتروني لم يغير من أنواع التصريحات المقدمة بل كان التغيير فقط في وسيلة أو طريقة التصحيح.
- التصريح الجبائي الإلكتروني يمكن من إنشاء بنك معلومات خاص بالمكلفين .
- تطبيق هذا النظام يسمح للمكلفين بالرقابة الجبائية بجمع تصريحات المكلفين بالضريبة دون استثناء. و عند اختبارنا للفرضيات توصلنا إلى:

- أن موظفي الضرائب يدركون الأهمية الكبيرة لهذا النظام.
- التصريح الإلكتروني يعزز من فعالية الرقابة الجبائية.

### 2- التوصيات:

- تعميم نظام التصريح الإلكتروني.
- تفعيل عملية الدفع الإلكتروني للضرائب التي ستلقى استحسان كبير من طرف المكلفين بالضريبة كونها توفر جهد التنقل إلى قباضات الضرائب.

- إطلاق أنظمة إلكترونية أخرى لتخفيف العبء على مفتشي الضرائب.
- تبني نظام تحقيق محاسبي إلكتروني يضمن سرعة الإنجاز و دقة الحساب و رفع كفاءة عمل الإدارة الجبائية.
- إجراء الحملات الإعلامية التحسيسية للمكلفين بدفع الضرائب في الميدان الإلكتروني.
- إعداد دورات تكوينية لأعوان الإدارة الجبائية في مجال الإعلام الآلي و المعلوماتية من أجل ضمان نجاح أفضل للإدارة و تحسين نوعية الخدمات المقدمة.

### 3- آفاق الدراسة:

يعتبر هذا البحث كمفتاح لبحوث أخرى سواءاً في مجال التصريح الجبائي الإلكتروني أو الرقابة الجبائية إذ نقترح مواضيع أخرى:

- التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتقليل الفجوة الضريبية.
- دور الرقابة الجبائية في جودة المعلومات المحاسبية.

المراجع

### قائمة المراجع:

#### أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم محمد خريس، "الضرائب في النظام المالي الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار الأيام بالأردن، 2013.
- 2- أحمد فنيديس، "منازعات الضرائب المباشرة في الجزائر"، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية، مصر، 2014.
- 3- أعاد حمود القيسي، "المالية العامة و التشريع الضريبي"، الطبعة الثامنة، دار الثقافة، 2011.
- 4- جهاد سعد خصاونة، "علم المالية العامة و التشريع الضريبي"، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2010.
- 5- حمدي سليمان الفتيلات، "الرقابة الإدارية و المالية على الأجهزة الحكومية"، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998.
- 6- حميد بوزيدة، "جباية مؤسسة"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 7- رضا خلاصي، "شذرات النظرية الجبائية"، دار هومة، الجزائر، 2014.
- 8- عادل فليح علي، "المالية العامة و التشريع المالي الضريبي"، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2007.
- 9- عبد المنعم فوزي، "المالية العامة و السياسة المالية"، منشأة المعارف، مصر، 2004.
- 10- العيد صالح، "الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية"، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2006.
- 11- عوادي مصطفى، رحالناصر، "الغش و التهرب الضريبي الجزائري"، مطبعة شخري، الجزائر، 2010.
- 12- غازي حسين عناية، "النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي"، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 2006.

## قائمة المراجع:

- 13- فتحي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار رضوان، الأردن، 2013.
  - 14- محمد عباس محززي، "اقتصاديات الجباية والضرائب" دار هومة، الجزائر، 2003.
  - 15- محمد الخصاونة، "المالية العامة النظرية و التطبيق"، دار المناهج، عمان ، 2015.
  - 16- محمد عباس محززي، "المدخل إلى الجباية والضرائب"، الجزائر، 2020.
  - 17- مراد ناصر، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق"، دار هومة، الجزائر، 2003.
  - 18- منور أوسرير، محمد حمو، "محاضرات في جباية المؤسسة (مع تمارين محلولة) الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو الجزائر، 2009.
  - 19- مولود ديدين، "أبحاث في الإصلاح المالي"، دار بلقيس، الجزائر، 2020.
- ثانياً: أطروحات الدكتوراه و رسائل جامعية
- 1- بن غماري ميلود، "الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.
  - 2- وصيف فايزة خير الدين، "عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021.
  - 4- واضح صالح، "أثر تبني الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.
  - 5- سليمان عنتر، "دور الرقابة الجبائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.
  - 6- عاشور يوسف، "دراسة تحليلية لظاهرة الغش الجبائي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة المدية، الجزائر، 2009.

## قائمة المراجع:

- 7- قتال عبد العزيز، "أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب و الغش الضريبي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة المدية، الجزائر، 2009.
- 8- قحموش سمية، "دور المراجعة الجبائية في تحقيق جودة التصريحات الجبائية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
- 9- لياس قلاب ذبيح، "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2011.
- 10- نوي نجاه، "فعالية الرقابة الجبائية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم تجارية، جامعة الجزائر، 2003.
- 11- تيسوكاي حياة، سعود صبرينة، "حقوق و ضمانات المكلف بالضريبة في إطار الرقابة الجبائية"، شهادة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية، الجزائر، 2013.
- 12- لبنى حمود، فريال قرياج، "أثر تطبيق التصريح الإلكتروني على الرقابة الجبائية الشكلية"، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم تجارية، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2021.

### ثالثاً: المقالات العلمية

- 1- أحسن الركي، سمير عماري، "واقع و آفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر"، مجلة الدراسات الإقتصادية و الإدارية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2020.
- 2- أحمد بسباس، فلة محتال، "أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الشكلية"، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 3- اسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء حميد بن عبد الله العبوي، "أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية"، مجلة تنافسية مؤسسات صغيرة و متوسطة ، المجلد 02، العدد 01، المغرب، 2021.
- 4- آسيا قاسيمي، فهيمة حدادو، "الرقابة الجبائية في الجزائر و سبل تفعيلها"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر، 2019.

## قائمة المراجع:

- 5- بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر ال، "عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة و تحسين الخدمات مقدمة للمكلفين بالضريبة"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 01، الجزائر، 2021.
- 6- بن عزوز منير، مسقم مريم، "دور الإدارة الإلكترونية في تطبيق التحصيل الجبائي و مكافحة التهرب الضريبي"، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، الجزائر، 2020.
- 7- بودالي محمد، بوشنب موسى، "رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر" مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر.
- 8- تومي سمية، بن عمارة منصور، "الإدارة الجبائية ركيزة أساسية لتفعيل الرقابة الجبائية (دراسة حالة) إدارة الجبائية الجزائرية، مجلة رماح للبحوث و الدراسات، المجلد 11، العدد 37، الأردن، 2019.
- 9- الحمزة عبد الحليم، "الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية"، مجلة دراسات جبائية، العدد 12، جامعة تبسة، الجزائر، 2018.
- 10- خالد عيادة عليمات، "التهرب الضريبي أسبابه و أشكاله و طرق الحد منه"، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 09، الأردن، 2013.
- 11- حضراوي الهادي، "الرقابة الجبائية و دورها في محاربة الغش و التهرب الضريبي"، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد 02، الجزائر، 2015.
- 12- خلوفي سفيان، بو جريو عبد الرؤوف، " دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة 2010-2014"، مجلة ميلاف للبحوث العلمية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2019.
- 13- رمادلية عبد الله سفيان، قويدري كمال، "تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 14، العدد 14، الجزائر، 2020.
- 14- رمزي حموش، بوضياف سامية، "معوقات الإدارة الجبائية و أثرها على جودة الخدمات الجبائية"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 01، الجزائر، 2021..
- 15- سعيدي بن شهرة، قمان عمرة، "عصرنة المنظومة الجبائية كسبل لتفعيل النظام الجبائي و تطويره"، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 04، العدد 03، الجزائر، 2020.

## قائمة المراجع:

- 16- طالبي بن عيسى، "التصريح الجبائي كأداة إثبات للفصل في المنازعات الوعاء الضريبي في الجزائر"، مجلة دراسات و أبحاث ، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2014 .
- 17- فنيط بسمة، حيمران محمد، "الرقابة الجبائية للشركات الأجنبية على مستوى مديرية كبريات المؤسسة"، مجلة الدراسات الجبائية ، المجلد 10، العدد 2، الجزائر، 2021.
- 18- قروج شهيناز، طويلب محمد، "الرقابة الجبائية كأداة لتشخيص الأخطار الجبائية في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2021.
- 19- قوراي أسماء، بن عبو الجليلي، "التوجه نحو الإدارة الإلكترونية و دورها في تطوير الخدمة العمومية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 20- قويدر محمد الطيب، "عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2021.
- 21- قويدري كمال، وآخرون، "تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر"-عصرنة إدارة الضرائب نموذجاً-، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، المجلد 14، العدد 02، الجزائر، 2020.
- 22- قناص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية"، مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 05، العدد 10، الجزائر، 2021.
- 23- لواج عبد الرحيم، درغوم محفوظ، "تقييم فعالية الرقابة الجبائية المعمقة في ظل إعادة هيكلة المصالح الخارجية للإدارة الجبائية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2021.
- 24- مهداوي عبد القادر، "الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي"، مجلة دفتر السياسة و القانون، العدد 2، الجزائر، 2015.
- 25- موسى عبد الناصر، محمد القريشي، "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث، العدد 09، الجزائر، 2010 .
- 26- وشان احمد، بلعزوز بن علي، "الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة و تطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2020.

## قائمة المراجع:

27-وهيبة حيشري، وآخرون، " دور الإدارة في الإلكترونية في تحسين و تطوير العمل الإداري"، مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي ، الجزائر، المجلد04، العدد02، الجزائر،2020.

### رابعاً: المؤتمرات و الملتقيات

1- شعباني لطيف، وآخرون، " دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري"، مؤتمر علمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع و الحتمية، عمان ، الأردن، 06/08/نوفمبر2017.

### خامساً: الجرائد الرسمية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد24، 2006/09/59،"المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحيتها".

2- الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة لسنة 2020، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

3-قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2009،وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب

4- القانون التجاري رقم 75-59 مؤرخ في 26/09/1975، الجريدة الرسمية، العدد 197،5101.

5- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2018،وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب

6- قانون المالية لسنة 2008،وزارة المالية.

7-ميثاق المكلف بالضريبة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

### سابعاً: مواقع الأنترنت

،البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات،وزارة 1-www.jecreemontrise.dz  
المالية،اليوم،2022/02/12،11:00

2- ministère des finances,direction général des impots,lesystème.fiscalalgérien,algérie

اليوم 16 /02/ 2022، 15:15،الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب ،www .mfdgi.dz 3-

الملاحق

Série D - n° 37 ter

AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL

N° : ..... Ann

CODE ACTIVITE

DATE DE MISE EN RECOUVREMENT

DATE D'EXIGIBILITE

RECETTE DES IMPOTS

D.....

(Cachet d'identification)

M. R. ANES Genant de la SARL ANES (اللقب، الاسم، اسم الشركة)

Activité ou Profession : Gt mat informatique هنة

Adresse :

Article d'Imposition :

Numéro d'Identification Statistique :

Numéro d'Identification Fiscale :

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		T. dédt
						De la base imposable	De la base imposée (Déclarée)	
I.R.G.	2017	4713192	/	4713192	10%	471319	/	
	2018	366057	/	366057	15%	549198	/	
	2019	2646538	/	2646538	15%	396980	/	
	2020	6710077	/	6710077	15%	1012511	/	
Majorations et Amendes (VF+IRG)	à							
I.B.S.	2017	7652772	1213794	6369178	26%			
	2018	640565	1458562	17947103	26%			
	2019	9912403	6236001	3576402	26%			
	2020	13063369	4081583	8986190	26%			
Versement Forfaitaire								
Taxe sur l'Activité Professionnelle	2014	41573327	37923947	3649890	2%			
	2020	27210550	18040360	9170190	2%			
Taxe sur la Valeur Ajoutée	à							
	2014	41573327	37923947	3649890	19%			
	2020	27210550	18040360	9170190				
Réintégration TVA/achats								
Pénalités d'assiette/TVA	2017							
Taxe sur achats	à							
E 2700 - Enregistrement								
E 2 - C 200 - Timbre								
C 1 - B - 00 - TF et TA								
C 1 - F - 00 - Impôt sur le Patrimoine								
TOTAL GENERAL DU ROLE								

ال  
ال  
ال  
رق  
رق  
رق

MINISTERE DES FINANCES  
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS  
DIRECTION DES IMPOTS  
DE .....  
CENTRE DES IMPOTS  
DE .....

Série D 37 ter - Imp. Officielle - (2012)

MONTANT des droits rappelés	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
	Taux	Montant	
191319	25%	117829	589148
<del>109</del> 128	25%	137282	686410
396980	25%	99245	496225
1012511	25%	253127	1265638
1655386	25%	413996	2069982
2286246	25%	321561	1607807
929264	25%	232466	1162330
223650	25%	584127	2820641
72988	15%	10948	83936
153404	15%	27911	210915
693384	25%	173346	866730
1742336	25%	435584	2177920
2352583	25%	3381459	16907296
2352149	?	7423482	30944975

الملحق رقم 02: الجداول الفردية بالنظام المعلوماتي

Ministère des Finances

Centre de Impôts de: TIARET

DIW Tiaret

CDI TIARET

NIF:

Norm / RS:

Adresse:

N° Rôle:

Motif Rôle:

Date de Mise en

Demure:

Date d'Exigibilité:

AVIS A PAYER DU ROLE N° : 409354

RUE MAAROUF AHMED / 14032 TIARET  
409354  
VÉRIFICATION DE COMPTABILITÉ

22.02.2022

22.02.2022

Type de recette	Ciè de pério de	Base Taxable	Base Imposée ou Déclarée	Taux	Déductions	Montant des droits rappelés	Taux Pénalités/Majoration	Montant des Pénalités/Majoration	TOTAL des droits et pénalités
IRG	2017	4.713.192	0	10	0	441.319	25	117.830	589.149
IRG	2018	3.660.857	0	15	0	549.129	25	137.282	686.411
IRG	2019	2.646.528	0	15	0	396.979	25	99.245	496.224
IRG	2020	6.750.077	0	15	0	1.012.512	25	253.128	1.265.640
IBS	2017	7.652.772	1.283.594	26	0	1.655.986	25	413.997	2.069.983
IBS	2018	6.405.565	1.458.562	26	0	1.286.221	25	321.555	1.607.776
IBS	2019	9.812.403	6.236.001	26	0	929.865	25	232.466	1.162.331
IBS	2020	13.068.369	4.081.583	26	0	2.336.564	25	584.141	2.920.705
TAP	2019	41.573.337	37.923.947	2	0	72.988	15	10.948	83.936
TAP	2020	27.210.550	18.040.360	2	0	183.404	15	27.511	210.915
TVA	2019	41.573.337	37.923.947	19	0	693.384	25	173.346	866.730
TVA	2020	27.210.550	18.040.360	19	0	1.742.336	25	435.584	2.177.920
		27.210.550	18.040.360	19	0	1.742.336	25	435.584	2.177.920

Ministère des Finances

Centre de Impôts de: TIARET

DIW Tiaret

CDI TIARET

NIF:

AVIS A PAYER DU ROLE N°: 409354

Nom / RS:

Adresse: RUE MAAROUF AHMED / 14032 TIARET

N° Rôle: 409354

Moif Rôle: VÉRIFICATION DE COMPTABILITÉ

Date de Mise en

Demeure: 22.02.2022

Date d'Exigibilité: 24.03.2022

Type de recette	Clé de période	Base Taxable	Base Imposée où Déclarée	Taux	Déductions	Montant des droits rappelés	Taux Penalités/Majoration	Montant des Penalités/Majoration	TOTAL des droits et pénalités
		13.525.837				24.856.524		6.188.492	31.045.016
TOTAL GENERAL DU ROLE:									

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère des finances  
Direction Générale des Impôts  
Direction des Impôts de wilaya  
De.....Tiaret.....  
Centre des impôts de Tiaret

Tiaret le

**Notification de Redressement**

**Suite à la vérification de comptabilité**

A

MR : SARL ANES  
GROS MTX INFORMATIQUE  
-TIARET

N° /CDI/SPCR/2021.

Monsieur,

Votre entreprise a fait l'objet d'une vérification de comptabilité du .....au

.....

Ce contrôle a concerné la période du 01/01/2017 au 31/12/2020 et des impôts suivants :

.....TAP.....,.....TVA.....,.....IRG/ASSOCIE.....

.....IBS.....TAXE SUR ACHATS.....Nous vous informons que l'administration envisage de modifier les éléments servants de base au calcul de certains impôts et taxes et de vous réclamer un complément d'impôts pour les motifs exposés en annexe.

Vous disposez d'un délai de quarante jours (40 j) à partir de la réception de la présente notification pour nous faire parvenir votre acceptation ou vos observations.

L'absence de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de vote part. Nous appelons votre attention sur le fait que les droits résultant de ce redressement pourront, dans les conditions fixées par la loi, être assortis de la sanction fiscale. Vous avez la possibilité de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre.

La présente lettre comporte -----feuilles annexes.

Veillez agréer, l'assurance de notre considération distinguée.

**SPCR**

**Les vérificateurs**

الملحق رقم 04: التسوية النهائية

**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**

Ministère des Finances  
Direction Générale des Impôts

Direction Régionale des Impôts Chlef  
Direction des Impôts de Wilaya de Tiaret  
Centre des Impôts de Tiaret  
N° ...../CDI/SPCR/2022

Tiaret Le :

**NOTIFICATION DEFINITIVE**

**A**

**MR : SARL ANES**

**GROS MTX INFORMATIQUE**

**-TIARET**

Objet : Vérification de Comptabilité Notification Définitive

REF : V/ Lettre n°//.....Du//.....//.....

Suite à la notification de redressement qui vous a été adressée en date du ...../...../2021 sous le n ...../2021 et qui porte sur les redressements envisagés issus de la vérification de votre comptabilité pour la période allant du 01/01/2017 Au 31/12/2020 , j'ai l'honneur de faire connaître que les bases initialement notifiées sont maintenues sans changement pour les raisons suivantes :

-Absence de votre réponse dans les délais (40 jours) qui est considérée comme acceptation tacite : (**Article 20 – 6** du Code des Procédures Fiscales.)

Veillez agréer, Monsieur, l'expression de nos salutations distinguées.

**SPCR**

**LES VERIFICATEURS**

**République Algérienne Démocratique et Populaire**  
**Ministère des Finances**

**Direction Générale des Impôts**  
**DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA DE TIARET.**  
**S/DIRECTION DU CONTROLE FISCAL.**

**Avis de Vérification de Comptabilité**

**Référence N° : SDCF/BVF/10. TIARET LE**

**Art : A Mr,**

**Lettre avec  
A.R**

**NIS:**

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenteront à votre...établissement le heures Mn, à l'effet de vérifier au titre des exercices , l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts , droits et taxes ci après désignés :.....**TAP, TVA ,IRG /Revenus ,IBS et VF – IRG/Salaires**.....

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée ,l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du code des procédures fiscales

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44/1 du CPF à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation en vigueur.

(1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, nous nous proposons de procéder dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du C.P.F.)

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable

Veuillez agréer, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération.

**Le chef de brigade**

**Noms et Grades du  
Vérificateur**

(1) à cocher en cas de contrôle inopiné.

• voir texte au verso.

الملحق رقم 06: إشعار بالتحقيق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère des Finances  
Direction Générale des Impôts

Direction Régionale des Impôts Chlef  
Direction des Impôts de la Wilaya de Tiaret  
Centre des impôts de la wilaya de Tiaret  
service principale contrôle fiscale  
N° /CDI/BCVF/19

Tiaret, le



Mr: .....Le DIRECTEUR.....  
...De La BNA De Tiaret...  
Rue de la victoire

**Objet :** Demande de Renseignements  
Droit de Communication.

**Ref :** - Art 309 à 315 du CID  
- Art 74 et 75 du code de T.V.A  
- Art 85 et 86 de la loi de finances 2002

Dans le cadre de l'exercice du droit de communication  
Reconnu à l'administration fiscale, par la réglementation  
en vigueur et dans le cadre de la Vérifications de comptabilité.

J'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir  
Me communiquer ci-contre les renseignements ci-après :

.....Relevé De Compte Bancaire.....

Concernant Monsieur : .....

.....

Né le 16/06/1970 A TIARET

**NIF:** 170140100077155.

**ART N°:** 14015017328.

De la période allant du 01/01/2015 Au 31/12/2018

Veuillez agréer, Monsieur  
Mes salutations distinguées.

Les Vérificateurs

Déclaration fiscale : Nouveau

Page 1 sur 2

### Déclaration fiscale : Nouveau

Suite  Saisir données formul.  Fermer formulaires  Afficher détails



#### sélectionner formulaires

\* Ty. regrpt form.:  G50 Dynamique

\* Date:

\* Clé de période de:  Mars 2022

Clé de période jusqu'à:

Date pièce:

Type de recette:

Estimée:

#### Détails du contribuable

Contribuable:

Objet de contrat:

#### Entrer données

Date de validation:

Date du cachet de la poste:

Date de réception:

Liasse de formulaires

Sauvegarder Contrôle de base Ajouter note Afficher formul. plein écran

Statut Type liasse formul. G50 Dynamique Contribuable ABDELKADER KALAY Compte de contrats Compte aux. unique du contribuable Adresse 228 CITE 448 LOGEM

Synthèse formulaire **Gestion de formulaire** Détails Notes

En-tête G50. 0001 Formulaire précédent Formulaire suivant Sélectionner formulaire Afficher 0 messages

Formulaire Historique des messages Archiver optique Proposer données formul. Clter données formulaire

Période imposition: Comparer valeurs A

Impôts à déclarer

Catégorie de revenus soumis à la retenue à la source IRG

	Total à Payer	Total à Payer Decla
IRGE - Prestations de services réalisées par des entreprises étrangères (personnes physiques non résidentes):	0	0
IRCM - Revenus capitaux mobiliers:	0	
IRGS - Traitements et salaires: <input checked="" type="checkbox"/>	0	
IRGA - Professionnel Acomptes:	0	
IRGP - Professionnel Annuelle:	0	
<b>Impôt sur les Bénéfices des Sociétés</b>		
IBST - Acomptes:	0	
IBSR - Retenue a la source:	0	
IBSL - Liquidation Annuelle:	0	
<b>Opérations imposables</b>		
TAP - Taxe sur l'activité professionnelle: <input checked="" type="checkbox"/>	0	
TAPC - Acomptes:	0	
TAPL - TAP Annuelle:	0	
<b>Taxe sur le chiffre d'affaires</b>		
TVA - Taxe sur la valeur ajoutée: <input checked="" type="checkbox"/>	0	
TVAC - Acompte provisionnels sur TVA.:	0	
TVAL - Liquidation Annuelle:	0	
TVAT - Auto-liquidée à payer:	0	

Autres Impôts

## Liasse de formulaires

Page 1 sur 2

## Liasse de formulaires

Sauvegarder    Contrôle de base    Ajouter note    Afficher formul. plein écran

Statut Type liasse formul. G50 Dynamique    Contribuable ABDELKADER KALAY    Compte de contrats 01.03.2022    Compte aux. unique du contribuable Périimputat. jusqu'au 31.03.2022    Période imposition Mars 2022  
 Adresse 228 CITE 448 LOGEMENTS / 14036 TIARET    PérFacturation de

Synthèse formulaire    **Gestion de formulaire**    Détails    Notes

IRG Salaires 0001    Formulaire précédent    Formulaire suivant    Sélectionner formulaire    Afficher versions précédentes    Afficher 0 messages    Contrôle pour la dernière fois: \*00.00,0

Formulaire    Historique des messages

Archivage optique    Proposer données formul.    Crier données formulaire    Période imposition:    Comparer valeurs    Autres formulaires    Vue: Valeurs remises

## IRG -Traitements et salaires

Code    Catégorie de revenus

E2L20: Traitements et salaires versés par les employeurs:

E2L30: personnel résident:

E2L40: personnel non résident:

E2L50: Primes de rendement, gratification ou autres, ainsi que les rappels y afférents, d'une périodicité autre que mensuelle servies par les employeurs:

Sommes versées à des personnes exerçant, en sus de leur activité principale de salarié, une activité d'enseignement, de recherche, de surveillance ou d'assistantat à titre vacataire, ainsi que les rémunérations provenant de toutes activités occasionnelles à caractère intellectuel (montant annuel n'excède pas 2 000

E2L60: 000DA):

Sous total

Revenus imposables Taux    Montants à payer (DA)

Barème:

Barème:

Barème:

10%:

10%:

Recalculer

Liase de formulaires

Sauvegarder Contrôle de base Ajouter note Afficher formul. plein écran

Statut Type liase formul. G50 Dynamique Contribuable ABDELKADER KALAY Compte de contrats Compte aux. unique du contribuable Adresse 228 CITE 448 LOGEM  
PérFacturation de 01.03.2022 PérImputat. jusqu'au 31.03.2022 Période imposition Mars 2022

Synthèse formulaire Gestion de formulaire Détails Notes

Taxe sur la valeur ajoutée 0001 Formulaire précédent Formulaire suivant Sélectionner formulaire Afficher versions précédentes Afficher 0 messages Contrôlé pour la dernière I

Formulaire Historique des messages

Archivage optique Proposer données formul. Crier données formulaire Période imposition: Comparer valeurs Autres formulaires

Vue: V

TAXES SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES

A / Chiffres d'affaires imposables

Code	Catégorie de revenus	Revenus Imposables	Taux	Montants à payer
1) Opérations assujettis à la TVA				
E3B1	Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C. TCA.....		7 %	
E3B2	Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA.....		7 %	
E3B3	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA.....		7 %	
E3B4	Actes médicaux.....		7 %	
E3B5	Commissionnaires et courtiers.....		7 %	
E3B6	Fourniture d'énergie.....		7 %	
E3B7	Autres.....		7 %	
9 - 1	<b>Sous Total</b>			
2) Opérations assujettis à la TVA				
E3B8	Productions : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA.....		17 %	
E3B9	Revente en l'état: biens, produits et denrées visées par l'art 21 du CTCA.....		17 %	
E3B10	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 9%.....		17 %	
E3B11	Professions libérales.....		17 %	
E3B12	Opérations de téléphones et d'internet.....		17 %	
E3B13	Tabacs et allumettes.....		17 %	
E3B14	Spectacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art 21 du CTCA.....		17 %	
E3B15	Autres prestations de services visées à l'art 21 du CTCA.....		17 %	
E3B16	TVA produits pétroliers.....		17 %	
E3B17	Concessionnaires autos.....		17 %	
E3B18	Producteurs de médicaments.....		17 %	
E3B19	Importateurs de médicaments.....		17 %	
E3B20	Banques, établissements financiers et.....		17 %	
E3B21	Assurances.....		17 %	
E3B22	Autres prestations de services.....		17 %	
3) Chiffre d'affaires non imposables				
- Article 9 du CTCA				
E3B24	Secteur pétrolier art 9/9 du CTCA.....			
E3B25	Produits de première nécessité Art 9/2 du CTCA.....			
E3B26	Opérations de crédit Bail.....			
E3B27	Opération de réassurance.....			
E3B28	Opération d'assurances des personnes.....			
E3B29	Opérations Intragroupe(*).....			
E3B30	Exportation.....			
E3B31	Médicament.....			
E3B32	Autres.....			
- Article 42 du CTCA				
E3B33	Secteur pétrolier.....			
E3B34	Andi.....			
E3B35	Ansej.....			
E3B36	Cnac.....			
E3B37	Autres.....			
(*)ATTENTION :Ce cadre est réservé aux sociétés qui ont opté pour le régime de consolidation de la TVA au titre du régime du groupe (art 138 bis du CID) celles-ci doivent cocher impérativement la case ci-contre y compris la société mère				
9 - 2	<b>Sous Total</b>			

B/ Déductions à Opérer

E3B90- Précompte antérieur (mois précédent).....	0	
E3B91- T.V.A sur achat de biens, matières et services (art.29 C/T.C.A.).....		
E3B92- T.V.A sur achat de biens amortissables (art.38 C/T.C.A.).....		

E3B93- Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art.40 C/T.C.A).....:		
E3B94- T.V.A à récupérer sur factures annulées ou impayées (art.18 C/T.C.A).....:		
E3B95- Autres déductions (Notification de précompte, etc).....:		
9 - 3	<b>Total des déductions à opérer (B)</b>	

**C/ TVA à Payer**

E3B96- Total des droits dus.....:		
E3B97- Régularisation du prorata (art.40 C/ T.C.A.) (+)(Déduction excédentaire).....:		
E3B99- Reversement de la déduction (art.38 C/ T.C.A.).....:		
E3B100- (+)Total à rappeler (C).....:		
E3B110- Total des déductions à opérer (B).....:		
E3B120- (-) TVA à payer au titre du mois (C - B).....:		
E3B130 Précompte à reporter sur le mois suivant (B - C).....:		
9 - 4	<b>Sous Total</b>	
9	<b>Total à Payer</b>	<input type="button" value="Recalculer"/>



## الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ماتأثير نظام التصريح الإلكتروني على الرقابة الجبائية حيث قمنا بتقديم إطار نظري لمفاهيم متعلقة بالتصريحات الجبائية الإلكترونية مع التركيز على أهم إيجابيات و سلبيات هذا النظام ومفاهيم أخرى متعلقة بالرقابة الجبائية ، أهدافها ، أهم مجالات تطبيق الرقابة الجبائية ،وتحولات الدراسة ،التطلع إلى العديد من الآراء و التوقعات حول أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرفع من فعالية الرقابة الجبائية و تمت الاستعانة بدراسة حالة في مركز الضرائب بولاية تيارت وكأداة الدراسة قمنا باستعمال الملاحق والوثائق والمستندات المقدمة من طرف مركز الضرائب وقد توصلت الدراسة في الجانب النظري بأن التصريح له علاقة بالرقابة الجبائية أما جانب التطبيق فإن موظفي الإدارات الضريبية يدركون أهمية تطبيق نظام التصريح الإلكتروني و بناءً على هذه النتائج تم تقديم مجموعة من التوصيات التي تساهم في تعزيز و تعميم هذا النظام.

**الكلمات المفتاحية:** التصريح الجبائي، التصريح الجبائي الإلكتروني، الرقابة الجبائية.

## Résumé :

Cette étude visait à déterminer quel est l'impact du système de déclaration électronique sur le contrôle fiscal. Nous avons fourni un cadre théorique pour les concepts liés aux déclarations fiscales électroniques, en mettant l'accent sur les avantages et les inconvénients les plus importants de ce système et d'autres concepts liés au contrôle fiscal, ses objectifs sont les domaines d'application les plus importants du contrôle fiscal, et les transformations de l'étude, à la recherche de nombreuses opinions et attentes quant à l'impact de l'application du système de déclaration électronique dans l'augmentation de l'efficacité du contrôle fiscal. L'étude a été réalisée sur un cas au niveau du centre d'impôt de Tiaret. Comme outil d'étude, nous avons utilisé les annexes, documents et documents fournis par le centre des impôts. L'étude a conclu dans le volet théorique que la déclaration est liée au contrôle. Pour l'aspect mise en œuvre, les employés des services fiscaux sont conscients de l'importance d'appliquer le système de déclaration électronique, et sur la base de ces résultats, un ensemble de recommandations a été présenté qui contribue au renforcement et à la diffusion de ce système.

**Mots clés :** déclaration fiscale, déclaration fiscale électronique, contrôle fiscal.